



جامعة القدس
عمادة الدراسات العليا

اليمن: تكوين الدولة القطرية اليمنية
(1962 _ 1994)

رامي عبد الرحمن الرمحي

رسالة ماجستير

القدس _ فلسطين

1431هـ / 2010 م

اليمن : تكوين الدولة القطرية اليمنية
(1962_ 1994)

إعداد

رامي عبد الرحمن الرمحي

بكالوريوس لغة عربية / كلية العلوم التربوية - فلسطين

المشرف: د . عبد الرحمن الحاج

قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير من
مركز الدراسات الإقليمية - تخصص دراسات عربية - كلية الدراسات العليا
جامعة القدس - فلسطين

القدس - فلسطين

1431 هـ / 2010 م



جامعة القدس
عمادة الدراسات العليا
مركز الدراسات الإقليمية

إجازة الرسالة

اليمن : تكوين الدولة القطرية اليمنية
(1962 – 1994)

اسم الطالب : رامي عبد الرحمن الرمحي

الرقم الجامعي : 20714418

المشرف : د. عبد الرحمن الحاج إبراهيم

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ 21 / 7 / 2010 م

من لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم وتواقيعهم :

1. رئيس لجنة المناقشة: د. عبد الرحمن الحاج إبراهيم
التوقيع.....
2. ممتحنا داخليا: د. معتصم الناصر
التوقيع.....
3. ممتحنا خارجيا: د. عدنان ملح
التوقيع.....

القدس – فلسطين

1431 هـ / 2010 م

إهداء

إلى الوالدين العزيزين

إلى الغالية رفيقة درب زوجتي زينب

إلى النور الذي يضيء حياتي والبسمة التي تنير طريقي

(أولادي) أعلى ما أملك

إلى رؤى وإسلام ورشا

إلى الإخوة الأعزاء

رامي عبد الرحمن الرمحي

إقرار

أقر أنا مقدم الرسالة أنها قدمت لجامعة القدس لنيل درجة الماجستير، وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة أو أي جزء منها لم يقدم لنيل أية درجة عليا لأي جامعة أو معهد.

الاسم: رامي عبد الرحمن الرمحي

التوقيع:

التاريخ: / / 2010 م

شكر وتقدير

أتوجه بالشكر والعرفان إلى صاحب الفضل الله عز وجل، الذي ألهمني الصبر والإيمان وأكرمني بنعمه التي لا تعد ولا تحصى، والذي استجاب دعائي: اللهم ارزقني رزقا واسعا، وعلما نافعا وقلبا خاشعا، والحمد لله رب العالمين.

وأقدم بجزيل الشكر والعرفان من أستاذي الفاضل الدكتور عبد الرحمن الحاج، لتكرمه بالإشراف على رسالتي هذه وعلى ما قدمه لي من جهد ووقت وتوجيهات وملاحظات، والتي كان لها دور بارز في خروج هذه الرسالة إلى ما هي عليه.

كما أتقدم بالشكر والتقدير من الأخ والصديق الأستاذ مصعب أبو زيد على تكرمه بمراجعة الرسالة وإبداء ملاحظاته عليها من الناحية اللغوية وشكري وامتناني للزميلين معصم الأطرش، ومحمود خصيب لدعمهما المتواصل لي، كما وأتقدم بالشكر والامتنان من أساتذتي الأفاضل في معهد الدراسات الإقليمية في جامعة القدس على ما أمدوني به من علم ومعرفة.

وأقدم بجزيل الشكر والعرفان من السادة أعضاء لجنة التحكيم وكل من كان عوناً وسنداً لي في إنجاز هذه الدراسة المتواضعة ولو في أي شيء بسيط، ويسعدني أخيراً أن أتقدم بالشكر والتقدير من رفيق دربي في هذه الرسالة الأخ الزميل صائل الرمحي.

رامي عبد الرحمن الرمحي

(1 – 9) مصطلحات الدراسة :

سعى الباحث إلى وضع بعض التعريفات الإجرائية، لتوضيح المقصود من بعض المصطلحات

الواردة في داخل الرسالة وهي :

الدولة الحديثة: وهي الدولة التي يسود فيها القانون، وتقوم على: التعددية الحزبية، والفصل بين السلطات، وتداول السلطة بالطرق السلمية وفق ما ينص عليه الدستور المتفق عليه، والعمل على تنمية المجتمع المدني ومراعاة حقوق الإنسان بما يضمن حرية التعبير والحقوق الفردية والجماعية⁽¹⁾.

الدولة القطرية الوطنية: وهي الدولة التي تمارس النشاط السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي من خلال الأمور الآتية:

- شعب دائم.

- إقليم موحد.

- السيادة (السلطة).

- اعتراف دولي.

الاثنية: تعرفها الموسوعة البريطانية جماعة اجتماعية أو فئة من الأفراد في إطار مجتمع اكبر تجمعهم روابط مشتركة من العرق، واللغة، والقومية، أو الثقافة، ويعرفها قاموس علم الاجتماع إلى إنها: جماعة ذات تقاليد مشتركة تتيح لها شخصية متميزة كجماعة فرعية في المجتمع الأكبر وقد يكون لهم لغة خاصة ودين خاص وأعراق متميزة⁽²⁾

¹ إبراهيم سعد الدين: الملل والنحل والأعراق – هموم الأقليات في الوطن العربي، دار الأمين ، القاهرة ، ط1 ، 1999 ، ص21

² المصدر السابق، ص21

السناجق: قسمت البلاد العربية التابعة للدولة العثمانية على أثر تنفيذ قانون الولايات إلى ولايات ومتصرفيات، فقسمت الإمبراطورية إلى: ولايات، والولايات إلى ألوية (سناجق)، والألوية إلى أفضية، والأفضية إلى نواح ويخضع متصرف السناجق والاقضية إلى سلطة الوالي (1).

مود روس: اتفاقية صلح موقعة سنة 1918 ونصت المادة (16) منها على استسلام القوات التركية المطلق للحلفاء ونهاية الإدارة التركية في الولايات العربية الخاضعة سابقاً للعثمانيين بما في ذلك عسير واليمن، (ومود روس) اسم ميناء في جزيرة ليمينوس والتي كانت راسية فيه السفينة الإنكليزية والتي تم على ظهرها التوقيع على هذا الصلح (2).

الدور السياسي للقبيلة: مجموعة الأفعال والإجراءات التي تمارسها القبيلة عبر ممثليها (مشايخها) للوصول إلى السلطة السياسية، أو التأثير على صانعيها؛ بهدف تحقيق أهداف ومصالح القبيلة وزعمائها (3).

النظام البطركي (الأبوي): نمط متميز من التنظيم الاقتصادي والاجتماعي، ويشير إلى مجتمع تقليدي سابق على المجتمع الحديث، وجد تاريخياً بأشكال مختلفة في أوروبا وآسيا (4).

¹ انكه لهارد : ترجمه محمود عامر ، تاريخ الإصلاحات والتنظيمات في الدولة العثمانية ، دار الزمان للطباعة والنشر ، دمشق ، ط1 ، 2008 ، ص139

² محمد علي البحر واخرون : تاريخ اليمن المعاصر 1917 – 1982،مدبولي، القاهرة،1990، ص7

³ محمد محسن الظاهري: الدور السياسي للقبيلة في اليمن 1962 – 1990،مدبولي، القاهرة، ط1 1996، ص18

⁴ هشام شرابي: البنية البطركية (بحث في المجتمع العربي المعاصر)،دار الطليعة، بيروت، ط2 1987، ص29

ملخص الدراسة :

تقوم هذه الدراسة على معالجة مشكلة البحث المزدوجة، والمتمثلة في علاقة تكوين الدولة القطرية اليمنية بطبيعة الدور السياسي للجيش؛ مما حتم ضرورة دراسة نشأة الدولة وتطورات الاجتماع السياسي المحلي ودور الاستعمار في نشوئها، وبما أن الحياة السياسية بمكوناتها تمثل خشبة المسرح التي تنعكس عليها تفاعلات مختلف مؤسسات الدولة وأدوارها، فإنه لا بد من دراسة نشوء وبنية ومراحل تطور هذا النظام السياسي، والمتغيرات التي عرفت به خلال العقود المنصرمة.

كما تمت دراسة نبذة عن تاريخ اليمن، ابتداءً من ظهور الدولة فيه منذ القدم — دولة معين على المسرح السياسي — وتعاقب ظهور دول أخرى بعدها، والدول التي أعقبت الدولة المعينية، والأسباب التي دفعت العثمانيين للامتداد نحو اليمن.

وتطرق الباحث إلى دراسة الاستلاء العثماني الأول لليمن عام 1538، وعودة العثمانيين ثانية إلى احتلال اليمن الشمالي عام 1849، ، وتمت دراسة الاحتلال البريطاني لليمن الجنوبي، ثم توحيد اليمن الشمالي تحت سلطة الإمام يحيى عام 1918، ليبدأ التاريخ الحديث، تاريخ ظهور دولة اليمن المستقلة في عهد الإمام، فاليمن عرف نوعاً من الوحدة، وهذا لا يعني أنه لم يكن مجزّأً، إضافة إلى التجزئة التي أوجدها الاستعمار البريطاني والعثماني قديماً، كما تمت دراسة اليمن الشمالي من حيث تطور النظام السياسي، والقوى الاجتماعية ودورها في بناء النظام (القبائل والجيش) وردود الفعل؛ مما أدى إلى نشوء حركة المعارضة ممثلة بثورات متعددة منها ثورة عام 1948 وثورة 1955 وغيرها، والتي تم إخمادها، كما لا ننسى دور الجيش السياسي والقبائل وحركات التحرر الوطني في تغيير الخريطة السياسية وإقامة النظام الجمهوري بعد ثورة 1962،

والتي كانت الأقوى ضد النظام الملكي والتي عبرت عن رغبة حقيقية لدى الشعب اليمني في التحرر من أوضاع اليمن وأدت إلى انتصار الثورة وقيام الجمهورية العربية اليمنية.

كما تعرض الباحث إلى الدور السياسي للقبيلة في اليمن ، لكن المقاومة اليمنية بكل أطيافها كانت مستمرة في النضال من أجل الاستقلال فاندلاع الثورة في شمال اليمن كان مقدمةً كبيرةً لاتخاذ أسلوب جديد، أسلوب العمل المسلح والذي شكل القاعدة التي من خلالها انطلقت الثورة في الجنوب المحتل ، إلى انفتاح البوابة التي من خلالها حصل الجنوب على استقلاله السياسي، في العام 1967 عيد الاستقلال وقيام جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية .

وأخيراً تمت دراسة الوحدة اليمنية بين الشطرين، فمن كفاح الشعب اليمني (في الشمال والجنوب) نحو الوحدة، إلى خطوات الوحدة وظروف نشأتها ونظامها، وتحديات نشوئها والصراع على السلطة في الشطر الجنوبي ، إلى آخر سنوات التشطير، فبناء دولة الوحدة عام 1990، فتبني الخيار الديمقراطي المقرون بالتعددية السياسية والاجتماعية والاقتصادية طريقاً إلى الوحدة اليمنية والتخلص من الطابع الدموي العنيف لصراعات السلطة، كما تمت دراسة دور الجيش اليمني وأنماط تدخله في الحياة السياسية وإن لم يكن بارزاً، وصولاً إلى النتائج السلبية لهذا التدخل على سير الحكم المدني، وإجهاض المؤسسة العسكرية لجهود التحول الديمقراطي بشكل متواصل منذ عام 1990، فبعد نحو شهر على توقيع (وثيقة العهد والاتفاق) عام 1994 أعرب الأمين العام للحزب الاشتراكي اليمني (سالم البيض) عن رغبة الجنوبيين بالاستقلال عن الشمال وتفجر الوضع السياسي والاقتصادي وتأزم الوضع في البلاد، فإلى مسلسل الصراعات الذي ما زال مستمراً حتى اليوم وخير دليل على ذلك تمرد الحوثيين اليوم.

Abstract

This study is based on addressing the dual problem of the research namely the relationship of state formation country of Yemen based on the political role of the army, which necessitated the need to examine the emergence of the state and the developments of the social local political aspect of colonialism in its establishment. As the political life with its ingredients, a stage which is reflected by the interactions of various state institutions and roles, it is necessary to examine the emergence ,structure and the evolution of this political system and the variables that hit it over in the last decades.

A brief history of Yemen has been studied from the emergence of state in the ancient history as the appearance of state of Ma'een on the political scene and successive appearance of other countries after it and those that followed the State and the decline of its history, and the reasons that prompted the Ottomans to spill over to Yemen. The researcher studied first the Ottoman occupation to Yemen in 1538, and the return back to the Ottoman occupation of North Yemen in 1849 , the policy of the Ottomans and the implications of management in Yemen

The British occupation to South Yemen has been studied where the start date back to British interest in Aden in the late eighteenth century, especially when started in the French campaign to conquer Egypt in 1798, in addition to the strategic importance of Aden, which was the focus of attention of British colonialism.

The unification of North Yemen under the authority of Imam Yahya in 1918 to start a modern history of the date of appearance of Independent State of Yemen during the reign of the Imam. Yemen knew a history of unification and this does not mean that Yemen was not fragmented. In addition to the divisions created by British colonialism, and the Ottoman in the past .

North Yemen has been studied in terms of the development of political system (and the formation of a historical movement), the social forces and their role in building the system (the tribes and the army), and reaction, which led to the emergence of the movement of opposition represented by multiple revolutions of a revolutions in 1948 and 1955 and other revolutions, which were extinguished. We also do not forget the political role of the army to change the political map and the establishment of republican system in 1962, which was the strongest against the monarchy and the real desire by the Yemeni people to be free.

The conditions of Yemen before the 1962 revolution to the victory of the

revolution and the establishment of the Yemen Arab Republic, and I tackled to the regime in North Yemen.

The political role of tribe in Yemen was studied where the differences and conflicts took place in Yemen, despite the unity of both as still repercussions to this day though it is not quite the phenomenon. The tribe remains to play a major and important role. The tribe was not alien to the Yemeni society, but an actor and a key to the essence and the heart of the social structure and cultural heritage. The Yemeni society is a tribal society, but the resistance of Yemen of all models were continuing in the struggle for independence.

The outbreak of the revolution in North Yemen was a great introduction to the adoption of a new style, a style of armed action, which formed the basis from which started the revolution in the south, Britain's presence in Aden and announced the Port as a free port, expansion of trade , navigation and provide transportation to open the Suez Canal, and the emergence of market of Global capitalism has led to the socio-political development of South Yemen, represented by the nucleus of the working class in Aden and the nucleus of the National Movement in the southern part of Yemen . Britain tried to establish (the Federation of Arab Emirates of the South), began to appear and develop forces and political parties in southern Yemen, that reached a peak emergence of the National Front, of Global capitalism has led to the socio-political development of South Yemen, represented by the nucleus of the working class in Aden and the nucleus of the National Movement in the southern part of Yemen . Britain tried to establish (the Federation of Arab Emirates of the South), began to appear and develop forces and political parties in southern Yemen, that reached a peak emergence of the National Front, and the beginning of armed struggle Where the split in the National Front and the Organization of liberating the occupied south, to the gate of which the south won political independence in 1967 as independence day for the Republic of People of South Yemen, then the transfer of authority to the left-wing in the National Front and the last devastating conflicts and divisions that have occurred, including (nationalists and socialists). Since the war in 1967 between the fronts and the second in 1978 among a group Salim Rabee' and other blocks other than the National Front, and the conflict .

The recent and devastating conflict in 1986, which was not a political conflict, but intertwined factors of tribal and favoritism, and the disastrous results at the political level, economic and social, half of the southern army and leadership escaped to the north. In addition to this, the fall of the USSR. All of the above weakened the south that did not find his way out of the political crisis only to think hard , self-criticism and political awareness to enter into a union with the north.

Finally, the study focused on the Yemeni unity between the two parts, from the struggle of the Yemeni people (in the north and South) towards steps of unity and conditions of the unity and its inception challenges, and the changes on the political level in the south and north, and the rapprochement which happened to them.

Moreover, the struggle for authority in the southern part, which was previously stated. It was the last year split into two halves to build a Union State in 1990, building the democratic choice coupled with the multiplicity of political diversity, the social and economic path to the unification of Yemen, and get rid of the bloody nature of violent conflicts to reach authority. Moreover, the role of the Yemeni army and patterns of intervention in political life have been studied although it was not prominent, leading to the negative consequences of this intervention on the functioning of civil government and abortion of the military to democratization continuously since 1990, after nearly a month to sign (the Compact and Agreement treaty) in 1994. The Secretary-General of the Yemeni Socialist Party (Salem Al-Baid) expressed his desire for the independence of southern from the north, where the outbreak of war in 1994 that did not mercy people, stone and the outbreak of political and economic situation and the worsening of the situation in the country. The series of conflicts continues to this day and the best proof of that Houthi rebellion today.

الفصل الأول :

المقدمة

(1 – 1) مشكلة الدراسة

(2 – 1) فروض البحث

(3 – 1) منهجية البحث

(4 – 1) أهمية الدراسة

(5 – 1) أهداف الدراسة

(6 – 1) أدوات الدراسة

(7 – 1) مسلمات الدراسة

(8 – 1) حدود الدراسة

(9 – 1) مصطلحات الدراسة

(10 – 1) وصف مكان البحث

المقدمة

على الرغم من أن اليمن جزء لا يتجزأ من البلاد العربية، وأنها دخلت الإسلام في عهد الرسول محمد صلى الله عليه وسلم، ورغم دخول أهل اليمن في الإسلام بسرعة كبيرة فإن اليمن لم تكن لقمة سائغة في يوم من الأيام لأية دولة إسلامية.

فحتى في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم، ثار الأسود العنسي في اليمن، وقضى المسلمون في إطفاء نار ثورته مدةً طويلةً، لم يقضوا مثلها في البلاد المفتوحة الأخرى.

ولم يكن بنو أمية أفضل حالاً من الرسول صلى الله عليه وسلم، فقد شهدت اليمن في عهدهم ثورات متعددة، وكانت ملجأً لكثير من الفرق الإسلامية الخارجة على دولة بني أمية، والتي وجدت في قبائل اليمن أرضاً خصبةً لها.

كما لم يكن العباسيون أفضل حالاً من بني أمية، فلم يهناً العباسيون باليمن، وجرت في عهدهم ثورات عديدة قامت بها فرق إسلامية خارجة على دولة العباسيين.

ولعل بُعد اليمن عن مراكز الخلافة، ووقوعها في أطراف الدولة الإسلامية، وطبيعة تضاريسها الجبلية، وتنافس قبائلها... كان له دور في تمرد أهلها المستمر على دولة الخلافة، بصرف النظر عن من يقودها، على الرغم من أن أهل اليمن عرب ومسلمون ولا تضم اليمن أية إثنيات غير عربية، كما أن الإسلام هو الدين السائد في اليمن، مع الإقرار بوجود عريق للديانة اليهودية فيها إلا أنه وجود قليل لا يعتد به.

على الرغم من ثورات اليمن المتعددة على السلطة المركزية، فإنها كانت جزءاً من دولة الخلافة الإسلامية، التي سرعان ما تفقد سيطرتها على اليمن عند أول بادرة ضعف منها، وكأن اليمن هي معيار يشير إلى ضعف الدولة الإسلامية أو قوتها.

فإذا كانت الخلافة الإسلامية قوية؛ خضعت لها اليمن، وإن لم يكن خضوعها حتى في هذه الحالة سهلاً، أما إذا ضعفت الخلافة الإسلامية؛ فإن اليمن ستكون أول الخارجين عليها. كما كانت اليمن تفقد وحدتها بمجرد خروجها على السلطة المركزية نتيجة الصراعات القبلية فيها... .

وقد توالى الدول الإسلامية على حكم اليمن حتى خضعت للإمبراطورية العثمانية، والتي أخضعت شرق أوروبا وبلاداً لا يدين أهلها بالإسلام ولا يمتون للعروبة بصلة، إلا أن حظها مع اليمن لم يكن بأفضل من سابقتها من الدول الإسلامية.

فقد استولى الأسطول العثماني على عدن سنة 1538، وسقطت صنعاء في يد القوات العثمانية سنة 1547، وظل الصراع مستمراً مع اليمنيين وعلى رأسهم الأئمة الزيديون حتى خروج العثمانيين من اليمن.

ومع ضعف الإمبراطورية العثمانية، أخذت الدول الاستعمارية تقضم أجزاءً منها إلى أن أصبح الوطن العربي تحت سيطرة الاستعمار الغربي، وقد كانت اليمن، وعلى وجه الخصوص جنوبه من أوائل البلاد العربية التي طمع فيها وفي خيراتها وموقعها الإستراتيجي، فقد حاولت شركة الهند الشرقية (البريطانية) أن تستولي على ميناء عدن كمحطة تستخدمها بقصد خدمة خط ملاحى مع مصر، مغتمةً ضعف الإمبراطورية العثمانية وانشغالها في حربها مع الجيش المصري، فاستصدرت بريطانيا من الباب العالي العثماني فرماناً سلطانياً يخولها النزول في عدن، متخذةً إياها مركزاً للفحم والتجارة، وقد بدأ احتلال بريطانيا لليمن الجنوبي في سنة 1839. في الوقت الذي رفض فيه الإمام الزيدي (يحيى) في صنعاء الاعتراف بالاتفاقات المعقودة بين بريطانيا والإمبراطورية العثمانية مطالباً بإعادة الجنوب اليمني إلى حكمه.

ولم تكن بريطانيا أفضل حالاً من الإمبراطورية العثمانية، قد خاضت بريطانيا خلال فترة احتلالها جنوب اليمن حروباً مع الإمام وغيره من القبائل، إضافة إلى لعبها على وتر الصراعات

المذهبية والقبلية وخوضها مفاوضات مضنية مع الإمام، وبعد مد وجزر وقّع الإمام الزيدي اتفاقية مع بريطانيا يعترف فيها بخضوع الجنوب اليمني لبريطانيا 40 سنة، وعدم دعمه حركات التحرر فيه؛ مركزاً اهتمامه على توحيد شمال اليمن.

و(لو دام الحكم لغيرك لما وصل إليك) فلم يهنأ الأئمة بحكمهم، فتوالت الثورات ضدهم حتى سقط حكمهم في العام 1962 بانقلاب عسكري ناجح، أعلن في نهايته الضباط اليمنيون قيام الجمهورية العربية اليمنية (1).

وكان للعدوان الإسرائيلي على البلدان العربية، ونتيجة للظروف السياسية والاقتصادية المعقدة التي أضرت باقتصاد بريطانيا في تلك الفترة، والغضب اليمنية، ونجاح الثورة اليمنية... دور كبير في استقلال اليمن الجنوبي. حيث خرج آخر جندي بريطاني من عدن في سنة 1968، وتم الإعلان عن قيام جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية (2).

وفي هذا الإطار، فإن انتهاء الاحتلال للجنوب اليمني لم تتبعه مباشرة عودة شطري اليمن إلى بعضهما، حيث وجدت سلطتان مركزيتان لكل منهما نطاق جغرافي وحدود سياسية... ومن هنا تشكل ما يمكن تسميته (الصراع على الوحدة اليمنية)... إلى أن توحد الشطران بشكل رسمي سنة 1989 - 1990 (3).

بعد إسدال الستار عن أسوأ أزمة عرفتتها اليمن بعد توحيد شطريها الشمالي والجنوبي سنة 1990، والتي اعتبرت بداية جيدة على طريق معالجة القضايا العربية عربياً، كان لا بد من التساؤل: هل انتهت الأزمة وهل انتهى الخلاف؟

¹ محمود كامل: اليمن شماله و جنوبه تاريخه و علاقاته الدولية ، دار بيروت ، بيروت 1968 ، ص 137 - 139.

² البحر: المصدر السابق ، ص 207.

³ حسن أبو طالب: الوحدة اليمنية (دراسات في عملية التحول من التشطير إلى الوحدة)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ط1، 1994، ص 23.

لكن كما حصل بعد حرب اليمن بين الإمام بدر وبين الضابط آنذاك عبد الله السلال، الذي ألغى الإمامة بانقلاب عسكري أخرج اليمن من زمن ثمود، إلا أن مشاكل اليمن وخلافاتها لم تنته، فعندما بدأ تنفيذ خطوات الوحدة انفجر الوضع، فعلى صعيد الأزمة السياسية التي عصفت في اليمن وللمرة الأولى منذ قيام الوحدة اليمنية في الثاني والعشرين من أيار مايو 90/1/1 وكأنها نوع من التهديد الجاد لتلك الوحدة الوليدة، والأزمة بين الحزبين الحاكمين المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني والذي كان حواراً دون تفاهم، ومناوشات دون قتال، إلى أن تم التوصل من قبل لجنة الحوار الوطني في اليمن إلى اتفاق لتسوية الأزمة السياسية بين الرئيس اليمني علي عبد الله صالح ونائبه علي سالم البيض بعد أكثر من ستة أشهر على الأزمة حول إدارة شؤون البلاد، ليتم التوقيع على وثيقة العهد والوفاء، ليسدل الستار على أسوأ أزمة عرفتها اليمن بعد توحيد شطريها سنة 1990م، إضافة إلى الحرب اليمنية بشقيها السياسي والعسكري، إذ بعد شهرين على توقيع وثيقة العهد والاتفاق، أعرب الأمين العام للحزب الاشتراكي اليمني ونائب الرئيس علي سالم البيض عن رغبة اليمنيين الجنوبيين بالاستقلال عن الشمال، بعد أن كان من المنتظر أن يفتح التوقيع على الوثيقة صفحة جديدة في الحياة السياسية اليمنية، ما أدى إلى تفاقم الأوضاع ووصولها إلى حرب لم ترحم البشر أو الحجر، فمع حلول الذكرى السنوية لإجراء أول انتخابات عامة في اليمن بعد توحيد البلاد تفجر الوضع العسكري وضى الحزب الاشتراكي اليمني في 21/5/1994م بالمشروع الوحدوي والأهم في تاريخ اليمن منذ نحو 400 عام، بالإعلان عن إعادة فصل الجنوب عن الشمال قبل ساعات من حلول الذكرى الرابعة لإعلان الوحدة الاندماجية في أيار سنة 1990م، وبحسم القوات الحكومية اليمنية للحركة الانفصالية وبروز التحرك السياسي والمواقف والوساطة العربية والأجنبية، والمواقف والردود على قيام جمهورية اليمن الديمقراطية في الجنوب، لكن مقابل التمسك بالشرعية

اليمنية ووحدة الشعب اليمني كونها هي المطلب الأهم والأول لكل مواطن يمني، بدأت تظهر وثائق وخطوات الوحدة اليمنية الشاملة واستتباب الوضع.

وتأكيداً للمسؤولية التاريخية والقومية وإيماناً بأن شعب اليمن وأرضه وحدة واحدة لا تقبل التجزئة والانقسام ووفاء لنضال وتضحيات الشعب اليمني على طول التاريخ في سبيل القضاء على نظام الإمامة الملكي المتخلف في شمال الوطن والسيطرة الاستعمارية في جنوبه... تم بناء اليمن الواحد (1).

(1 - 1) مشكلة الدراسة :

إن مسألة التدخل النشط والمستمر للجيش في الحياة السياسية، وتغيير النظام السياسي بالقوة، تفرض نفسها كمشكلة تؤثر سلباً على استقرار النظام السياسي والمجتمع، وتعيق إنجاز الديمقراطية والتنمية، وهي مشكلة لا يمكن الوصول إليها دون المرور بإشكالية نشوء دولة اليمن المستقلة، والتركيز على فهم البنى التاريخية والاجتماعية المحركة للحياة السياسية والثقافية والاقتصادية. حيث خضع اليمن للاحتلال العثماني الأول في الفترة (1583 - 1635)، فيما خضع اليمن الشمالي للاحتلال العثماني الثاني (1849 - 1919). كما خضع اليمن الجنوبي للاحتلال البريطاني في الفترة من (1839-1967)، وتوحد اليمن الشمالي تحت سلطة الإمام يحيى (1918 - 1925)، وقد كان للنظام السياسي في اليمن الشمالي والقبائل اليمنية والجيش اليمني في مرحلة لاحقة دور في توحيد اليمن الشمالي وترسيخ الكيانية اليمنية، كما كان لحركات التحرر والقبائل دور كبير في استقلال اليمن الجنوبي إضافة للتعاون بين الشماليين والجنوبيين إلى هذا الصعيد، إلا أن استقلال اليمن الجنوبي لم يكن كافياً لإعادة توحيد ما مزقه الاستعمار، ومن هنا تظهر أهمية السؤال الآتي:

¹ عايدة العلي سري الدين : اليمن بعد الوحدة ، مؤسسة الرحاب الحديثة ، بيروت ، ط1 ، 1996 ، ص9 و ص207 .

كيف تكونت الدولة القطرية اليمنية، وما دور الجيش السياسي

والقبائل وحركات التحرر فيها؟

- ما هو دور العوامل الآتية (التاريخي والثقافي والاجتماعي والاقتصادي والسياسي) في تشكل الدولة اليمنية؟

- ما هي علاقة الاستعمار في تكوين دولة اليمن؟

- ما هو دور الجيش في قيام اليمن المستقل؟

- ما هو دور الجيش في إعادة توحيد اليمن؟

(1 - 2) فروض البحث :

- تعتبر الدولة اليمنية وحدة واحدة.

- تشكلت الدولة اليمنية نتيجة العوامل التاريخية والثقافية والاجتماعية والترابط الاقتصادي والتوحد السياسي.

- ساهم الاستعمار في تحديد حدود دولة اليمن.

- استطاعت الثورات الوطنية اليمنية ضد العثمانيين والاستعمار تكريس مفهوم الدولة القطرية لدى المجتمع اليمني.

- الدولة اليمنية الحديثة نتاج لعملية إعادة تركيب وتحليل بنى الاجتماع السياسي التاريخية وبتحريك من الاستعمار واستناداً إلى جذور السلطة المحلية.

(1 - 3) منهجية البحث:

إن الإجابة عن التساؤلات السابقة تتطلب جمع كثير من الدراسات التي تناولت الموضوع وتحليلها، ولهذا فإن الباحث سيستخدم المنهجين التاريخي والوصفي التحليلي في هذه الدراسة، اعتقاداً منه أنه سيتمكن من دراسة أسباب تكوين الدولة القطرية في اليمن، ودور الجيش في السياسة، من أجل الإجابة عن تساؤلات البحث.

(1 - 4) أهمية الدراسة:

سيحاول الباحث من خلال هذا البحث معرفة دور الجيش في السياسة، وتكوين الدولة القطرية في اليمن، وسيتناول الباحث كافة الأسباب والمعطيات المتوفرة التي ساعدت على تشكل دولة اليمن، ومن ناحية عملية، فإنه يتوقع أن يستفيد من هذا البحث السياسيون في ضرورة العمل على تنمية وتطوير دور الجيش في السياسة وتكوين الدولة القطرية في اليمن سواء أكان هذا الدور إيجابياً أم سلبياً؛ خدمةً للمصلحة العربية بشكل عام؛ ولتحديد دور الجيش الحقيقي الذي يجب أن يضطلع به.

(1 - 5) أهداف الدراسة:

بناءً على ما سبق، فإن هذه الدراسة تهدف إلى بلورة عناصر البحث علمياً، ليتم من خلالها:

- التعرف إلى عوامل تكوين الدولة القطرية في اليمن.
- التعرف إلى دور الاستعمار في تكوين الدولة القطرية في اليمن.
- التعرف إلى دور حركات التحرر والثورات الشعبية في تكوين الدولة القطرية في اليمن.
- التعرف إلى دور الجيش والقبائل في تكوين الدولة القطرية في اليمن.
- التعرف إلى دور التركيبة الدينية في المجتمع اليمني.

(1 - 6) أدوات الدراسة :

سيقوم الباحث بالاستعانة بالمراجع العلمية والوثائق التي لها علاقة بموضوع البحث للإجابة عن تساؤلاته.

(1 - 7) مسلمات الدراسة :

- لا توجد في اليمن إثنيات من غير العرب.
- الدولة اليمنية دولة مسلمة في أغلبيتها الساحقة.
- دولة اليمن تضم طائفتين إسلاميتين هما الشيعة الزيديون والسنة الشوافع.
- توجد مصالح حيوية للغرب في دولة اليمن.
- كان للجيش اليمني دور في إعادة توحيد اليمن
- كان لحركات التحرر دور في استقلال اليمن.
- كان للغرب دور في انقسام اليمن

(1 - 8) حدود الدراسة :

أ- الإطار الجغرافي للدراسة :

تمثل الدراسة في إطارها النظري الجمهورية اليمنية، التي تحدّها المملكة العربية السعودية شمالاً، وبحر العرب جنوباً، وعمّان شرقاً، والبحر الأحمر غرباً.

ب- الإطار الزمني:

الإطار الزمني للدراسة يمتد من سنة (1962)، حين سقط حكم الأئمة في اليمن الشمالي بانقلاب عسكري ناجح أعلن في نهايته الضباط اليمنيون قيام الجمهورية العربية اليمنية. وحتى العام 1994 باستتباب الوحدة بين شطري اليمن.

ج- الإطار الموضوعي :

تتخصر الدراسة في البحث في تكوين الدولة القطرية في اليمن ودور الجيش في السياسة، وبيان دوره (الجيش) في التجزئة والتوحيد.

(1 - 10) وصف المكان :

تسهم الملامح الطبيعية للمكان في صياغة ظروف العيش لمجتمع ما، بقدر ما تهيئه من موارد وفرص لاستغلالها، حيث تبرز معادلة التناسب الطردي بين المستوى الثقافي للمجتمع ومدى خضوعه لعوامل البيئة وآثارها، ويمكن فهم اليمن المكان من خلال:

تعدد اسم اليمن في كتب التاريخ فهي عند قدماء الجغرافيين "العربية السعيدة" وفي العهد القديم (التوراة) يذكر اليمن بمعناه الاشتقائي أي الجنوب وملكة الجنوب (ملكة تيمنا) وقيل سميت اليمن باسم (ايمن بن يعرب بن قحطان). وفي الموروث العربي وعند أهل اليمن أنفسهم أن اليمن اشتق من "اليمن" أي الخير والبركة، وتتفق هذه مع التسمية القديمة "العربية السعيدة". وقال آخرون سمي اليمن يمناً لأنه على يمين الكعبة الجنوب، وتسمى اليمن اليوم "الجمهورية اليمنية".

(1-10-1) الموقع : تقع اليمن في جنوب غربي قارة آسيا، في جنوب شبه الجزيرة العربية، ويحدها من الشمال المملكة العربية السعودية، ومن الجنوب بحر العرب وخليج عدن، ومن الشرق سلطنة عمان، ومن الغرب البحر الأحمر. وتوجد لدى اليمن عدد من الجزر اليمنية تنتشر قبالة سواحلها على امتداد البحر الأحمر وبحر العرب، وأكبر هذه الجزر جزيرة سقطرى والتي تبعد عن الساحل اليمني في بحر العرب مسافة 150 كيلو متراً تقريباً.

العاصمة : مدينة صنعاء هي عاصمة الجمهورية اليمنية، ويحتوي التقسيم الإداري للجمهورية

على (19) محافظة بالإضافة إلى أمانة العاصمة.

أهم الموانئ : عدن (ديدة، المكلا، المخا)، الخ .

العملة الرسمية: الريال، (ريال /دولار)⁽¹⁾

(10-1-2) المناخ : معتدل في المرتفعات وحر صيفا في الصحاري والمناطق

الساحلية، وبارد في المناطق الصحراوية شتاء ودافئ في المناطق الساحلية، أمطاره موسمية⁽²⁾

(1-10-3) التضاريس:

يقسم اليمن من حيث التكوين الطبيعي إلى خمس مناطق هي:

*المناطق الجبلية: سلاسل جبلية تقع في المناطق الجنوبية والغربية بمحاذاة المناطق الهضبية من

الجهة الغربية والجنوبية، أعلى منطقة فيها جبل النبي شعيب (3666) متراً.

*المناطق الهضبية: تقع إلى الشرق والشمال من المرتفعات الجبلية وهي موازية لها، وتتسع

أكثر باتجاه الربع الخالي.

*المناطق الساحلية: شريط ساحلي يطل على البحر الأحمر وخليج عدن ويمتد من الحدود

العمانية باتجاه الغرب ويتغير باتجاه الشمال حتى حدود السعودية، يبلغ طول هذه المنطقة

2000 كم تقريباً، أما عرضها فيتراوح بين 30 كم إلى 60 كم.

* الربع الخالي: وهي من المناطق الصحراوية التي تتخللها بعض النباتات الابرية.

مجموعة الجزر اليمنية: وهي تنتشر في المياه الإقليمية لليمن في البحر الأحمر والعربي⁽³⁾.

¹ <http://www.khayma.com/adencity/yemen0.htm>

² يحيى محمد نبهانا : أطلس الوطن العربي الجغرافي و الطبيعي و السياسي , دار يافا العلمية للنشر , عمان , 2006 , ص133

³ الموسوعة العربية العالمية : مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر و التوزيع , السعودية , ط1 , ص319 .

(1-10-4) السكان :

اللغة والدين : الإسلام دين الدولة واللغة العربية لغتها الرسمية .

لا يوجد إحصاء مضبوط لسكان اليمن، لكن موظفي المالية والخبراء يعتبرون عدد سكان اليمن يتراوح بين أربعة ملايين وأربعة ملايين ونصف، وهكذا فإن مجموع سكان اليمن الطبيعية يعادل نحو خمسة ملايين ونصف، ولطابع اليمن الزراعي فأغلبية السكان موزعة على مدن صغيرة وقرى عديدة، ويعتمدون على الزراعة بقدر 85 بالمائة، وعدد مراكز الألوية سبعة والأفضية وعددها ثلاثون⁽¹⁾.

(1-10-6) التعليم :

تبين مؤشرات تعداد 94م أن نسبة المتحقين بالمدارس في الأعمار (6-15) سنة تصل إلى (56%)، وتمثل نسبة المتحقين من الذكور (71%) بينما تمثل نسبة المتحقين من الإناث (37,5%)، وبشكل عام فإن نسبة الأمية في أوساط السكان البالغين تصل إلى (59,4) وفي مواجهة ذلك يتزايد بصورة سنوية الإنفاق على التعليم والتوسع في إقامة المنشآت، عدد مدارس التعليم الأساسي "تعليم عام ومعاهد علمية" (9517) مدرسة، عدد طلاب المرحلة الأساسية (2921037) طالباً.

عدد مدارس التعليم الثانوي مع المشترك "تعليم عام ومعاهد علمية" (3001) مدرسة، عدد طلاب المرحلة الثانوية (371716) طالباً.

عدد المعاهد المهنية والتقنية (25) معهداً، وإجمالي طلاب التعليم المهني (7113) طالباً.

عدد الجامعات الحكومية (7) جامعات، عدد الطلاب الدارسين بالجامعات الحكومية (155537) طالباً جامعياً.

¹ عدنان ترسيبي: اليمن وحضارة العرب (مع دراسة جغرافية كاملة)، دار مكتبة الحياة، بيروت، ص212 .

(1- 10- 7) الصحة: حسب بيانات عام 2000م يصل عدد الأطباء في الجمهورية عموماً إلى (3491 طبيباً) ويمثل ذلك طبيب واحد لكل (5231) فرداً من السكان كما يصل عدد الممرضين إلى (5437) ممرضاً، أي بمعدل (1,60) ممرض لكل طبيب، وتصل عدد الأسرة في المستشفيات إلى (9530) سريراً، أي بمعدل سرير واحد لكل (1916) فرداً من السكان.

(1- 10- 8) الاقتصاد: يقوم على أساس آليات السوق والحرية الاقتصادية، وتوفير المناخ المحفز على المبادرة الخاصة والاستثمار.

المؤشرات الاقتصادية: يصنف اليمن ضمن البلدان الأقل نمواً، ومع ذلك فإنه ينظر إلى اليمن كبلد واعد بالخيرات والموارد الاقتصادية المهمة، حيث تتوفر فيه العديد من الثروات التي لم تستغل اقتصادياً حتى الآن، وبالذات في مجال النفط والغاز والأسماك والثروات المعدنية المختلفة، وفي الواقع الراهن تبين أهم مؤشرات الاقتصاد اليمني ما يأتي:

تشكل الزراعة وصيد الأسماك نسبة تتراوح بين (15-20) % من الناتج المحلي الإجمالي، حيث تمثل المساحة الصالحة للزراعة (3%) من إجمالي مساحة الجمهورية والمساحة المزروعة فعلاً تمثل (77 %) من إجمالي المساحة الصالحة للزراعة.

تشكل الصناعات الاستخراجية والتحويلية نسبة تتراوح بين (30-55) % من الناتج المحلي الإجمالي، وفي إطار هذه النسبة يمثل استخراج وتكرير النفط الجزء الأكبر، حيث تصل مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي إلى نسبة تتفاوت بين (25-35) % ويصل متوسط إنتاج النفط في اليمن إلى (435.000) برميل في اليوم الواحد.

ينمو الاقتصاد اليمني بصورة مطردة، ويصل متوسط معدل نموه السنوي إلى نسبة تتراوح بين (13-15) %، بالأسعار الجارية، فيما يصل هذه المعدل باحتساب الأسعار الثابتة إلى

نسبة تتراوح بين (2-4)% سنوياً وقد وصل متوسط الفرد من الناتج القومي لعام 2000م إلى (404 دولارات).

مثلت الصادرات ما نسبته (48.8%) من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2000م فيما مثلت الواردات ما نسبته (27.4%) من الناتج المحلي الإجمالي أيضاً للعام نفسه، ولذلك فإن درجة الانكشاف الاقتصادي للاقتصاد اليمني بلغت (75,47)% تقريباً⁽¹⁾.

(1 - 10 - 9) الاستقلال:

22 أيار 1990 (جمهورية اليمن تأسست باندماج من الجمهورية العربية اليمنية (اليمن (صنعاء) أو اليمن الشمالي) ، والماركسية الشعبية جمهورية اليمن الديمقراطية [اليمن (عدن) أو جنوب اليمن] ، علماً - ان اليمن الشمالي سابقاً قد أصبح مستقلاً في تشرين الثاني / 1918 (من الإمبراطورية العثمانية) واليمن الجنوبي قد أصبح مستقلاً في 30 تشرين الثاني 1967 (من المملكة المتحدة)

العيد الوطني

التوحيد ، يوم 22 أيار (1990)

حق التصويت

18 سنة من العمر فما فوق⁽²⁾

¹ <http://www.khayma.com/adencity/yemen0.htm>

² www.1001arabian.net/yemen

فصول الدراسة :

الفصل الأول :

من المتوقع أن تشتمل هذه الدراسة على خمسة فصول إضافة إلى الفصل التمهيدي وهي:

فصل تمهيدي: يشتمل على مقدمة ماهية الدراسة وأهميتها ومنهجيتها، ويتضمن مقدمة الدراسة

ومشاكلتها، وفروضها، وحدود الدراسة، وفصلاً للدراسات السابقة.

الفصل الثاني:

(1 - 2) مقدمة تاريخية تمهيدية:

(2 - 2) الاحتلال العثماني الأول (1538 - 1635).

(3 - 2) الاحتلال العثماني الثاني لليمن الشمالي (1849 - 1919).

(4 - 2) الاحتلال البريطاني لليمن الجنوبي (1839 - 1967).

(5 - 2) توحيد اليمن الشمالي تحت سلطة الإمام يحيى (1918 - 1925) .

الفصل الثالث:

اليمن الشمالي، ويشمل:

(1 - 3) بذور التشطير

(2 - 3) تطور النظام السياسي في اليمن الشمالي (التكون والسيرورة التاريخية)

(3 - 3) القوى الاجتماعية ودورها في بناء النظام (الجيش، القبائل)

(4 - 3) النظام السياسي

الفصل الرابع :

اليمن الجنوبي، ويشمل:

(1-4) تطور النظام السياسي في اليمن الجنوبي (التكون والصيرورة التاريخية).

(2-4) القوى الاجتماعية ودورها في بناء النظام (حركات التحرر، القبائل).

(3-4) الاستقلال.

(4-4) النظام السياسي الاشتراكي.

الفصل الخامس :

الوحدة اليمنية: وتشمل:

(1-5) خطوات الوحدة اليمنية ونظامها.

(2-5) دور الجيش السياسي.

(3-5) آثار الوحدة على الشطرين الشمالي والجنوبي

(4-5) حل جيش اليمن الجنوبي

الفصل السادس :

أ- النتائج.

معالجة نظرية :

يعتبر مفهوم الدولة في الخطاب السياسي العربي المعاصر مفهوم خاص، مرتبط بتفاصيل التجربة الحضارية العربية الإسلامية، وعدم حصيلة للظروف التي أنتجته في ارويا مما يفسر عدم تكون الدولة العربية وفق مسار تطورها في ارويا (1).

ويظهر الاختلاف بين الاتجاهين في سلطة الكنيسة المنافسة للسلطة المدنية للملوك والزعماء، فتراجعت سلطة الكنيسة في العهود الوسطى بمحاذاة ظهور البروتستانتية سنة 1520 وبداية عصر التنوير لصالح بروز الدولة الحديثة (2).

فبدلا من توظيف السياسة لصالح الكنيسة، أصبحت العملية بالعكس تماما، حيث قامت الحكومات بتوظيف الكنيسة في السياسة ولا يختلف الأمر هنا كثيرا عن مرحلة الحكم الأموي في العصر الإسلامي، ومن زعامة النبي محمد صلى الله عليه وسلم الجديدة والمرفوضة بداية.

فارتباط هؤلاء بالدين كان مرتبطا بالوصول إلى السلطة، ومن ثم تحويل الخلافة إلى ملك وراثي لبني أمية لتمتاز المكانة الدينية والسياسية والاقتصادية بمنطق دنيوي، استغله المسؤول بأمر الله لصالح الأمويين وأتباعهم فأهمية صراع الكنيسة مع ملوك ارويا والساسة، تأتي من خلاصة الثورة البروتستانتية والتطور الديني والتي مهدت المسار أمام نشوء الرأسمالية (3).

وقد حاول علماء السياسة في العصر الحديث اكتشاف نشأة الدولة معتمدين على افتراضات نظريات فلسفية تطورت بتطور علم الاجتماع والسياسة حيث قسم يحيى الجمل نظريات نشوء

¹ محمد جابر، الأنصاري: التأزم السياسي عند العرب وسوسيولوجيا الإسلام، دار الشروق، عمان، 1999، ص45.

² بيطار، نديم: من التجربة إلى الوحدة، القوانين الأساسية لتجارب التاريخ الودوي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط5،

1983، ص297

³ نديم، بيطار: المصدر السابق، ص298

الدولة، إلى نظريات غيبية معتمدة على أصول غير قياسية قابلة للنقاش، والأخرى علمية قابلة للعلم والبحث وأهمها (1).

أ - نظرية التطور الطبيعي :

اعتبرت الإنسان كائناً سياسياً متحضراً أجبرته طبيعته إلى الحياة الاجتماعية خلال الأسرة، القبيلة، القرية، المدينة، إلى إنشاء الدولة التاريخية، كالصين ومصر مثلاً.

ب - النظرية الدينية (التفويض الإلهي)

تقول أن الدولة من صنع الله، ويستمد الحاكم سلطته من الله والطاعة له واجب ديني، وهذا ما اعتمده الخلفاء قديماً.

ج - نظرية العقد الاجتماعي :

أشهر رواد هذه النظرية هوبز وروسو، وان الدولة هي من صنع الإنسان، فنشأت الدولة نتيجة تنظيم علاقات الأفراد مع بعضهم البعض من طرف ومع الدولة من طرف آخر (2).
فنادي لوك بأن السيادة للشعب وعدم تمتع الحاكم بالسلطات المطلقة، وواجب الفصل بين السلطات الثلاث، وقال هوبز أن الشعب كلف الحاكم بالسلطة المطلقة، بينما طرح روسو بأن السيادة للشعب كونه مصدر التشريع ويقرر من يمثله.

د - نظرية القوة :

حيث اعتقد الكثير من الفلاسفة، أن القوة هي التي تبرز الأصل التاريخي للدولة، فالقوة خاصية طبيعية من خصائص الدولة ويجب الحفاظ عليها والانطلاق منها ومشكلة القوة ومقوماتها هي

¹ يحيى، الجميل: الأنظمة السياسية المعاصرة، دار النهضة العربية، بيروت، 1969، ص70.

² جان جاك، روسو: العقد الاجتماعي ومبادئ الحقوق الإنسانية، ترجمة: عادل ازعيتر، بيروت، 1995، ص17

المحرك الأساس لنشوء السلطنات والدول في التاريخ العربي، فاعتبر ابن خلدون تداول السلطة مرهون بهرم الدولة وضعفها في مواجهة الأخطار والقوى المؤثرة عليها (1).

وخلاصة المعالجة النظرية المسبقة لموضوع مشكلة البحث والملتصلة بنشوء الدولة القطرية في اليمن، ودور القبيلة والجيش السياسي وحركات التحرر كأدوات قوة، لا يمكن عزلها عن نشوء الدولة القطرية اليمنية (2).

وفي مراحل الاستقلال جاءت الدولة القطرية العربية (المستعمرة) قديماً لملء فراغ سياسي ومؤسستي وإداري بعد رحيل الاستعمار وكأنها تقوم بوظيفة الإقطاع الفيودالي لانجاز الدولة القومية في زمن آخر (3).

وقد أنتجت مراحل تأسيس الدولة سياسياً ودستوريا وإدارياً تحت الاستعمار، عدم مقدرة القوى الاجتماعية والسياسية من أن تبرز الدولة بقوتها، بل لعبت دوراً في تطور السلطة التنفيذية والتشريعية والنظام السياسي لاحقاً فالباحثة ثناء عبد الله تقول حول الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي، أن اختيارات النظام السياسي تتوقف عليها حالة الواقع الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع ويتأثر بها الناس في حياتهم (4).

فتخلف التنمية وفشل الاقتصاد، مرهون باحتكار الموارد والقرار الاقتصادي في يد النخب العسكرية والسياسية الحاكمة، وهي شريحة قبلية أو حزبية تغطي على الفساد الذي ينهب ثروات البلاد وبالتالي تضعف الديمقراطية وتراجع مؤسسات المجتمع المدني، فتظهر القبيلة والجيش أمام

¹ عبد الرحمن، ابن خلدون: مقدمة ابن خلدون، دار الفجر، القاهرة، ط1، 2004، ص221

² تيلي، تشارلز: الدولة والقسر ورأس المال، ترجمة: عصام الخفاجي، بيروت، 1993، ص167

³ محمد جابر، الأنصاري: تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطرية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط2000، ص3، ص107.

⁴ عبد الله، ثناء: الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2001، ص27

الأنظمة الاستبدادية من أجل التغيير وإنهاء الظلم فتبرز فكرة الحركات القومية التحررية لاختراق الجيش والانقلاب على نظام الحكم والتغيير وبناء دولة الوحدة.

الدراسات السابقة :

عمل الباحث على جمع دراسات عربية وأجنبية تتعرض إلى مختلف جوانب البحث، حيث تطرق الباحث إلى بعض من أهم هذه الدراسات، التي يعتمد عليها الباحث في مفاصل الدراسة المختلفة:

— دراسات رئيسية :

1 - حسن أبو طالب، الوحدة اليمنية (دراسات في عمليات التحول من التشطير إلى الوحدة)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1994 .

تعرض الباحث بداية إلى أن اليمن عرف تغيرات كبرى منذ فجر التاريخ، وتلك التغيرات ارتبطت بتطور عوامل الاستقرار المجتمعية في الأودية والتجارة، والسلطة المركزية والعقيدية حيث بداية الاستقرار، وأن اليمن عرف ظاهرة الدولة الموحدة في التاريخ القديم والوسيط والتي عكست علاقة تمازج وتداخل بين ثلاثة عناصر أساسية، الشعب والأرض والسلطة المركزية، لكن الغلبة كانت للسلطة المركزية، مقابل قرون كانت فيها الغلبة للتجزئة والانقسام، أضف إلى ذلك العوامل الخارجية التي لم تقل تأثيراً عن العوامل الداخلية، كذلك موقع اليمن الفريد في جنوب شبه الجزيرة العربية، وارتباطه بالتجارة البرية والبحرية كان دائماً محلاً للأطماع الخارجية، التي لعبت دورها في تشطير اليمن، وأن الاستعمار البريطاني يعد المسؤول الأول إلى جانب الحكم التركي العثماني عن إحداث التشطير السياسي في اليمن الحديث.

وتطرق الباحث إلى دراسة الجوانب الفكرية والإدراكية للوحدة اليمنية، عبر دراسة المحتويات الفكرية والسياسية التي تضمنتها وثائق القوى والأحزاب والتنظيمات اليمنية، في التاريخ الحديث والمعاصر حول مسألة الوحدة وكيفية والوصول إليها، ودراسة الجوانب الفكرية والإدراكية للوحدة اليمنية للنخبة السياسية في الشطرين، وتحليلاً لمضمون بعض الوثائق الرئيسية للوحدة، كما وتعرض

الباحث إلى دراسة التطور والتراكم في العملية الوجودية، وما تضمنته من صدمات مسلحة أو حوارات وحدوية، ومشروعات سياسية، وإجراءات تنظيمية، وتعرض الباحث أيضاً إلى دراسة حالة دولة الوحدة اليمنية، من سنة 1989 _ 1993 من خلال دراسة جميع الضغوط والعمليات التي سبقت قيام الوحدة مباشرة، وممارسة وأداء دولة الوحدة طوال الفترة الانتقالية على الصعيدين الداخلي والخارجي، والرسمي والشعبي معاً. ودراسة الوحدة اليمنية في سياقها القومي العربي فكرياً وسياسياً، وأخيراً تطرق الباحث إلى مناقشة مستقبل دولة الوحدة اليمنية والخطوات والعمليات والتحديات التي واجهت الوحدة اليمنية.

2 - محمد محسن الظاهري، الدور السياسي للقبيلة في اليمن، القاهرة، ط1، 1996

تسعى هذه الدراسة إلى رصد وتحليل وتفسير الدور السياسي للقبيلة في اليمن من سنة (1962_ 1990) وذلك عن طريق استكشاف علاقة القبيلة ببعض مكونات ووظائف النظام السياسي، مثل عملية صنع القرار السياسي، وتكوين النخبة السياسية والتكامل السياسي.

وتطرق الباحث أيضاً إلى أن هناك بنى تقليدية تتحطم وتختفي، وأخرى تظهر وتستمر كما عرف الباحث الدور السياسي للقبيلة: بأنه مجموعة الأفعال والإجراءات التي تمارسها القبيلة عبر مشايخها للوصول إلى السلطة السياسية أو التأثير على صانعيها، بهدف تحقيق أهداف ومصالح القبيلة وزعمائها، ويرى الباحث استمرارية واستقرار وفاعلية المؤسسة القبلية (كبنية تقليدية) في المجتمع اليمني، فقيم المجتمع القبلي التقليدي لم تذب رغم ظهور بعض مؤشرات ظاهرة التعبئة الاجتماعية، بل ما زالت القيم القبلية معاشة ومتأصلة لدى كثير من أبناء المجتمع اليمني، كما بين الباحث أن القبيلة مارست دوراً سياسياً طوال تاريخ اليمن وما زال هذا الدور معاشاً حتى الآن والذي يعود إلى محددات مجتمعية وجغرافية وسياسية وثقافية، وقديماً كانت القبيلة القوية تتزعم وتتحالف مع القبائل الأخرى مكونةً دولةً القبيلة الغالبة أو العصبية الغالبة بالمفهوم الخلدوني، ورغم

تنامي الدور السياسي للقبيلة إلى أن شيوخ القبائل لم ينجحوا في تولي رئاسة الدولة اليمنية، كما تطرق الباحث إلى أن القبيلة قامت بمهام كثيرة من مؤسسات المجتمع المدني كالأحزاب السياسية تحديداً، كما شكلت ملاذاً وحمى لبعض الأحزاب السياسية، ويرى الباحث أن الدولة اليمنية قد فشلت في محاولات إخضاع القبيلة وأخفقت في تهميش دورها السياسي، لذا سعت إلى إرضاء شيوخها واحتوائهم، وأن امتلاك القبيلة لأسلحتها وقيمها الحربية مكنها من مشاركة الدولة في امتلاك آليات القسر والإكراه (جيش القبيلة مقابل جيش الدولة)، وأن القبيلة وما زالت الداعم الرئيس للسلطة السياسية الحاكمة (الدولة) وفي الوقت نفسه المهدد الفاعل لهذه السلطة.

ويرى الباحث أيضاً أن القبائل الشمالية والشرقية اليمنية منها ما زالت تتمثل الوعي العصبي وتمسك بمفهوم النسب العام أو العصبية العامة، وأن اليمن عبر تاريخه السياسي الطويل قد عرف التوحد والانقسام أو التجزؤ وتطرق الباحث أيضاً إلى أشكال العلاقة بين القبيلة والدولة اليمنية وأنماطها، حيث التعايش والصراع والتحالف أحياناً، وعند التعارض بين الولاء للقبيلة والدولة فالأول يجب الأخير.

3 - مجموعة من المؤلفين السوفيت، تاريخ اليمن المعاصر (1917 - 1982) مكتبة مدبولي القاهرة، 1990.

تطرق الباحث إلى تكوين الدولة المركزية في اليمن الشمالي تحت سلطة الإمام يحيى، حيث بعد هزيمة تركيا في الحرب العالمية الأولى طبق على أراضي اليمن الشمالي، باعتباره ولاية عثمانية شروط صلح مود روس عام 1918، وتنص على استسلام القوات التركية المطلق للحلفاء ونهاية الولايات العربية الخاضعة سابقاً للعثمانيين بما في ذلك عسير واليمن، كما تعرض الباحث إلى أسرة الأدارسة المطالب الآخر بالسلطة العليا في اليمن، والمولين في تلك الفترة للإنكليز والصراع الذي دار بينهم وبين الإمام يحيى، كما تعرض إلى سياسة الإمام يحيى الداخلية، والسياسة الخارجية

للدولة اليمنية واليمن الشمالي في سنوات الحرب العالمية الثانية وبعدها، وظهور المقاومة المتمثلة بحركة عام 1948 ودور القبائل اليمنية في تحرير اليمن الشمالي، وتعرض أيضاً إلى المملكة اليمنية في الخمسينيات وأخيراً ثورة 26 أيلول 1962 والحرب الأهلية في اليمن الشمالية وبعدها انتزاع اليمن الشمالي لاستقلاله السياسي بقيادة عبداً لله السلال، وسقوط بيت حميد الدين وانتقال السلطة إلى القوى الجمهورية (الجمهورية العربية اليمنية)، ولا ننسى دور الضباط الأحرار.

كما تعرض الباحث إلى اليمن الجنوبي الخاضع للاحتلال البريطاني، حيث التطور السياسي للجنوب اليمني، وقيام الاتحاد الفيدرالي من قبل بريطانيا، وظهور حركات التحرر الوطني، ودور القبائل والعمال وجيش التحرير والجمهورية العسكرية وغيرها من الأحزاب، وبثورة تشرين الأول عام 1963 وقواها المحركة تم انتزاع اليمن الجنوبي لاستقلاله السياسي (جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية)، وانتقال السلطة إلى الجناح اليساري في الجبهة القومية، وبعد الحركة التصحيحية بدأت في الجنوب اليمني مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية، واليمن الديمقراطية على طريق الاتجاه الاشتراكي، وتوحيد القوى الوطنية تحت الجبهة القومية.

4 - محمد جابر الأنصاري، تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطرية، مركز دراسات

الوحدة العربية، بيروت، ط3، 2000 م.

يتطرق الباحث في دراسته السوسيولوجية للتاريخ السياسي العربي الإسلامي، إلى امتداد الماضي وعمق الحاضر ليفرض نفسه على تفاعلات تكوين الدولة القطرية الحديثة، لتأكيد الوعي الملتبس بالدولة القطرية، وي طرح تساؤلاً حول إذا ما كانت الدولة القطرية نتيجة تجزئة أم توحيد في سياق رده على المتحدثين بالدولة الإسلامية في التاريخ، لينتهي إلى خلاصة بأن التقسيم الاستعماري لإرث الدولة العثمانية وحدّ الأجزاء الداخلية، في كل إقليم مستعمر ليصبح إقليماً موحداً، وتعرض الباحث إلى مسلك التطور الطبيعي للدولة القطرية، ومقارنة بين ما يرفضه الكاتب

من وجود مرحلة إقطاعية في تاريخ الدولة القطرية العربية، وبين الإقطاع الذي مرت به الدولة القومية في أوروبا، واعتبر أن الاستغلال البيروقراطي العسكري للأرض في التاريخ الإسلامي، لم يحصل كتطور في العلاقات الإنتاجية، بل يعود إلى مرحلة التجارة المزدهرة واشتداد مركزية السلطة على الأرض الزراعية، حيث سيطرة العسكر على مؤسسات النظام العام والعملية الإنتاجية في الدولة الحديثة، وكغيره من الباحثين كانت رؤيته في مسألة التجزئة

والتوحيد ورفض النزعة الاقتصادية في تفسير الدولة القطرية، بل يأخذ بقراءات ابن خلدون في تداول الدولة وصراع البداوة والحضر وغياب الاستقرار.

غير أن الباحث الذي يشبه مرحلة الدولة القطرية العربية، بمرحلة الإقطاع في أوروبا يتناسى الفهم الاجتماعي والاقتصادي للإقطاع كمرحلة تاريخية مرتبطة كثيراً بعلاقات الإنتاج وأدواته ووسائله.

— دراسات ثانوية :

5 - علي الدين هلال ونفين سعد، النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغير، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000.

يعالج المؤلفان خصائص الأنظمة السياسية العربية، من باب خصوصيتها وباعتبارها جزءاً من مجموعة الدول النامية، كما يدرس الأبعاد التنظيمية والأمنية والثنائية لمفهوم الوطن العربي والشرق الأوسط، وفي تطرقهما لمعايير تصنيف النظم السياسية العربية ناقش الباحثان معايير شكل رئاسة الدولة ونظام الحكم، والعلاقة بين السلطات الثلاث والنخب السياسية الحاكمة والأيدولوجيات القائمة، وركز الباحثان كيفية تكون النظام السياسي العربي إلى بيئة النشوء من حيث التاريخ والجغرافيا والإجماع السياسي والموارد الاقتصادية والسياسية والثقافية، كما تحدث عن الخبرة الدستورية لهذه الأنظمة، وظروف نشأتها، كما تعرض الباحثان إلى معيار الدور السياسي للجيش

في البلاد العربية، ابتداء من ظروف نشأة الجيش وبنيتة الاجتماعية، حيث قسموها إلى أربعة نماذج:

1 - النموذج الثوري والتحريري: مثل الجيش الجزائري، الذي نشأ في حرب التحرير.

2 - النموذج القبلي: وتهيمن عليه التكوينات القبلية والعشائرية .

3 - النموذج القومي: يهدف إلى إنشاء دولة قومية .

4 - النموذج الفتوي: تسيطر على الجيش إثنيات وطوائف وأقليات معينة.

6 - عبد القادر رزيق المخادمي، نزاعات الحدود العربية، القاهرة: دار الفجر، 2004 م

يرى الباحث أن الحدود تبلورت مع ظهور الدولة القومية الحديثة، في نهاية العصور الوسطى وارتباط هذه الدولة بملكية الأقاليم والسيادة عليه، ولارتباط الحدود بالملكية؛ فإن المنطقة التي تسودها الدولة يجب أن تكون معروفةً ومحددةً بخطوط دقيقة، كما يرى الباحث أن الحدود بمفهومها المعاصر مفهوم يستخدم للإشارة إلى الخطوط الحديثة، وتعتبر النطاق الذي تمارس فيه الدولة اختصاصاتها وسلطاتها، ويعين إقليم الدولة على اليابسة وفي الدول الساحلية تمتد في خطوط مستقيمة، نحو البحر لتحدد النطاق البحري الذي يخضع لسيادة هذه الدولة.

ويستنتج أن التغيرات السياسية والتاريخية، كان لها الأثر البالغ في تعيين الحدود الفاصلة بين دول المنطقة العربية، والتي كانت جزءاً من الدولة الإسلامية في القرن السادس عشر، دون حدود سياسية بل حدود إدارية تعين الأقاليم والولايات التي لم يكن لها شكل الدولة الحديثة.

وتحدث الباحث عن أنه وبعد هزيمة تركيا وتفكيك أوصالها في الحرب العالمية الأولى، تم تقسيم المنطقة وحصول بعض الولايات على استقلال منقوص كالسودان ومصر والحجاز ونجد، وخضع البعض منها تحت الانتداب البريطاني كالعراق وفلسطين.

وخضعت سورية ولبنان للانتداب الفرنسي، وخضع البعض لنظام الحماية الفرنسية كمراكش وتونس، وبقيت الجزائر والصومال الشرقي جيبوتي تحت الانتداب الفرنسي، وقامت الدول المنتدبة بتحويل الحدود الإدارية في المنطقة العربية إلى حدود لها صفة سياسية تفصل بين مناطق الانتداب بموجب معاهدات مناطق النفوذ كمعاهدة (سايكس بيكو) بين بريطانيا وفرنسا وروسيا.

ويستخلص الباحث أن الحدود السياسية العربية كحدود مستعمرات سابقة، سبقت نشأة الدول العربية وظهورها في شكلها المعاصر، مفروضة كأمر واقع على الدول العربية التي لم تشارك في تخطيطها، حيث أدت إلى خلافات على الحدود بين الدول العربية ودول الجوار.

7 - أحمد ولد داده وآخرون: الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 2002 .

يتضمن الكتاب وقائع نقاش نظمه مركز دراسات الوحدة عام 2002 وشارك فيه خمسة عشر خبيراً بمن فيهم أحمد ولد داده، لدراسة إشكالية العلاقة بين الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي من عدة جوانب، وتركيبية هذه العلاقة في ظل ترايد تدخل المؤسسة العسكرية العربية في الحياة السياسية.

كما تعرضت الأوراق التي تناولها كل من عبد الحميد المهدي وعبد الإله بلقزيز ومنذر سليمان والتعقيبات التي قدمها المشاركون الآخرون، إلى تسليط الضوء على العوامل والأسباب الكامنة وراء هذا التدخل الكبير للجيش في ميدان السياسة والسلطة.

وتطرقت الدراسة إلى التأثيرات الكبيرة لهذا النمط من علاقة الجيش بالسلطة وعلاقة الدولة بالمجتمع واتجاهات تطور الحياة السياسية، موضحة أثر هذا التدخل في تعطيل المسار الديمقراطي وكبح المجتمع المدني.

8- سيار الجميل، بقايا وجذور التكوين العربي الحديث، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان الأردن،

1997 م.

يدرس البحث المجال العثماني والأقاليم العربية التي خضعت للسلطة العثمانية، وتناول الباحث البنى التاريخية التي أسست للتكوينات العربية الحديثة وبصورة خاصة للقوى الفاعلة في مجتمعات المدن العربية، وعبر تطور وتكون الأنماط الإقليمية العربية التي تشكلت عن تفكيك بنية نظام اللامركزية العثمانية للولايات العربية، من ولايات وأقاليم قائمة على العرق وإمارات كونها أمراء حرب كجذور للبنى القطرية المعاصرة، وفي المغرب الأقصى فإن إرث المرابطين والموحدين وصولاً إلى حكم العلويين في المغرب، وحكم الصحراء السائبة وقبائلها وزعاماتها المتناقضة، وما تكون فيها من إمارات ناجمة عن تحالفات قبلية أنتج أنماطاً إقليمية مشابهة لتلك التي في المشرق. فالشراعية الدينية والانتساب للبيت النبوي، مثلت الحبل الذي يربط الأطراف السبية بالمخزن في حالة المغرب الأقصى ولما انطوت الشراعية الدينية وقامت الزوايا الصنهاجية، لجأ الحسانيون إلى عرفهم العربي وروحهم الحربية لبناء إمارات، تستمد شرعيتها من قوتها العسكرية

تحليل الدراسات السابقة:

إن تحليل الدراسات السابقة يقودنا إلى تصورين أساسيين للباحثين حول تكوين الدولة القطرية الحديثة في اليمن، يكمن أولهما ضمن نطاق الدولة القومية التاريخية، حيث تصبح الدولة متطلبا اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا وامنيا للمجتمعات .

وهذا ما لم يعهده المجتمع اليمني من تطور للاجتماع السياسي الذي كان من الممكن أن يؤدي في زمن تاريخي إلى إنشاء دولة قومية، أسوة بما وصلته التطورات في ارويا الحديثة وبناء الدولة ويتمركز ثانيهما حول قيام الدولة الاستعمارية (بريطانيا) بإنشاء دولة صنيعة لها، في نطاق التحولات الدولية التي تلت الحرب العالمية الثانية، في عملية حق تقرير المستعمرات في تقرير مصيرها وتساعد حروب التحرير ضد الاستعمار .

وأدت هذه الحالة إلى نزوع الاستعمار لإعادة التفكير في إستراتيجية الاحتلال المباشر، واستبدالها بخطة الاستعمار الجديدة (الاقتصادي) بتكوين دولة مستقلة تكون تابعة ومهيكله بنيويا وموضوعيا، بحيث يجعل بقاء واستمرار أنظمة الحكم فيها متناسبة مع خضوع وولاء هذا النظام للدولة الاستعمارية.

إن الدراسة لهذا الإشكال المتمثل في نشوء دولة اليمن الحديثة، يتجاهل العلاقة الجدلية بين التطور الموضوعي للمجتمعات نحو أنجاز الدولة، وبين الحاجة للسلطة التي تملك القوة العسكرية اللازمة للتوحيد ولسيطرة السلطة على الإقليم الجغرافي.

وإذا كان الاحتمال نحو نشوء هذه القوة المحلية في بدايات القرن العشرين لتوحد الإمارات المتناحرة والأقاليم المتباعدة، بالقوة العسكرية أو الائتلاف السلمي، كما حدث بتجربة تاريخية (دولة المرابطين)، فاندفاع دول أروبية لاستعمار إفريقيا لم يتح الفرصة لنشوء سلطة مركزية قوية، وهي التي تسعى لتفكيك دولة المخزن التي بقيت مستقلة عن النفوذ العثماني في شمال إفريقيا.

وبالنسبة للمقاربة في أقطار شمال إفريقيا فالدولة في كل من الجزائر وتونس والمغرب تكونت نتيجة تراكمات لحكم سلالات (دايات وسلطين) في أقاليم، وان كانت مرونة الحدود الجغرافية خلال العهود الأخيرة، إلا أنها ترتبط بتسمية أصيلة خاصة بشعوب الأقاليم أضف إلى ذلك الشرعية الدينية للحكام، مثل الشيعة الفاطمية في تونس والإمامة الطاهرية في الجزائر والعلوية في المغرب، وتخطيط الدول الاستعمارية لحدود مستعمراتها اثر على شكل حدود هذه الدول المستقبلية.

وتجلا ذلك التقسيم بعد نشوء الحركات الوطنية التحررية لمقاومة الاستعمار وطرده، حيث انحصرت أهدافها في واقعها الخاص، وبعيدا عن شعارات الوحدة مع الجوار وبحكم المكان الجغرافي الواسع والواقع المناخي الصحراوي والفضاء الواسع، وبعد اليمن عن المركز، وطبيعة التضاريس الجبلية، فان اليمن تصبح طرفا هامشيا بعيدا عن الاتصال بمراكز الدول التاريخية، كما أن الفواصل الصحراوية الصعبة حالت دون الاتصال بين التجمعات البشرية، إلا من خلال قوافل التجارة في الصحراء، أو عن طريق الحج فاليمن منذ فجر التاريخ عرف ظاهرة الدولة الموحدة في التاريخ القديم والوسيط، حيث عكست التمازج بين ثلاثة عناصر أساسية (الشعب والأرض والسلطة المركزية) مع أن الغلبة كانت للسلطة المركزية، مقابل قرون كانت فيها الغلبة للتجزئة والانقسام وهذا ما يطرح التساؤل الآتي: حول ما إذا كانت الدولة القطرية تجزئة أم توحيد ؟

وعملية الوحدة اليمنية مرت عبر مراحل من التطور والتراكم في العملية الوحدوية وأحيانا إلى الصدامات المسلحة والحوارات الوحدوية، وصولا إلى دولة الوحدة اليمنية .

حيث استمرارية وفاعلية المؤسسة القبلية (كبنية تقليدية) في المجتمع اليمني وان لم تكن ظاهرة، وان القبيلة مارست دورا سياسيا طوال تاريخ اليمن، وما زال هذا الدور معاشا حتى الآن والذي

يعود إلى محددات جغرافية ومجتمعية وسياسية وثقافية، فالقبيلة تلعب الدور الأكبر تكوين الدولة اليمنية القومية أتي عبر سلسلة من المراحل والتراكمات التاريخية الطويلة وصولاً إلى تكوين الدولة القومية، حيث تكوين اليمن الشمالي تحت سلطة الإمام يحيى والنزاعات التي حدثت في تلك الفترة، واستيلاء بريطانيا على اليمن الجنوبي، ومن هذه اللحظة بدأت عملية التشطير والتقسيم، فيما عرف باليمن الشمالي واليمن الجنوبي، والأحداث والصراعات التي حدثت وصولاً دولة الوحدة .

الفصل الثاني:

(2- 1) تمهيد .

(2-2) الاحتلال العثماني الأول (1538 - 1635).

(2- 3) الاحتلال العثماني الثاني لليمن الشمالي (1849 - 1919).

(2- 4) الاحتلال البريطاني لليمن الجنوبي (1839 - 1967).

(2- 5) توحيد اليمن الشمالي تحت سلطة الإمام يحيى (1918 - 1925) .

(2- 1) مقدمة تمهيدية تاريخية

إن تاريخ اليمن موغل في القدم، أما دولته فتبدأ بظهور دولة معين على المسرح السياسي وتعاقبت ظهور دول أخرى بعدها، والدول التي أعقبت الدولة المعينية والتي اتسعت من الخليج إلى شاطئ الحجاز⁽¹⁾ وانحدار تاريخها نحو المغيب بظهور الدولة العربية الإسلامية في عهد النبي (ص) في العصر الوسيط. هذا العصر الذي انتهى بفتح العثمانيين للقسطنطينية سنة 1492 م ليعقبه التاريخ الحديث، تاريخ ظهور دولة اليمن المستقلة في عهد الإمام يحيى (1904-1948) وما أعقبه من عهود كان آخرها عهد انبثاق الجمهورية اليمنية عام 1962 م وكفاحها في سبيل وحدة الأرض والشعب. هذا الكفاح الذي توج بأعلى وأعز ما يملك أهل اليمن وحدة الأرض والشعب في دولة الوحدة عام 1990م، وما من دولة عظيمة إلا ويقف خلفها إدارة وحضارة عظيمة.

فيرى الباحث أننا بحاجة إلى أن نعيش مستقبلنا في حاضرنا متكئين إلى ماضينا، ولكن لا كمجرد حلم نهضوي مهلهل قابل للتفكك والتبخر تحت أي صدمة أو كابوس، بل كحلم فلسفي عنيد، حلم يصير على تحويل التاريخ إلى عقل يسود ويحكم.

فالمنطقة التي تمتد من الخليج إلى المحيط، كما كانت في الواقع قبل الإسلام في الجزيرة العربية قبائل بدوية أمية لا يجمعها كيان سياسي واحد، بل كيانات قبلية متنافسة وأحياناً متقاتلة، في اليمن بقايا مركز حضاري عبارة عن أطلال لا غير، وفي مصر آثار حضارة موغلة في القدم وبقايا من الحضارة اليونانية الرومانية في الإسكندرية... إلخ. كانت مراكز على الشواطئ وقبائل منتشرة على السهول والجبال تعيش حياتها الخاصة في إطار تنظيمات قبلية لم تكن ترقى إلى مستوى الدولة والمدنية يستتبع حتماً غياب العقلانية، أضف إلى ذلك التعددية الإثنية الاجتماعية واللغوية والدينية

¹ ترسيبي: المصدر السابق، ص 17

والفكر والثقافة، والتعددية في الولاء السياسي، فالمشروع الحضاري العربي إذا، مشروع الماضي والمستقبل وهو النزوع إلى تحقيق هذه الأهداف الثلاثة: الوحدة، التمدين، العقلنة. وإلا فالتاريخ العربي الإسلامي يفقد معناه ويبقى مجرد أحداث تتعاقب وتتصادم، ودول تتنافس وتتراحم (1).

فيرى الباحث أن نبدأ موضوعنا من دولة معين كون دراستنا هذه تتجه لدراسة الدولة في اليمن وتحديداً اليمن: تكوين الدولة القطرية ودور الجيش السياسي فيها.

والدول والحضارات والممالك التي تعاقبت على دولة اليمن ابتداءً من الدولة المعينية (1300-630 ق.م) كون الدولة المعينية هي من أقدم الممالك اليمنية قبل الميلاد.

يرى العلامة (البرايت) ويوافقه (بيستون) والذي يرجع تاريخ قيام مملكة معين إلى القرن الرابع قبل الميلاد على أثر تولي الملك (ليفع يثع) عرش معين في حوالي القرن الرابع ق.م. أي أن نشوء وقيام دولة معين قد تم أثناء حكمه وهو منشؤها، وأن معين قامت على أساس تجاري وأن بداية تكوينها ونشؤها مجهول التحديد، حيث لعب مركز معين الاستراتيجي دور رئيسي في قيام الحضارة في معين قبل غيرها من مناطق اليمن، بسبب القوافل الذاهبة والعائدة شمال الجزيرة.

حيث ربطت جنوب الجزيرة بشمالها ومصر والعراق والخليج نواة حضارة في جنوب الجزيرة العربية، ولقد ازدادت هذه الأهمية التجارية عمقاً واتساعاً بعد ازدياد الأرض اليمنية بالعالم الخارجي، فخلق ذلك الانتعاش الاقتصادي التجاري حركة عمران متزايدة، ومن هنا جاءت معين معتمدة ومرتكزة إلى الحركة التجارية كنتيجة طبيعية لخصوبة الأرض وموقعها الاستراتيجي التجاري.

¹ محمد عابد الجابري: إشكاليات الفكر العربي المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1989، ص120

فحضارة معين بنيت نتيجة تأثر معين بحضارة الشمال وعلى أيدي التجار المتقنين في المنطقة العربية والجزيرة البابلية والأشورية والكنعانية... الخ. والذين شاركوا بضرائبهم ومكوسهم التي كانوا يقدمونها لدولة معين في بناء وازدهار منطقة الجوف، كما نقلوا بواسطة قوافلهم التجارية كثيراً من الأعمال الفنية والصناعات المحلية التي تأثر بها اليمنيون في معين، فالعملية التجارية لمعين أعطتها خصائص مميزة لها عن بقية الممالك اليمنية الأخرى، وخاصة إقامة علاقات حسن جوار لتبادل المصالح الاقتصادية المشتركة⁽¹⁾.

(2- 1- 1) أيهما أقدم معين أم سبا:

كانت معين قد احتلت منذ عام 1869 م، مكانة هامة في صفحات التاريخ اليمني القديم ، كدولة لها حضارتها العريقة فكانت معين هي أقدم الممالك اليمنية على الإطلاق عند الباحثين ، حيث أكد العالم (فليبي) أن القرن الثاني عشر ق. م هو البداية لتاريخ معين، غير أن هناك حقائق علمية تلغي اقدمية معين على غيرها من الدول اليمنية القديمة، وتظل سبا هي الدولة الاوغل قدما في التاريخ اليمني، واختلفت تقديرات الباحثين في تحديد البداية السياسية لدولة معين، لكن أكثر التقديرات احتمالا هو القرن الرابع ق . م، مرحلة شهدت فيها المنطقة تحولات جوهرية في ميزان القوى، فاختلفت دويلات وبرزت أخرى، وعلى الرغم من غلبة النظام الملكي كان هناك مجلس يضم أعيان الدولة وكبار موظفيها، كما هو حاصل في الممالك الأخرى، ويسمى مجلس (مسود) بنفس الاسم الذي عرف في (قتبان)، والمجلس المنيع: ويجتمع بدعوة من الملك لبحث الأمور الحيوية والمعيشية أو أمور الحرب، ويتناوب رئاسته اسر محددة بعينها . أما في الأقاليم والمدن الكبيرة فهناك موظفون (كبير أو الوالي) ويتولى كل منهم شؤون منطقتهم باسم الملك، وتتحدد مهمته في شؤون القضاء، وجباية الضرائب، وإقامة المشاريع الإقليمية، واستمرت معين في ازدهارها الاقتصادي

¹ ثريا منقوش: قضايا تاريخية و فكرية من اليمن، مطبعة الكرمل، ط1، 1979، ص18 و19

حتى القرن الأول ق. م، وبازدياد نفوذ وقوة الأنباط فقد المعينون مستوطناتهم الشمالية، واكتشاف البطالمة سر اتجاهات الرياح في البحر الأحمر والذي كان دافعا لانتعاش الملاحة البحرية، مما سبب لمعين الوهن الشديد وأخيرا سقطت معين أمام الدولة السبئية.

كما عاصرت مملكة معين مملكة عربية جنوبية أخرى هي (حكومة قتبان) تقطن في الأقسام الغربية من العربية الجنوبية، وامتدت منازلها إلى (باب المنذب)، وقتبان موضع في نواحي عدن لم يتفق الباحثون حتى الآن في تعيين مبدأ أو نهاية هذه المملكة. ورجح هومل أن يكون تاريخها إلى ما قبل سنة (1000 ق.م) وذهب (ملاكر) إلى أن ابتداءها كان سنة (645 ق.م) ونهاية استقلالها في القرن الثالث قبل الميلاد.

كان حكامهم يلقبون أنفسهم في بداية عهدهم باللقب الديني (مكرب) وبتوسع سلطانهم السياسي، لقبوا أنفسهم بلقب (ملك)، وتتألف بلادهم من (حضر) وهم سكان المدن والقرى، ومن أشعب أي قبائل وفي كل مدينة أو قبيلة (دار ندوة) للمشاورة في إدارة شؤون الناس، وكانت هذه المجالس تساعد الملك بتقديم مشورتها ورأيها في شؤون الدولة والسلم والحرب، وهذه المجالس هي غير (مجالس الشعب) المسماة (المزواد) وتتكون من ممثلي المدن ورؤساء القبائل والشعوب، وتقترح القوانين وتضع المسودات واللوائح وتعرضها على الملك للموافقة عليها وتوقيعها وإعلانها للناس بصورة أمر ملكي، وكان أمر الاستيراد والتصدير بأمر حكومة قتبان وجباية الضرائب والسيطرة على التجارة، وتنظيم العلاقة بين الناس، ووضعت التعليمات التي تحفظ سلامة أموال الدولة والناس.

أما سبأ، كدولة يمنية عريقة، فإنها في رأي البعض أول الدول اليمنية القديمة، فالسبئيون يكونون أول شعب عربي جنوبي يصل خبره إلى الباحثين، ويكون الباحثون قد ارتقوا بتاريخهم إلى الألف الثالثة قبل الميلاد.

لقد بدأت الحرب بين معين وسبأ التي انتهجت سياسة التوسّع وانتهت بسقوط الدولة المعينية وانتصار السبئيين الذين وحدوا اليمن ووقفوا بوجه مطامع الأحباش والرومان. وأنشؤوا السدود ومنها (سد مأرب) والذي يعكس وجود حكومة وإدارة قوية، واتخذوا مدينة صرواح عاصمة أولى لهم وبعدها مدينة مأرب.

(2-1-2) دولة حضرموت:

شغلت حضرموت مساحة جغرافية واسعة من جنوب شبه الجزيرة العربية، فمن قنبان غرباً وحتى عمان شرقاً ومن البحر العربي جنوباً، وحتى صحراء الربع الخالي شمالاً، شبة عاصمة الدولة، وعلى الرغم من اختلاف الباحثين حول بداية التكوين السياسي لتلك الدولة، إلا أننا نستطيع أن نؤكد بان حضرموت طيلة النصف الثاني من الإلف الأول ق. م ظل ثقلها مؤثر في مجرى التطور العام للحضارة اليمنية، وعرفت حضرموت نظام المكاربة، وكانت علاقاتها بجيرانها تحكمها المصالح والمواقف حيث المنفعة الاقتصادية تارة والعداء والحروب تارة أخرى، ومن حيث الوضع السياسي أخذت تعيش فترة كبيرة ومديدة من القوة والازدهار، رغم أنها دخلت في مشكلات كبيرة مع سبا وحمير مما سبب لها المتاعب الكبيرة، ولحضرموت آثار عريقة (1).

(3- 1- 2) الامتداد العثماني نحو اليمن :

تمتعت بلاد اليمن بموقع استراتيجي فعّال إبان التواريخ الوسيطة والحديثة، وكان لها أهميتها البالغة جغرافياً بالنسبة للقوى الثلاث: المملوكية والعثمانية والبرتغالية، وعلى الرغم من هيمنة المماليك في مصر عليها منذ عهد طويل، فإن الأئمة الزيدية كانت قوية مذهبياً وقبلياً، وكانت

¹ أسهمان سعيد الجرو : موجز التاريخ السياسي القديم لجنوب شبه الجزيرة العربية (اليمن القديم)، مؤسسة حمادة للخدمات والدراسات الجامعية، اربد، الأردن، 1996

تهدها الأخطار البرتغالية في البحار الشرقية. كما بدأت تلك الأخطار تهدد البحر الأحمر من خلالها.

وبسقوط دولة المماليك في مصر على يد السلطان سليم الأول سنة 1517 م، أرسل أمير اليمن الهدايا لـ(سليم) ليبيدي وده وولاءه، كون الدولة العثمانية كانت مهتمة بالبحر الأحمر إثر تفاقم التهديدات البرتغالية لكل من اليمن والحجاز. فالسيطرة العثمانية على اليمن تضمن للعثمانيين سلامة الحرمين الشريفين في الحجاز، والتحكم في البحرين: البحر الأحمر والعربي والامتداد في البحار الشرقية، وجعل المناطق البحرية قواعد إستراتيجية ضد القوى البرتغالية بحراً والصفوية برأ في المشرق العربي، وكمحطة اتصال مع أجزاء العالم الإسلامي في كل من أعماق آسيا وإفريقيا.

تمكن العثمانيون من فرض سيطرتهم على اليمن وأعلن أمراؤها تبعيتهم لسليم الأول إثر سقوط القاهرة سنة 1517 م إلا أن بعض قادة المماليك لم يذعنوا للسيادة العثمانية، وأعلنوا استقلالهم.

وبدؤوا يهددون الولاة الأتراك الذين وصلوا وتولوا حكم اليمن، وقد فروا منها لعدم امتلاكهم قوة عسكرية يردون بها تلك التهديدات .. خصوصاً أن دخول اليمن في المجال العثماني لأول مرة جاء بأسلوب التتابع السلمي وليس العسكري كما حدث في بلاد الشام ومصر، فوجدت الدولة العثمانية أن تبعية اليمن واكتسابها فعلاً لا يتم إلا بواسطة الاحتلال العسكري وتأسيس حكم عثماني بقوة السلاح وذلك في عهد السلطان سليم القانوني⁽¹⁾.

وبينما كان العثمانيون يتجهون بفتوحاتهم نحو أوروبا، وفجأة يتوجهون نحو آسيا، فمن البلقان إلى التوسع في أوساط بني عقيدتهم المسلمة، فما السبب في هذا التحول؟ واستئناف القتال في أوروبا؟ حيث عزي ذلك إلى مجموعة من العوامل وهي :

¹ سيار الجميل: بقايا وجذور التكوين العربي الحديث، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، ط 1، 1997، ص 130

أ (الروح العربية :

ب (العداة العثماني الصفوي :

ج (الخطر البرتغالي الإسباني :

أما المغرب العربي الكبير: فقامت الدولة العثمانية بفتح بلاد الحوض الغربي للبحر المتوسط الجنوبي، ومساعدة العرب والمسلمين في المغرب ضد الغزاة الأوروبيين، فكان تاريخ المغرب العربي في هذه الفترة مطبوعاً بالتوسع العثماني من جهة، والعدوان الإسباني من جهة أخرى، أضف إلى ذلك الصراع الإقليمي، وهو الصراع في الحدود المملوكية العثمانية الصفوية⁽¹⁾.

ويبدو أن أبناء الجزائر وتونس وطرابلس الغرب قد تكاتفوا وتعاونوا في استقبال العثمانيين والقادمين الأتراك من بعيد عبر البحر المتوسط والوقوف بوجه القوى الكاثوليكية لاسبانيا وفرسان القديس يوحنا. وأبناء المغرب العربي مازالوا يحفظون في ذاكرتهم التاريخية للعثمانيين القدماء جميل صنيعهم إزاء الخدمات التي قدموها لهم، وبدأت الحياة التاريخية العثمانية في بلاد المغرب العربي منذ عهد باربروسا وسليمان القانوني وعاشت هناك ثلاث إيالات عثمانية قوية هي: تونس والجزائر وطرابلس الغرب، وبقيت سلطنة المغرب الأقصى تحت حكم السعديين والعلويين بعيدة عن النفوذ العثماني⁽²⁾.

(2-2) الاحتلال العثماني الأول : (1538-1635)

بدأت علاقة الإمبراطورية العثمانية باليمن بعد فتح مصر سنة 1517 م، وذلك عندما وجه العثمانيون أنظارهم نحو الشرق الأوسط البلاد العربية بالذات، ويرجع سبب زحفهم إلى الجنوب بعد

¹ حسوان على: العرب والدولة العثمانية، دمشق، ط 1، 2006، ص 39

² سيار: المصدر السابق، ص 135

أن استقروا في مصر إلى أنهم ورثوا تركة المماليك ومشاكلهم، ومنه تحويل الطريق التجاري إلى رأس الرجاء الصالح بعيداً عن مصر، ومحاولة إعادته إليها، ولذلك جهز العثمانيون أسطولاً حربياً في السويس للزحف إلى سواحل شبه الجزيرة العربية الجنوبية لمحاربة البرتغاليين، وإعادة الطريق التجاري إلى مصر، وقد وصل الأسطول العثماني إلى عدن سنة 1538 م، وبعد فشل مهمته ضد البرتغاليين في الهند ركز قائد تلك الحملة مجهوداته للاستيلاء على اليمن⁽¹⁾.

بعد سيطرة العثمانيين على عدن في اليوم الثالث من آب سنة 1538 م، أعلنت القبائل اليمنية ثورتها على الحامية العثمانية المرابطة في المدينة عندما رأت ما حدث من غدر العثمانيين بأمرهم عامر بن داود الطاهري، فأرسل العثمانيون أسطولاً حربياً عبر البحر الأحمر تحت قيادة (بيري) الذي استعاد عدن بعد إخماده ثورة القبائل، أما سليمان العثماني المرابط في ميناء الصليف فاعتبر أن مهمته قد انتهت وقرر العودة إلى بلاده وأسند حكم اليمن للوالي العثماني مصطفى غزة واتخذ مدينة زبيد مركزاً لولايته، وأرسل نوابه إلى تهامة التي امتدت إلى جازان الواقعة شمال اليمن، كما توجه إلى الحجاز لأداء فريضة الحج سنة 1539 م، وسيصحب معه (محملاً يمينا يضرب أمامه الطبول وينفخ الأبواق) واستمر ذلك سنوياً من قبل ولاية اليمن العثمانية قرابة 30 عاماً تعبيراً عن تكريمهم للأماكن الإسلامية المقدسة ومحاولة لاجتذاب قلوب اليمنيين إليهم⁽²⁾.

بدأ العثمانيون القيام بعمليات التوسع في اليمن منذ مطلع سنة 1539 م، حيث وقع الصدام بينهم وبين الإمام الزيدي، فكان بينهم وبين ولاية الإمام شرف الدين حروباً في جهات شتى، فسيطر العثمانيون على تعز سنة 1545 م، كما سقطت بعدها صنعاء في قبضتهم، ولكن المحافظة على صنعاء أو أي من المدن الأخرى في جبال اليمن ما كانت تقوى عليها قواتهم أمام مقاومة أتباع الإمام الزيدي المسيطر على المنطقة الجبلية الشمالية الممتدة من صعدة شمالاً إلى ذمار ورداع

¹ السيد سالم مصطفى: تكوين اليمن الحديث والإمام يحيى (1904-1948)، المطبعة العالمية، القاهرة، 1963، ص 20

² احمد جابر عفيف: الموسوعة اليمنية، م 4، مؤسسة العفيف الثقافية، صنعاء، ط 2، 2003، ص 3133

جنوباً، وعلى الرغم من أن بقية أجزاء اليمن يدين معظم سكانها بالمذهب الشافعي السني فقد التقوا مع إخوانهم الزيديين حول راية الإمام شرف الدين لمقاومة العثمانيين الذين اختلفوا عنهم في الجنس واللغة، واعتبروهم أعداء مغتصبين رغم أنهم يدينون مثلهم بالإسلام ويتبعون المذهب السني، وإزاء تضامن الشعب اليمني وتكاتفه في مقاومة العثمانيين، الذين لجؤوا إلى الوقيعة بين اليمنيين على طريقة (فرق تسد)، لإشغال عناصر المقاومة اليمنية حتى تصل إليهم الإمدادات الكافية لتحقيق أغراضهم الحربية، وقد فعلوا ذلك مع الإمام شرف الدين عندما أرسلوا إليه (حسن البهلوان)، فأحدث هذا العثماني الفتنة بين الإمام وابنه المطهر ما أثار قتالاً مروعاً بينهما، شغلها عن صد العثمانيين في أرجاء اليمن، وتنازل الإمام لابنه المطهر عن الإمامة حقناً للدماء، بينما استولى الترك أثناء ذلك النزاع على المنطقة الممتدة من تعز جنوباً إلى جيزان شمالاً، ثم تقدم ازدهر العثماني من زبيد باتجاه صنعاء، وبعد سيطرة العثمانيين على صنعاء توّطد مركزهم في اليمن وتم لهم الاستيلاء على كثير من بلاده.

ولم تضعف مقاومة الأمام المطهر للعثمانيين على الرغم من استيلائهم على مدينة صنعاء، ومحاولتهم المستمرة لتثبيت دعائم حكمهم في اليمن، حيث تمكن المطهر من دخول صنعاء، وعندما علمت الدولة العثمانية بالمقاومة الشديدة التي تزعمها الإمام المطهر ضد قواتها في اليمن أرسلت حملة عثمانية بأحدث الأسلحة بقيادة سنان باشا وانضمت إليها القوات العثمانية المرابطة في مصر، فوصلت الحملة إلى زبيد وإلى مواقع المطهر حيث جرت بين الجانبين حروب كثيرة، حتى استعاد العثمانيون صنعاء سنة 1570 م وأعاد هذا النصر الحاسم للعثمانيين هيبتهم في اليمن.

وبموت المطهر أتيح للعثمانيين مزيد من السيطرة وبسط النفوذ، وتمكن الوالي العثماني حسن باشا من الاستيلاء على ثلاث ومدع وغفار... وصعدة (مركز الإمامة الزيدية)، والقضاء على حركة المقاومة اليمنية فترة من الوقت، واستؤنف القتال من جديد بتولي الإمامة المنصور القاسم بن محمد

الذي حارب الوالي العثماني في عدة مواقع، لكن الوالي العثماني تمكن من محاصرتهم وأسره ولم يكن الحكم العثماني الأول في اليمن كله بلاء عليها، بل كان بين الولاة العثمانيين من ظفروا بثناء الشعب اليمني وتقديره، وأخيراً وجد العثمانيون أنفسهم في اليمن يواجهون تياراً عنيفاً من التذمر والثورات المستمرة والمقاومة من الزيديين والشافعيين في الجبال وتهامة، وبخسائر القوات العثمانية الدائمة في الأموال والأرواح؛ ما جعل العثمانيين يفكرون في الجلاء عن اليمن، وهكذا كان جلاء العثمانيين عن اليمن سنة 1635 م، استجابةً طبيعيةً لما فرضته المقاومة اليمنية ضد العثمانيين ولضعف سيطرتهم على مصر في منتصف القرن السابع عشر، وضعف نفوذهم في البحار الشرقية، وقلّة أهمية البحر الأحمر بزيادة الإقبال على رأس الرجاء الصالح، وبعد اليمن عن السلطة العثمانية، وانتهاء فترة توسعها التاريخي والموقف الدولي، فالتحم الجانبان في معركة (الصفافية) وتم رحيل العثمانيين جميعاً من اليمن إلى بلادهم في نهاية عام 1635 م⁽¹⁾.

وفي فترة حكم العثمانيين الأولى لليمن كانت اليمن تمثل إحدى الأيالات الأربع عشرة التي كانت تتألف منها البلاد العربية التابعة للدولة العثمانية، وبلغ مجموع الأيالات التي قسمت إليها الدولة (32) إيالة وتضم إيالة اليمن (9 ألوية) هي: صنعاء، تعز، طوبلة، فحأ، سهلة، مأرب، زبيد، كوكيان، عدن. وكانت الحالة الإدارية في اليمن تتنازعها قوة العثمانيين والأئمة الزيدية، فالعثمانيون لم يستطيعوا فرض هيمنة إدارية حقيقية على البلاد نتيجة الاضطرابات وحركات المقاومة العنيفة ولضبط الأئمة للبلاد غالباً مما أفشل العثمانيين من فرض النظام الإقطاعي على اليمن⁽²⁾.

وتاريخ اليمن شهد العديد من الصراعات بين قوى مختلفة على الحكم، و ما وقع بين أئمة الزيدية والعثمانيين خلال فترة (1538-1635) فيما عرف بالعهد العثماني الأول في اليمن حيث

¹ فاروق عثمان اباطة : الحكم العثماني في اليمن (1872-1918)، مدبولي، القاهرة ، ط2، 1979م ، ص22

² حلمي محروس إسماعيل : تاريخ العرب الحديث (من الغزو العثماني إلى نهاية الحرب الأولى)، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية،

1997، ص31

وقع الصدام السياسي والعسكري بين الطرفين عندما انحرف العثمانيون عن مسارهم في مواجهة الخطر البرتغالي في البحر الأحمر والمحيط الهندي، بتوغلهم في مناطق اليمن الداخلية الخاضعة لسلطة الإمام شرف الدين والتي كانت تمثل المجال الحيوي لمحاولات إقامة الدولة الزيدية فيها، الأمر الذي دفع الزيديين من آل شرف الدين و آل قاسم إلى مواجهة تقدم العثمانيين في تلك المناطق ودخلوا معهم في حروب استمرت (100) عام انتهت بإخراج العثمانيين من اليمن للمرة الأولى سنة 1635 م⁽¹⁾.

(2- 3) الاحتلال العثماني الثاني لليمن الشمالي (1849 - 1919):

اضطرت القوات المصرية إلى الجلاء عن اليمن سنة 1841 م تطبيقاً لمعاهدة لندن، ولكن الدولة العثمانية التي خرجت من اليمن سنة 1636 م عادت إليها في عام 1848 م، أي بعد خروجها منها بأكثر من قرنين فأرسلت من جدة - ميناء الحجاز - الذي كان لا يزال تحت سيطرتها، قوات تركية هاجمت ميناء الحديدة واحتلتها. فتوجه الإمام الزيدي محمد بن يحيى (1840 - 1843) إلى الحديدة واتفق مع قائد القوات التركية على أن يصبحه إلى صنعاء ليستعين بتلك القوات الأجنبية على إخماد الاضطرابات الداخلية، وأثار ذلك أهل صنعاء وهاجموا الأتراك بعد دخولهم صنعاء، وعقب ذلك شاعت الفوضى في اليمن الشمالي بسبب تناحر الأئمة الزيدية⁽²⁾.

وتكاد الفترة الباقية من تاريخ اليمن، أي من وفاة المهدي حتى قدوم الأتراك للمرة الثانية لا تختلف عن سابقتها لا في طبيعة الحكم ولا في طبيعة الأحداث، فبينما استمر الانقسام والافتتال بين الطامحين في السلطة من الأئمة، استمرت القبائل كذلك في نصرة القوي لتفوز معه بخيرات السلطة والحكم، وبسبب الضعف فقد الأئمة كثيراً من المناطق وبعض تهامة اليمن لصالح الدولة الوهابية

² احمد صالح عبد ربه: موقف المؤرخين اليمنيين المعاصرين من الحكم العثماني الأول

(www.yemen-nic.info/contents/studies)

² محمود كامل: المصدر السابق، ص266

السعودية الأولى، وفقدت أيضاً لصالح محمد علي باشا في مصر، ودفع توسع محمد علي وطموحاته في التوحيد، بريطانيا إلى احتلال عدن لصد طموحات محمد علي ولتأمين الطرق البحرية إلى الهند، وبعد تكالب الأوروبيين على محمد علي باشا وهزيمته انسحب سنة 1940 وسلّم الشريف حسين بن علي وحلفاءهم في عسير آل عائض، وقد عاصرت هذه الأوضاع طموح آخر الأئمة الذي سيفقد اليمن في عهده استقلاله لصالح بريطانيا والأتراك العثمانيين وهو محمد بن يحيى الملقب بـ(المتوكل).

أمد الشريف حسين الطامح المتوكل بالأموال والمساعدات، فهزم المتوكل الإمام المهدي ودخل صنعاء بعد معارك ضارية، وبدأ فصلاً جديداً من فصول التنافس الدموي بين الأئمة على السيادة والنفوذ والأحقية، كل هذا يحدث والأتراك في الحجاز، وقد دفعت المصالح والمواجهات الأولى بين المتوكل والشريف حسين وبين الأخير وجاره أمير عسير محمد بن عائض المتحالف مع المتوكل، دفعت الشريف حسين إلى دعوة العثمانيين لدخول تهامة عام 1849 م بالتعاون مع الشريف حسين، كما دعا المتوكل العثمانيين لدخول صنعاء ثانية، لكن القبائل اليمنية وقفت لهم بالمرصاد، وطاردت المتوكل ووصفته بالخائن وعينت مكانه المهدي، وفي سنة 1849م خرج الأتراك من صنعاء ولم يخرجوا من اليمن كله، ولم يعمر المهدي في السلطة طويلاً، ودخلت صنعاء وما حولها في فترة من الفوضى والاضطراب والتنازع على السلطة، وعمت الفوضى بين القبائل، وهذا ما مهد الطريق لعودة الأتراك مرة ثانية إلى صنعاء⁽¹⁾.

غير أن دخول العثمانيين صنعاء، كان بداية لمرحلة جديدة في تاريخهم وفي تاريخ اليمن، نظراً لوعورة المنطقة الجبلية ووضوح البيئة القبلية بها، فلاقى العثمانيون ثورات ومصاعب كثيرة خلال فترة حكمهم الذي امتد إلى نهاية الحرب العالمية الأولى. ومن ناحية أخرى فإن وجود العثمانيين في

¹ الأئمة الزيدية والعثمانيون: (<http://www.marefa.org/index>)

البلاد وارتكابهم السيئات والمفاسد شكّل عبئاً جديداً على كاهل اليمنيين، مما هيا الفرصة من جديد لنشاط الإمامة والتفاف القبائل حولها، فاشتعلت المنطقة بالثورات والحروب؛ ما اضطر السلطة إلى إخماد الثورات عن طريق أحمد باشا بالشدة والقسوة والياً على اليمن.

ورغم ظهور بعض الولاة المصلحين لتهدئة الأحوال ومحاربة الفساد وإقامة بعض المؤسسات، فإن هذه الإصلاحات لم تستمر طويلاً لقصر ولاية كل منهم، وضعف السلطنة نتيجة فساد الإدارة وانعكاس ذلك على الولايات، حيث توالى على حكم صنعاء في فترة (1872-1918) خمسة عشر والياً ويرجع ذلك إلى اضطراب سياسة السلطنة تجاه اليمن بين ثورات ومفاوضات (1).

وبهذا تفقد اليمن استقلالها بوجود قوتين أجنبيتين هما بريطانيا في عدن والعثمانيين في صنعاء وبحكم العداء بينهما رسمت العلاقات خريطة اليمن السياسية، ووقع الجانبان معاهدة عام 1914م رسمت حدود نفوذ بين القوتين، وهكذا ينشط اليمن لأول مرة في التاريخ، اليمن الجنوبي والشمالي. أما الأتراك حاولوا إرساء حكم مركزي تتركزي في الجزء الشمالي الخاضع لسيطرتهم، خاصة بعد وصول القوميين الأتراك عام 1908م؛ مما سبب لهم المتاعب والثورات في مختلف البلاد بقيادة القبائل وجيل جديد طامح من الأئمة الزيدية في الفترة من الاحتلال العثماني، ونهاية الحرب العالمية الأولى (الإمام المتوكل والمنصور الخ). لمقارعة الأتراك وحصار صنعاء وأجبر الأتراك أخيراً على صلح دعان سنة 1911م، حيث الاعتراف به حاكماً وحيداً للطائفة الزيدية في اليمن مقابل اعتراف الإمام بالسيادة العثمانية على اليمن، فنفرت إثر ذلك قبائل يمنية على الإمام واتهامه حليفاً مع الأتراك، واتجهت إلى منافسة محمد الإدريسي وتأسيس دولة الأدارسة (2).

¹ احمد جابر عفيف: الموسوعة اليمنية، م3، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2، 2003 ، ص2040

² اليمن الشمالي و الجنوبي: <http://forum.stop.com/134699.html>

(2-3-1) سياسة العثمانيين المركزية وآثارها على الإدارة في اليمن (1872 - 1908) م:

عندما بدأ العثمانيون توسعهم التاريخي في مطلع العصور الحديثة، لم يفرضوا على الولايات الجديدة التي دخلت في حوزتهم القوانين والأنظمة العثمانية بسرعة، بل يكتفون بفرض سيطرتهم العسكرية والسياسية عليها ويتركون لشعوبها الأنظمة القديمة، فمناطق الجزيرة العربية، وخاصة اليمن احتفظت بتنظيماتها القبلية وإدارة شيوخها المحليين، وأنهم لم يعترفوا بتبعيتهم للإدارة العثمانية مباشرة إلا اسمياً. وقد أوجد الدين تقرباً كبيراً بين العثمانيين واليمنيين ومعتقوا المذهب الزيدي حتى الأئمة أنفسهم كانوا على استعداد دائماً للاعتراف بالسيادة العثمانية، وعندما شرعت الدولة العثمانية بحركة التنظيمات مطلع القرن التاسع عشر والتي اصطبغت بالمركزية، ونظام الالتزام الفاسد في جباية الضرائب، وتقسيم الدولة إلى وحدات إدارية متسلسلة في المراتب مرتبطة بالحكومة المركزية دون أن تترك للتنظيمات القبلية والمحلية استقلالها، كل ذلك سبب الكراهية للدولة العثمانية؛ فظهرت حركات في الوطن العربي متمردة على سياسة الدولة العثمانية المركزية (كالوهابية ومحمد علي والإمامة الزيدية) وكانت عودة العثمانيين إلى اليمن في منتصف القرن الـ 19 إحدى محاولات الرد على هذه الحركات.

ولسيطرة الأتراك على الولايات التابعة لهم أصدروا سنة 1864 م قانون الولايات في عهد السلطان عبد العزيز والذي "يهدف إلى إشراك الناس في تدبير شؤونهم والتخفيف من شدة الحكم المركزي"، وقسمت البلاد العربية التابعة للدولة العثمانية إلى ولايات (حلب، بيروت، دمشق، الموصل...) والولايات إلى سناجق وأفضية ونواح.. ويحكم ولاية اليمن والعثماني مقره في صنعاء، ويعين بفرمان من الباب العالي، ولم يكن الفرمان يحدد مدة ولايته، ويتبع الوالي متصرف ومديرون يبسطون نفوذهم داخل الأفضية، وبالإضافة إلى الجيش السابع العثماني (جنود الضبطية،

الحميدية أو الجندرمة) للمساعدة في حفظ النظام والأسواق التجارية وتبليغ أوامر الإدارة العثمانية للشعب اليمني وحماية محصلي الضرائب.

ووجد اليمنيون أنفسهم أمام سلطتين تدعيان حق جباية الضرائب (الزيدية والأتراك)، فأنتجت سياسة العثمانيين الإدارية في اليمن قيام الثورات والاضطرابات المتمركزة حول العاصمة صنعاء وضع العثمانيون نظاما خاصا لحكم الولايات العربية، لضمان استمرار سيادتهم وسيطرتهم عليها، حيث كان على النحو الآتي: الوالي أو الباشا، الديوان، الحامية العثمانية، الشؤون الداخلية لأصحاب العصبية المحلية في الولايات (1).

(2- 4) الاحتلال البريطاني لليمن الجنوبي (1839-1967):

يعود تاريخ بدء الاهتمام البريطاني بعدن إلى أواخر القرن الثامن عشر، وتحديدًا عندما بدأت الحملة الفرنسية للاستيلاء على مصر سنة 1798م، ولمواجهة التهديد عملت الحكومة البريطانية سنة 1799 م إلى إرسال قوة بحرية احتلت جزيرة (بريم) الواقعة في مضيق باب المندب، وقد جاء ذلك بقصد: قطع الطريق على أية نية لدى الفرنسيين لمد سيطرتهم على المنطقة الجنوبية من البحر الأحمر وتأمين حماية عسكرية فعّالة للخطوط البحرية البريطانية التي تمر بموازاة الساحل العدني، جنوب باب المندب، لكن سرعان ما انسحب الفرنسيون من مصر؛ الأمر الذي شجّع البريطانيين على التخفيف من مخاوفهم وتقدم عاهل اليمن إلى حكومة الهند (البريطانية) لتنظيم علاقاته مع الإمبراطورية البريطانية، ووافقت حكومة الهند على طلب الإمام بتعيين أول سفير لبريطانيا في اليمن سنة 1801م، وتقدم السفير البريطاني إلى عاهل اليمن بعقد معاهدة تجارية تضمن امتيازات خاصة للشركة في استثمار ميناء عدن، إلا أن العاهل اليمني رفض العرض، وفي المقابل تحريم استخدام المرافئ اليمنية من قبل السفن الفرنسية، لكن مثل هذا الوعد لم يكن كافيًا لحكومة الهند،

¹ حلمي محروس : المصدر السابق، ص32

فقرر الممثل البريطاني التوجه إلى سلطان لحج (الذي يقع ميناء عدن تحت سيطرته) للحصول على موافقته دون العودة إلى (الإمام)، وفي البداية رفض لكنه وافق تحت الضغط ووقع معاهدة سنة 1802 م أعلن فيها أن مرفأ عدن حر لدخول البضائع البريطانية، كما سمح لشركة الهند الشرقية بأن تقيم في مرفأ عدن سوقاً وتمنحها امتيازات ذات طابع تجاري، وهذه بمثابة خطوة أولى نحو الاحتلال (1).

أصبح اليمن ذا أهمية لبريطانيا العظمى على مدى قرن ونصف القرن تقريباً، إذ بحلول العام 1837 بدأت بريطانيا توجه اهتمامها نحو عدن، وفي العام نفسه كشف تقرير لبريطانيا عن أن محمد علي باشا والي مصر، كان يخطط منذ سنة 1832 م للاستيلاء على عدن، وذلك لدعم مركزه في اليمن، وبحلول عام 1839 م كان هناك ضغط ثنائي من بريطانيا وتركيا لجلاء قوات محمد علي عن اليمن وضرورة استيلاء بريطانيا على عدن ليس لإحباط خطط والي مصر بل لتثبيت وجود بريطانيا في عدن كمركز تجاري ومحطة لتزويد السفن التجارية التي تسافر بين السويس والهند بالوقود، وبهذا تكون بريطانيا حققت هدفين هما: إبعاد المنافسة المصرية على مداخل البحر الأحمر، وتأمين مواصلاتها مع الهند في مواجهة أية أخطار تتعرض لها في المستقبل (2).

وإزاء ذلك عاود البريطانيون التفكير من جديد في عدن وظلوا يتحينون الفرصة للاستيلاء عليها بأية طريقة، وفي تلك الأثناء تحطمت سفينة هندية كانت تقل نقرأً من الحجاج الهنود على مقربة من شاطئ (صيرة) وكان ذلك في كانون الثاني عام 1836 م، فما إن وقع الحادث حتى ادّعى البريطانيون أن بعض رجال القبائل قاموا بنهب أولئك الحجاج الهنود الذين كانوا من رعايا الإمبراطورية البريطانية وطالبوا بدفع تعويضات لهم، لكن سلطان لحج أنكر أن يكون له علم بتلك الحادثة، وتكررت زيارة الموفدين البريطانيين لعدن بهدف حمل السلطان على التنازل عن بلاده،

¹ علي الصراف : اليمن الجنوبي (الحياة السياسية من الاستعمار الى الوحدة)، رياض الريس للكتب والنشر، قبرص، ط1992، ص27

² محمد سعيد شكري: سياسات تقسيم اليمن في التاريخ الحديث والمعاصر ، www.26sep.net/content.php2ing=arabic=242

فلم يبلغوا هدفهم، فقام هينز على رأس حملة عسكرية بحرية بغزو المدينة واحتلالها بعد قصفها من البحر عام 1839 م⁽¹⁾.

لقد أدى انهيار المقاومة ضد الاحتلال إلى إجبار سلطان لحج على التوقيع على معاهدة (صدافة) بينه وبين شركة الهند الشرقية عام 1839 م اعترف فيها بالسيطرة الانكليزية على عدن، وبموجب هذه المعاهدة لا يسمح للقبائل الخاضعة له بالقيام بأعمال معادية للإدارة الإنكليزية في عدن وحماية طرق المواصلات الواقعة في المناطق الموجودة تحت سلطته، مقابل ذلك تعهد الإنكليز من جهتهم بدفع إعانة مالية سنوية للسلطان، وتحولت هذه السابقة (توقيع أول معاهدة بين الاحتلال والإمارات اليمنية الجنوبية) إلى معاهدة حماية فرضت تدريجياً على جميع السلطنات والمشايخ الإقطاعية القبلية المجاورة، واستمرت توقيع المعاهدات حتى العام 1954م بحيث بلغ عددها 90 معاهدة تعهد بموجبها المقيم البريطاني بتقديم الحماية للسلطنات والمشايخ من الأطماع الأجنبية ومساعدتها في الوصول إلى أعلى درجات الحضارة، لكن هذه المعاهدات لم تمنع استمرار عمليات القبائل المسلمة ضد بريطانيا متمثلة بقوات لحج والفضلى عامي 1839-1840 م لكنها منيت بالفشل. واستمرت عمليات المقاومة حتى العام 1846 م، لكن بريطانيا بأسلوبها الوحشي ضد المنتفضين من أبناء القبائل وسياسة (فرق تسد) لعبت دوراً أساسياً في تحويل المواجهة المسلحة إلى طريق الانتفاضات الشعبية، وبسياسة بريطانيا تمكنت من إحكام سيطرتها على عدن وأصبحت مركزاً تجارياً مهماً، وبافتتاح قناة السويس سنة 1869 م تضاعفت الأهمية التجارية لعدن، وبعودة العثمانيين إلى اليمن الشمالي وفرضهم سيطرتهم من جديد وخوف بريطانيا من جديد من مواجهة مخاطر العثمانيين عملت على كسب بعض شيوخ القبائل إلى جانبها للتغلغل داخل اليمن.

¹ أحمد جابر عفيف: الموسوعة اليمنية، 1، مؤسسة العفيف الثقافية، صنعاء، ط2، 2003، ص298

وفي الفترة بين 1839 - 1893 م كانت إدارة السلطة في عدن ملحقة مباشرة بالهند، لأن عدن تشكل جزءاً من الأراضي الخاضعة لسيطرة الحكومة البريطانية في الهند واتخذت بريطانيا شكل حكومة مركزية.

وفي الفترة بين 1893 - 1932 م أصبحت حكومة عدن برئاسة المقيم البريطاني تتمتع بامتيازات واسعة، حيث كان المقيم حاكماً مدنياً وقائداً أعلى للقطاعات العسكرية البريطانية في عدن، وفي الفترة بين 1932 - 1937 م تحولت إدارة عدن من حكومة الهند إلى إدارة تحت إشراف مباشر لنائب الملك البريطاني، أما المحميات الأخرى حتى عام 1937 م فكانت خاضعة لنظام إداري بدائي تعسفي، وبحصول بريطانيا عام 1914 م على اعتراف تركيا بسلطانها في اليمن الجنوبي، فما إن انتهت الحرب العالمية الأولى بهزيمة تركيا حتى أصبح استقلال اليمن الشمالي حقيقة واقعة عام 1918 م، وبإعلان اليمن دولة مستقلة أعرب الإمام يحيى (ملك) اليمن عن نيته تحقيق وحدة كافة الأراضي اليمنية بوقفه ضد استعمار اليمن الجنوبي من قبل بريطانيا، وبتعاون الإمام مع القبائل اليمنية وإمدادها بالمساعدات تم — حتى العام 1926م — تحرير مناطق واسعة في القسم الغربي من المحميات، لكن بريطانيا كعادتها عملت على تغذية الخلافات القبلية والطائفية لاستمالة أمراء المحميات بالمال والسلاح لمواجهة قوات (الإمام)، وبدأت بريطانيا شن الهجوم على اليمن الشمالي واستمرت هذه العمليات طوال الفترة بين 1928 _ 1934 حيث هزم السياسيون المناهضون للاستعمار، وعلى اثر هذه الهزيمة سنة 1932 م اعترفت بريطانيا بسلطة الإمام في أراضي اليمن الشمالي، وتحفظت بريطانيا بالحماية؛ ليقرا معاً مصير اليمن الجنوبي⁽¹⁾.

قسمت عدن إلى وحدتين إداريتين هما: المحمية الغربية والشرقية، وصار يطلق عليها اسم (عدن ومحميتها) بانتظار إدخالها ضمن إطار كيان إداري موحد يدعى (اتحاد الجنوب العربي)، وتضم

¹ الصراف: المصدر السابق، ص 31

المحمية الغربية تسع مقاطعات، وتضم المحمية الشرقية خمس سلطنات، وكان الأمير في السلطنات رئيس الحكومة وبتزأس مجلس الدولة، وكانت المؤسسات في كلا المحميتين متطورة، حيث السلطة التشريعية والتنفيذية، والملاحظ أن المعاهدات التي عقدها بريطانيا معهم تحدد معظمها في تحميل بريطانيا مسؤولية حماية الإمارة وحاكمها ضد أي عدوان خارجي، مقابل تعهده بعدم إقامة أية علاقات مع دولة أخرى غيرها.

وبعد الحرب العالمية الثانية اتجهت السياسة البريطانية نحو عملية جمع المشيخات والإمارات المشتتة باتحاديين فدراليين ثم توحيد الاتحادين ضمن دولة واحدة هي: دولة الجنوب العربي الاتحادية، ولما أعلنت الجمهورية العربية المتحدة سنة 1958م أعلنت بريطانيا بدورها في 1959 م قيام اتحاد إمارات الجنوب العربي وقد تكون من الإمارات الست: بيجان، الضالع، الفضلي... وينص الدستور على تأسيس مجلس أعلى من ستة أعضاء يملكون السلطة التنفيذية ومن مجلس اتحادي يتولى السلطة التشريعية⁽¹⁾.

إن ثورة 1962 م شكّلت مرحلة حاسمة في تاريخ شبه الجزيرة العربية فأحدثت تبديلاً أساسياً في خارطة السياسية للمنطقة.

فاندلاع الثورة في شمال اليمن في 26 أيلول 1962 م كان دفعة كبيرة إلى اتخاذ هذا الأسلوب الجديد، أسلوب العمل المسلح، فوفرت الثورة في الشمال الخلفية والعمق المسلح في الجنوب، وكان العامل الحاسم في المسألة هو وصول القوات المصرية إلى اليمن الشمالي؛ ما وفر إمكانيات دعم ضخمة من السلاح والمال، وبتوحيد الجهود والاتصالات السرية، أعلن قيام الجبهة القومية لتحرير جنوب اليمن المحتل في تشرين الأول سنة 1963 م لتمثل صفحة حاسمة في تاريخ الحركة الوطنية، ومع نهاية سنة 1963 م لجأ الوطنيون إلى الكفاح المسلح وارتكزوا إلى التنظيمات

¹ نيقولاي إيفانوف، ترجمة: يوسف عطا الله، الفتح العثماني للأقطار العربية (1516-1574)، دار الفارابي، بيروت، ط2، 1988،

السياسية داخل مدينة عدن وحرب العصابات في المناطق القبلية الوعرة التي يمكن الاحتفاء بها وإرسال المعونات إليها عن طريق اليمن الشمالي، وكان إلقاء قنبلة في مطار عدن بمثابة الإنذار بقيام الكفاح المسلح، كما اندلعت حرب العصابات في جبال ردفان ضد حكومة الاتحاد التي أصبحت عاجزة عن مواجهة الموقف؛ فطلبت مساعدة القوات البريطانية، لكن بريطانيا بررت إرسال قواتها إلى مثل هذه المناطق النائية والتي لم يسبق لها أن دخلتها وأن هذه الحرب تدبر من اليمن الجمهوري، ولمواجهة بريطانيا هذا الكفاح المسلح كان عليها أن تدعم مركز حكومة الاتحاد التي صنعتها، فعقدت مؤتمر لندن سنة 1964 م وتناول المؤتمر موضوعين هما: تحديد موعد الاستقلال، وبحث العلاقة بين الحكومة الاتحادية وبين حكام الولايات، وانتهى المؤتمر بمبادئ منها: تسليم بريطانيا بالتخلي عن السيادة في عدن حينما يحل موعد الاستقلال قبل عام 1968 م.

وهكذا تمكنت الثورة المسلحة والوطنية المسلحة وحدها من أن تقيم جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية والتي قامت على أنقاض استعمار دام نحو مائة وتسعة وعشرين عاماً⁽¹⁾.

(2- 5) توحيد اليمن الشمالي تحت سلطة الإمام يحيى (1918 - 1925)

من المعروف أن الإمامة بدأت في اليمن سنة 893 م بقدم الإمام الهادي يحيى بن الحسين بن القاسم من المدينة المنورة إلى صنعاء في شمال اليمن ثم قدم ابنه الإمام الناصر سنة 912م، حيث دخل في حرب مع أتباع المذهب الشيعي الإسماعيلي في اليمن، ومن مشاهير الأئمة: الإمام محمد بن علي السراج، والإمام يحيى شرف الدين بن المهدي أحمد بن يحيى بن المرتضى، وهو الذي قاتل دولة بني طاهر والمصريين ثم العثمانيين، وعندما كان شمال اليمن مقسماً إلى أجزاء متناثرة كان الإمام محمد بن الناصر يحكم صنعاء، وأولاد الإمام المطهر يحكمون كوكبان، وأولاد الإمام المؤيد وآل المنصور يحكمون بلاد الشرق والظواهر وصعدة، كذلك ظهر الإمام الناصر صلاح

¹ جاد طه: سياسة بريطانيا في جنوب اليمن، دار الفكر العربي، القاهرة، 1969، ص395

الدين، وبعد هؤلاء ظهرت الدولة القاسمية في اليمن التي أسسها الإمام المنصور بالله القاسم بن محمد الرشيد بن أحمد الأمير الحسين بن علي بن يحيى.

فكان القاسم أول من مهد لجلاء العثمانيين من اليمن بعد 115 سنة من بقائهم سنة 1598 م، وبعد وفاته تولى الإمامة ابنه المؤيد محمد، وفي عهده جلا العثمانيون عن اليمن سنة 1630 م، وبعد وفاته تولى الحكم أخوه المتوكل إسماعيل بن القاسم، وبعد وفاته تولى الإمامة أحمد بن حسن (المهدي)، ومن بعده الإمام المؤيد، ومن ثم صاحب المواهب والمنصور الحسين، والقاسم بن الحسين (المتوكل)، والمنصور الحسين وغيرهم⁽¹⁾.

إن دل هذا على شيء فإنما يدل على تعاقب القادة الأئمة على حكم اليمن، حيث توالى الثورات وعمت الفوضى وعدم الاستقرار؛ بسبب تعدد السلطات ومراكز القوى والرشوة وصراعات الأئمة على الحكم، حيث فقد منصب الإمامة ميزته كمركز ديني له قداسته وتحول إلى منصب دنيوي محاط بشخصية الملك نفسه ونفوذه وسيطرته وبذخه وتصارع أبناء الأسرة الواحدة في سبيل الوصول إلى المركز. لا سيما الحكم الفردي المطلق.

ويرى الباحث أهمية الحديث عن سلطة الإمام يحيى إمام اليمن من العام 1904 م والمؤسس للدولة اليمنية الحديثة، وعند وفاة والده الإمام المنصور بالله محمد (عام 1904 م) استدعى علماء عصره الزيديين المشهورين إلى حصن نواش، وأخبرهم بالوفاة وسلم مفاتيح بيوت الأموال لهم، طالباً منهم اختيار الإمام الجديد فأبوا إلا أن يسلموها له لاكتمال شروط الإمامة فيه، وقد رفض ذلك في أول الأمر ولكن بعد إقامة الحجة عليه قبلها⁽²⁾.

بعد هزيمة تركيا في الحرب العالمية الأولى طبق على أراضي اليمن الشمالي باعتباره ولاية عثمانية في ذلك الحين شروط صلح (مودروس) سنة 1918 م حيث نصّ على استسلام تركيا

¹ حمزة علي لقمان : معارك حاسمه من تاريخ اليمن، مركز الدراسات اليمنية ، صنعاء، ط1، 1978، ص140

² <http://www.ibbv.com/vb/archive/index.php/t.html>

المطلق للحلفاء ونهاية الإدارة التركية في الولايات العربية الخاضعة لتركيا بما في ذلك عسير واليمن، ومع نهاية الحرب العالمية الأولى أصبح الإمام يحيى القائد المعترف به لحركة التحرير في الجبال اليمنية، والذي استغل هدنة مودروس لإقامة سلطته العليا على كامل البلاد، فتوجه إلى صنعاء وبالتشاور مع محمد نديم وموافقة مشايخ القبائل سلم الوالي الإمام المعدات العسكرية التركية واعترف به وريثاً للإدارة التركية في اليمن.

كانت أسرة الأدارسة المطالب الآخر بالسلطة العليا في اليمن، وهم أمراء جنوب عسير، ممثلة بمحمد علي الإدريسي الذي كان على صلات بايطاليا وعلاقات قوية مع بريطانيا، حيث وقع على اتفاقيات معها ، واستولى الأدارسة على ميناء اللحية والجزء الشمالي في تهامة وحتى ميناء الحديد بدعم من الأسطول البريطاني، لأن بريطانيا كانت هي دائماً المستفيدة، فهجمات الإدريسي خفت من ضغط القوات التركية في لحج على بريطانيا في عدن، إلى جانب هؤلاء ظهر مطالب ومنافس آخر على السلطة باليمن وهم مشايخ القبائل القوية الذين سعوا للحفاظ على مصالحهم المحلية.

وفي سنة 1905 م وقعت الحديد تحت رقابة بريطانيا العظمى، وبالتالي انقطعت الروابط بين المناطق الداخلية والجبلية والمناطق الساحلية التهامية، وقطع القسم الأكبر من طريق التجارة اليمنية وسلمت بريطانيا الحديد لمحمد الإدريسي، رفض الإمام يحيى المستقر في صنعاء الاعتراف باتفاقيات بريطانيا والدولة العثمانية المتعلقة بتقاسم مناطق النفوذ في البلاد، وطالب بإعادة المناطق المحتلة من قبل الإنكليز والأدارسة كجزء لا يتجزأ من اليمن التاريخية، وبعد تعاون بين الإنكليز والأدارسة وإثارة الفوضى والرشوات والخصومات في صفوف القبائل، لكن الإنكليز لم يفلحوا في سياستهم، وبالتالي نجحت الحملات العسكرية للإمام يحيى والتي أرغمت بريطانيا بالتنازل عن الحديد وغيرها، وعلى أثر التقسيمات التي أوجدتها بريطانيا في الأراضي اليمنية حدثت المنافسة بين الإمام والأدارسة حيث المعارك الدائرة بين الطرفين، واستعاد الإمام الحديد وتهامة؛ نظراً

لأنحسار الإمارة الإدريسية وحروبها مع أسرة آل العايض وابن سعود ومع الإمام يحيى واستغل الإمام يحيى أزمة الأدارسة السياسية، وفي سنة 1924 م احتلت القبائل الزيدية دون قتال المناطق التابعة للأدارسة ثم استيلائها على الحديدية وشمال تهامة وغيرها من المناطق، وبتوقيع اتفاقية (دعان)، دخلت تحت سلطة الإمام منطقة الجبال المركزية صنعاء، عمران، حجة، كوكبان، حجور... وشكلت فيما بعد نواة الدولة اليمنية، وأخيراً اكتملت عملية توحيد الأراضي اليمنية في دولة مركزية في اليمن الشمالي بنجاح، وبقي خارج نطاق هذه الدولة الأراضي الداخلة ضمن المحميات البريطانية - الجنوب اليمني - وعسير ونجران اللذان خضعا لسلطة حاكم نجد بن سعود⁽¹⁾.

¹ البحر : المصدر السابق، ص7

الفصل الثالث:

اليمن الشمالي، ويشمل:

(3- 1) بذور التشطير

(3- 2) تطور النظام السياسي في اليمن الشمالي (التكون والسيرورة التاريخية)

(3- 3) القوى الاجتماعية ودورها في بناء النظام (الجيش، القبائل)

1- الجيش

2 - القبائل

(3- 4) النظام السياسي

(3-1) بذور التشطير:

أدى تعدد الدول والإمارات، واستمرار الصراعات الدامية فيما بينها إلى إنهاكها جميعاً، وضعفها أمام البرتغاليين في السواحل اليمنية؛ الأمر الذي دفع الدولة الظاهرية ومنافسها الإمام شرف الدين إلى الاستعانة بالأسطول العثماني، الذي انتهى بالوجود العثماني الأول، والذي واجه مقاومة شديدة أجبرته على الانسحاب، فيما كانت بذور التشطير تحت تأثير الصراعات القبلية والمذهبية والتسلطية تشق طريقها في اليمن، ولم تشهد اليمن وحدة سياسية إلا في عهد المتوكل "إسماعيل بن القاسم" ومن بعده عادت الأوضاع الانفصالية بحضرموت واستقلت لحج سنة 1728 وسيطر سلطانها على عدن سنة 1732 وأعلن خروجه على إمام اليمن، واستمر انفصال عدن وإمارات الجنوب عن دولة بيت القاسم.

وقد شكل الانفصال مناخاً مغرياً للاستعمار البريطاني الذي احتل عدن سنة 1839، حيث لم تتمكن المقاومة من طرده آنذاك، لغياب الوحدة، وانتهجت بريطانيا حينها مختلف الأساليب والتي مكنتها من التغلغل التدريجي في الإمارات، باتباعها سياسة "فرق تسد"، حيث عقدت بداية مع الإمارات والمشايخ اتفاقيات تعاون، ثم تطورت إلى اتفاقيات حماية، وفي المرحلة الثالثة أحكمت قبضتها على جنوب اليمن... وأصبحت اليمن في القرن التاسع عشر مجزأة تحت حكم الإدارسة، والاستعمار البريطاني في الجنوب، ومناطق الهضبة الوسطى تحت حكم بيت حميد الدين، ثم قدوم العثمانيين ثانية، ونشبت في اليمن الفرقة والصراعات المحلية والإقليمية والدولية التي دفع الشعب ثمناً باهظاً لها ولغياب وحدته، ورسمت حدود التشطير بين العثمانيين وبريطانيا، حيث انتهى الصراع بينهما باتفاقية الحدود سنة 1914، وتوصل الإمام يحيى مع الأتراك إلى اتفاقية صلح دعان وبموجبها حُجّم النفوذ العثماني، مع استمرار وجوده في مناطق اليمن شماله وجنوبه.

وبظهور الأدارسة وتحالفهم مع إيطاليا، ثم بريطانيا ضد العثمانيين والإمام يحيى، وسلّمت بريطانيا بعد الحرب العالمية الأولى حليفها الإدريسي عدداً من المناطق اليمنية التهامية وعسير، فحاول الإدريسي عقد صلح مع الإمام ومنحه نفوذاً محلياً في عسير لكن الإمام رفض؛ ما دفع بالإدريسي إلى توقيع معاهدة حماية مع الملك عبد العزيز آل سعود سنة 1926 والتي انتهت إلى حرب بين الطرفين وإبرام معاهدة الطائف سنة 1934، ودخل الإمام يحيى في حرب مع بريطانيا في المناطق الجنوبية سنة 1918، وبقي الأمر متوتراً بينهما حتى إبرام معاهدة الطائف بإبقاء الجهة الجنوبية لصالح بريطانيا⁽¹⁾.

فبريطانيا سعت منذ اللحظة الأولى إلى تمزيق اليمن جغرافياً وسياسياً، في منتصف القرن التاسع عشر، وتحديداً في العام 1839، باحتلالها مدينة عدن بالقوة، وظهور المقاومة اليمنية الباسلة التي منعت بريطانيا رغم قوتها من أن تمت نفوذها في اليمن أبعد من الساحل.

ومنذ ذلك التاريخ خضع اليمن فعلياً للتقسيم الاستعماري، فالإنكليز يحتلون جنوب البلاد في حين يحتل العثمانيون شمالها، وفيما يلي تقسيم اليمن أثناء الاحتلال:

1- قسم شمل: عدن والسلطنات الشرقية والغربية "المحميات"، وقد خضع لبريطانيا مباشرة منذ احتلالها مدينة عدن.

2- والقسم الثاني خضع لسيطرة الاحتلال العثماني ونتيجة للغزوات المتلاحقة لليمن، لذا فإن اليمن لم تخضع كلها للاحتلال العثماني، ففرضوا سيطرتهم على المناطق الوسطى والجنوبية وسهل تهامة، وصنعاء أما المناطق الشمالية فكانت خاضعة لحكم الأئمة والقوى الوطنية المساندة لهم حتى صلح الدعان بين العثمانيين والإمام، ونشوب الحرب العالمية الأولى وهزيمة تركيا فيها وخروجها من اليمن وخضوع أغلب مناطق اليمن لحكم الأئمة من صنعاء.

¹ بذور التشطير، www.almota.net/22_may/showdeails

3- أما القسم الثالث: فكان يدين بالولاء لحكم الأئمة: الذين قادوا المعارضة الوطنية والقبلية في المناطق الشمالية الجبلية وحتى صنعاء ضد الاحتلال العثماني، وأزرهم الشعب اليمني بجميع مذاهبه الزيدية والشافعية⁽¹⁾.

وهكذا نال الشطر الشمالي الاستقلال عن الأتراك، حيث بدأت مسؤولياته التاريخية في إعادة تحقيق وحدة الأرض والشعب، فطبيعة الحكم الفردي المستبد، وعقليته المنغلقة وعزله، كل ذلك لم يكن يؤهله لاستعادة وحدة اليمن، فكان على الشعب وقواه الحية الوقوف في وجه الجمود، والسعي إلى التغيير من خلال حركة وطنية أخذت في التنامي والتطور والتأثير، وصنع الثورة والنضال من أجل العمل على إعادة تحقيق وحدة اليمن.

(3-2) تطور النظام السياسي في اليمن الشمالي "التكون والسيرورة التاريخية"

(3-2-1) الوضع في المملكة المتوكلية حتى عام 1948

لا يمكن وصف المملكة المتوكلية أو حتى تشبيهها بملامح الدولة الحديثة، بل تظل في بنائها أقرب إلى نظام أبوي مغلق يستمد قوته من أساس ديني، اتخذ طابعاً سياسياً ومن شبكة علاقات قبلية وعشائرية، وهي بذلك أشبه بتكوين نظام سياسي بدائي اختلطت فيه مفاهيم الماضي لتطغى على الحاضر، ويمكن الحديث عن أسباب وجود هذا الوضع في الشمال بعاملين أساسيين لقيامه:

أ- الاحتلال العثماني للمنطقة والذي اتسمت أساليب إدارته لها بمظاهر الترهل التي اعترت بنيان دولته، كذلك طابع الغليان القبلي بانتفاضاته المتكررة على الوجود العثماني لم يهيئ لها إمكانية بسط نفوذها ضمن إطار مستقر.

¹ سمير محمد احمد العبد لي : الوحدة اليمنية والنظام الإقليمي العربي، مدبولي، القاهرة ، 1997، ص17

ب- إن النظام السياسي الذي تولى حكم المنطقة بعد الاستقلال سنة 1918 لم يعمد إلى محاولة تطوير الأوضاع فيها، بل لجأ إلى عزلها عن العالم الخارجي مكرساً بذلك الأوضاع المتخلفة السابقة، وباعثاً على استفحالها.

فمن الطبيعي أن البنية الاجتماعية والاقتصادية للمملكة المتوكلية، ستعكس مقدار التخلف الشديد الذي اتصفت به، فاعتمد اقتصاد المملكة على الزراعة، حيث الاستهلاك الداخلي والأساليب البدائية أما بالنسبة لملكية الأرض — الملكية الخاصة — فكانت ضمن فئتين: كبار الملاك، والملاك المتوسطون والصغار، وتضم الفئة الأولى الأسرة الحاكمة والتي امتلكت 25% من الأراضي الصالحة للزراعة والشيوخ والقضاة وبعض التجار الذين لجؤوا إلى استثمار أراضيهم لزراعة المحاصيل لتصديرها أو استخدامها في الصناعات اليدوية، أما الفئة الثانية فقد اعتمدت على الزراعة كمورد لمعيشتها، وتستخدم حصيلتها في دفع الزكاة والضرائب وسد الاحتياجات المعيشية. ولم يشغل اقتصاد المملكة قطاع الصناعة والتجارة، حيث الصناعات الحرفية الهامشية، أما التجارة فالمنتج المحلي بالدرجة الأولى لإشباع حاجاته المباشرة، وفيما يتعلق بنظام الخدمات الاجتماعية المتصلة بالصحة والتعليم فاتصف بالقصور والتدني والامية وعدم سد احتياجات الشعب، فمن مصلحة الإمام عدم تطور الثقافة والصحة في البلاد، فالمطالبة بتحسين ظروف الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بعيداً عن السلطة المطلقة للإمام⁽¹⁾.

(3 - 2 - 2) البنية السلطوية والإدارة العامة:

أوجد الإمام سلطة مركزية ذات طابع ديني مترمته، وسلطة إقطاعية، الشرع والقضاء والتنفيذ والرقابة، وهذه المؤسسات ارتبطت كلياً بالإمام، وتركيز كل السلطات بيده وكان أعضاء المجلس من الأسرة المالكة، من الزيود، كبار الأعيان، والقادة الدينيين، ومن أجل تأمين استمرارية النظام

¹ مانع الهام محمد: الأحزاب والتنظيمات السياسية في اليمن (1948-1993)، المؤتمر الشعبي العام، صنعاء، ط 1، 1993، ص 111

تحت نفوذه وآل بيته، قاد الإمام يحيى حروباً متتاليةً ضد المتمردين الرافضيين للخضوع تحت سلطته، وترسيخ وراثته الإمامة والمملكة، في الوقت نفسه عمل على إلغاء الاستقلالية الذاتية للقبائل، ولإضعافها ألغى فكرة وراثته رئاسة القبيلة أو زعامة المشايخ وكان يعين رؤساء القبائل بنفسه، كما أجبر رؤساء القبائل على الإخلاص للإمام بدلاً من الإخلاص للقبيلة، خصوصاً عند القبائل الشافعية، إلا أن الانتفاضات كانت مستمرة بشكل دائم، لكن جيش الإمام قمعها ووقف لها بالمرصاد، وفرض السلطة المركزية اتبع الإمام طريقة حجز "الرهائن" مقابل تقديم الامتيازات والهدايا للزعامات المختلفة التي ينتظر منها الدعم والمساندة فضم الإمام قبيلة حاشد وبكيل — أهم القبائل اليمينية وأقواها — إلى جيشه الملكي، لقمع الجماهير وإذلال القبائل.

ولتشكيل حكومته المركزية قسم البلاد إلى وحدتين إداريتين كبيرتين "ألوية" من "٤" إلى "٦" أفضية، والنواحي، ثم العزلة، وكل عزلة تضم عدة قرى، فالتشكيل الإداري الهرمي للدولة يتسلسل من الأعلى إلى الأسفل.

لواء، قضاء، ناحية، عزلة، قرية.

والمشاركون في إدارة الألوية من الحكام:

الأمير: ممثل الإمام، النائب، قائد الشرطة والجيش، رئيس الخزينة، الشؤون المالية، المعارف والتعليم وعلى رأس القاضية: عامل القضاء، القاضي، جابي الضرائب، حفظ الأمن.
وخزينة المملكة هي خزينته الخاصة، وشكلت الضريبة 83% من الميزانية لتشكّل المصدر الأكبر للدخل وسميت الضريبة الدينية "الزكاة".

ومن أجل حماية الدولة شكل الإمام الجيش الذي كان من واجباته: ضرب الانتفاضات والقبائل، واستتباب الأمن، جباية الضرائب، والدفاع عن الإمام وعائلته، حيث أدخلت الأساليب العصرية

للجيش، وبهذا شهد الجيش اليمني تطوراً ملحوظاً في مجال تزويده بالأسلحة الحديثة المتطورة، خاصة بعد أن عملت إيطاليا على مد المملكة بالأسلحة العصرية الجديدة⁽¹⁾.

(3-2-3) سياسة الإمام الخارجية:

أحاط الإمام يحيى مملكته بسياج من العزلة عن العالم الخارجي، لأنه كان يضع نصب عينيه قضية حماية البلاد واستقلالها السياسي من الأطماع الخارجية "الأجنبية"، فمن ناحية أحاطت الدولة المتوكلية الدول الامبريالية، ومن ناحية أخرى الأطماع التوسعية السعودية التي كانت تقلق الإمام وتدفعه لمزيد من العزلة حتى عن الأقطار العربية الأخرى.

وكان الخطر الحقيقي مستمراً من قبل بريطانيا التي ركزت هدفها على اعتراف الإمام يحيى بحق وصاية بريطانيا على عدن والمشيكات الموجودة في الجنوب، غير أن الإمام يعتبر هذه المناطق جزءاً لا يتجزأ من المملكة المتوكلية، فعملت بريطانيا سنة 1926 على دعم المتمردين الشوافع ضد السلطة المركزية، وعندما نجحت المتوكلية في إخماد هذه القلاقل، توجهت بريطانيا سنة 1928 إلى ضرب المدن اليمنية بالمدافع واستغلت إيطاليا صراع الإمام مع بريطانيا، لكسب ود الإمام بمعاهدة صداقة وتجارة سنة 1928 حيث أرسل الايطاليون إلى اليمن الأسلحة والمهندسين والأطباء، وبمهاجمة إيطاليا أثيوبيا بهدف استعمارها سنة 1928 توترت العلاقات اليمنية الإيطالية، ومنذ عام 1930 بدأت المتوكلية تعزيز علاقاتها مع بريطانيا وبلجيكا وفرنسا، فعقدت اتفاقيات صداقة واقتصادية مع بلجيكا وفرنسا كل على حدة.

ولكن في عام 1936 تجددت العلاقات بين المتوكلية وإيطاليا وبالدول الغربية، أما بالنسبة للدول العربية فحتى أواسط الثلاثينيات كانت المتوكلية منغلقة على العالم العربي، خاصة بعد النزاع مع السعودية، بيد أن انفتاح المتوكلية على البلدان العربية لم يأت إلا بقدم سنة 1936 بزيارة الإمام

¹ ، خالد بن محمد ألقاسمي ، الحركات السياسية والاجتماعية في اليمن (1918 - 1967)، دار الكاتب ، بيروت، ط1992، ص89

يحيى إلى سورية، والعراق سنة 1937، حيث المزيد من التقارب بينهم، كما انضمت المتوكلية سنة 1937 إلى معاهدة الأخوة العربية والصداقة مع العراق والسعودية، لتبدأ اليمن المشاركة في المؤتمرات التي تعقدها الدول العربية والإسلامية.

وفي عام 1928 عقدت المملكة المتوكلية معاهدة صداقة مع شعوب الاتحاد السوفياتي، حيث تصدير البترول والسكر، إلى المتوكلية، كما جدد الإمام المعاهدة عام 1939 مرة أخرى فتوسعت علاقات المتوكلية بالعالم الخارجي، لم يكن سوى توسع فوقه لأنه كان محصوراً بالهيئات الرسمية العليا بالدولة، بينما كان الشعب يعاني سياسة العزلة التي فرضتها السلطة الإمامية عليه؛ بهدف إبقائه بعيداً عن حركة التغيير التي تجتاح العالم كله⁽¹⁾.

أما فيما يتعلق بالعلاقات السياسية السعودية - اليمنية، فقد سادها التوتر بضم الملك عبد العزيز إقليم عسير ومدينتي نجران وجيزان إلى كيان دولته الحديثة سنة 1931. فكان ضمه عسير مبنياً على أسس شرعية وقانونية، بموجب اتفاقية حماية سنة 1926 مع الإدريسي، حاكم عسير آنذاك وبموجب هذه الاتفاقية أصبحت عسير ومدينتا نجران وجيزان تحت الحماية السعودية، لكن الإدريسي لم يلتزم بالاتفاقية؛ الأمر الذي أثار غضب الملك عبد العزيز واجبره على ضم المنطقة، فتحرك الإمام وطالب بمنطقة عسير، خصوصاً مدينتي نجران وجيزان، مدعياً أنهما منطقة يمنية ولم يعترف بسيادة الملك عبد العزيز عليها، فبدأت المفاوضات السعودية اليمنية لحل النزاع واستمرت المفاوضات عامين تقريباً، إلا أنها توقفت لإصرار الإمام يحيى على ضم مدينة نجران لحدود بلاده، وإرسال قوة عسكرية احتلت بعض المراكز السعودية، وبإصرار الإمام على موقفه احتلت السعودية مدينة الحديدة، وأمام هذا الانتصار الكاسح اضطر الإمام إلى العودة للمفاوضات وتم التوقيع على معاهدة الطائف المشهورة، والتي تضمنت ميثاق تحكيم بينهما لمدة عشرين عاماً،

¹ لطفی فؤاد نعمان : سياسة الإمام وثورة عام 1948 ، www.26sep.neat/newsweekprint.php?ing=arabic &sid=37621

وساعدت الاتفاقية على توطيد العلاقات بينهما، واستمرت سارية المفعول حتى أيلول 1962 عندما طالب الحكم الجمهوري الجديد في اليمن بإلغائها وأعلن رفضه الاعتراف والتقييد بها⁽¹⁾.

ويرى الباحث أن اتفاقية الطائف لعام 1934 بين السعودية واليمن، تمكنت من تسوية الخلافات الحدودية والإقليمية بين البلدين، ثم جاءت اتفاقية سنة 1937 لتعزيز الروابط بينهما وتنسيق مختلف القضايا والأمور المشتركة.

(3-3) القوى الاجتماعية ودورها في بناء النظام (القبائل، الجيش)

في سنة 1937 قبل إجبار القبائل اليمنية بقيادة القردي على الجلاء عن شبوة بفترة طويلة حاولت قبائل أهل اليمن العبيد الذين كانت منطقة شبوة تشكل المجال الرئيسي لنشاطهم، حاولت التقرب إلى السلطان في عدن.

لكن الإمام لم يكن راضياً عن اتصالات بريطانيا بقيادة شبوة، وزاد الأمر سوءاً منح بريطانيا شركة امتيازات البترول المحدودة البريطانية ترخيصاً للتنقيب عن البترول في محمية عدن كلها. وكان الإمام يرغب بالحصول على أية فوائد من تلك المنطقة لمصلحة مملكته، ولم يكن على استعداد لقبول أن تكون شبوة ضمن إطار محمية عدن، فاتجه إلى إيطاليا لدعم طلبه وبما أن فرنسا كانت تتوقع نشوب حرب سنة 1939 فقد حاولت الحصول على وعد بحياد اليمن من سيف الإسلام احمد حين مر بباريس إلى لندن.

وبشكل عام فإن العلاقات البريطانية - اليمنية استمرت ودية على الرغم من أن "نظام ضباط الحدود" أبطل تدريجياً، وبسقوط الصومال البريطانية في أيدي إيطاليا بقي خطر واضح على بريطانيا في عدن، ولم يكن بوسع الإمام رغم حياده المعلن، أن يمنع غزو الإيطاليين سهول تهامة

¹ باديب سعيد محمد، الصراع السعودي المصري حول اليمن الشمالي (1962-1970)، إيران، ط1، 1990، ص33

الساحلية ولم يكن أهل تهامة السنة يمانعون أي غزو يساعدهم على الإطاحة بالأسرة الشيعية الزيدية الحاكمة⁽¹⁾.

فالحرب العالمية الثانية لم تمس ولو بشكل غير مباشر أراضي اليمن، إلا أنها ألحقت أضراراً جسيمة باقتصاده، فتوتر الوضع الاقتصادي والعلاقات السياسية الخارجية خلال الحرب العالمية الثانية أدى إلى تعميق الأزمة السياسية الداخلية في اليمن، وتمكن بعض ممثلي المعارضة الذين أطلق سراحهم من الاضطهاد والانتقال إلى تعز والتي كانت مقراً لولي العهد الأمير احمد، والذي وعدهم بإصلاحات سياسية واجتماعية، وبعد انتقال السلطة إليه، واعتراضه على السلطة المطلقة للإمام يحيى، ومحاولته اجتذاب المعارضة إلى صفه، وبتكثيف نشاط المعارضة في المناطق الجنوبية للملكة، كل ما سبق آثار القلق لدى الإمام إلا أن ولي العهد سرعان ما صفى خلافاته مع والده ومنع نشاط المعارضة في تعز، إلا أن نشاط المعارضة في تعز لم يتوقف، وظهرت في نهاية الحرب العالمية الثانية منظمات المعارضة في البلاد وطبقت الرقابة الصارمة عليها، فهاجر الكثير منهم إلى عدن، وبريطانيا بدورها حافظت على علاقاتها مع الإمام يحيى، بينما دعمت وبشكل خفي أية معارضة ضد الإمام لتكون قادرة على إضعاف سلطته.

وصل إلى عدن احمد نعمان، ومحمد الزبيري، ومن هذه الفترة بدأت حركة المعارضة تسمى "حركة الأحرار" وأعضاؤها "الأحرار اليمينيين" حيث الاتصالات الوثيقة مع التجار اليمينيين الشماليين والجنوبيين، ومن عدن بدأ نشاط المعارضة ممثلاً بحركة الأحرار اليمينيين، ففي سنة 1944 صاغ الأحرار في عدن برنامجاً اقتصادياً واجتماعياً اقتصر على المطالبة بإصلاح النظام الإداري والضرائبي وإلغاء الرشوة وبناء جيش وطني يماني ورفع رواتب الضباط والموظفين، وعبر هذا البرنامج عن مصالح القسم الشافعي الذي حرم من المشاركة في الحياة الاقتصادية

¹ اريك ماكرو، ترجمة ، حسين عبد الله العمري : اليمن والغرب (1571 _ 1962)، الجمهورية العربية اليمنية ، صنعاء، 1978، ص 150

والسياسية من قبل الزيدية والإقطاعية الحاكمة. وتم تأسيس أول منظمة سياسية "الأحرار اليمنيين" الجمعية اليمنية الكبرى.

فنشاط المعارضة في عدن أقلق وبشكل جدي الإمام يحيى، فدعا قاداتها إلى صنعاء للتفاوض لكن دون جدوى، فاحتج رسمياً لدى السلطات الإنكليزية لمنع نشاط المنظمة، لكن نشاط المعارضة استمر في عدن وتوسع وبصورة سرية تغلغل في اليمن، وزاد نفوذ بريطانيا في اليمن قبيل الحرب العالمية الثانية بصورة كبيرة، إضافة لقدرتها على ممارسة ضغط اقتصادي على الإمام وحكومته، كما قامت الولايات المتحدة في نهاية الحرب بأولى محاولاتها السياسية الحربية الاقتصادية للتغلغل في اليمن، ممثلة بالبعثة الأميركية في صنعاء.

واصل الإمام يحيى بعد الحرب سياسته الرامية إلى توسيع وتعزيز علاقاته السياسية والتجارية مع البلدان العربية، ومرت حركة الأحرار حتى أواسط سنة 1947 بمرحلة هادئة نسبياً من التطور، حيث نشطت منظمات أخرى كان هدفها إسقاط أسرة حميد الدين الحاكمة، وكانت هذه المنظمات متميزة من حيث التركيب الاجتماعي والسياسي، واتسم النشاط السياسي لأعضاء الجمعية في عدن بالفاعلية والحيوية أكثر من المنظمات الأخرى في المملكة اليمنية، ويعود ذلك إلى دعم البرجوازية التجارية المادي لهم، ما جعلها الجمعية اليمنية الكبرى في تلك المرحلة، المنظمة الرائدة للمعارضين اليمنيين، وقبيل عام 1947 فقد الأحرار اليمنيين الأمل في تنفيذ الإصلاح على يد الإمام يحيى، فاتصلوا بأسرة الوزير الإقطاعية، والتي كانت على عداً مع أسرة حميد الدين منذ عهد بعيد، وأسرة الوزير من سلالة زيدية هاشمية غنية منذ القدم، ويتمتع الوزير بشعبية كبيرة، وخاصة عبد الله الوزير، كما دخل الأحرار في عداد أنصار الوزير والتزموا بدعوه في صراعه من أجل السلطة، حيث الاتفاق النهائي والذي عرف بـ "الميثاق الوطني المقدس" وينص على تغيير الجهاز الحكومي السائد على أساس العدل والمساواة والنهوض بالبلاد في مختلف مجالات الحياة، وأشار

إلى أن نظام الإمام يحيى قاتل على الوضع في البلاد واستمراره كارثة وطنية، ونص الميثاق على إنشاء ملكية دستورية برئاسة الملك وبقى الإمام رئيساً روحياً للزبود مع الحد من سلطاته الزمنية ومن واجباته تأسيس البرلمان، المجلس التشريعي الذي يجب أن يأخذ الأشكال الإدارية الأوروبية، والعادات والتقاليد اليمنية، ويكون التشريعي بالتعيين وليس بالانتخاب، والحكومة مسؤولة أمام المجلس، ووضع الدستور من قبل المجلس التمثيلي المؤقت، وإنشاء نظام إداري حديث، وأجهزة إدارية محلية ذاتية، وتنظيم النظام المالي والضرائبي، وضمان ملكية المواطن والحريات البرجوازية، وإنشاء جيش نظامي للدفاع عن الدولة وامتلاك أحدث الأسلحة العصرية، وفتح المدارس العسكرية، وتحسين نظام التعليم والثقافة والصحة وتوسيع العلاقات الدولية، وأن تكون التشريعات وعمل الحكومة الدستورية والإمام الملك مستوحاة من روح ونصوص القرآن والشريعة الإسلامية، وبصدور الميثاق الوطني المقدس ظهرت على الساحة قوتان سياسيتان متصارعتان في اليمن، الإمام يحيى وولي عهده الأمير أحمد وعلى رأسهم ممثلو الفئة الإقطاعية المسيطرة، وحركة المعارضة التي توحدت مع أنصار الوزير المدعومة من قبل المعارضة الإقطاعية الليبرالية للأسرة الحاكمة داخل البلاد، دعم بيت الوزير عدداً من الضباط الذين تلقوا تعليمهم في الخارج، وبعض مشايخ القبائل.. وتلقت المعارضة دعم العلماء غير المباشر، وبسبب الكراهية والعدائية للإمام، ولخرق الإمام التقاليد الزيدية بتوريث العرش، ولادعاء الإمامة إلى جانب الأمير أحمد، من ابني الإمام يحيى "الحسن والحسين"، سرعان ما انتقل العداء من الجدل إلى العمل، فكثفت المعارضة وأنصار الوزير نشاطهما بشكل قوي في عدن، وفي صنعاء فجر المعارضون القبائل في الشوارع، وبعد فشل اغتيال الإمام يحيى، قررت المعارضة في صنعاء قتل الإمام يحيى والاستيلاء على العرش، قبل وصول ولي العهد الإمام أحمد⁽¹⁾.

¹ البحر، مصدر سابق، ص 73

(3 - 3 - 1) نشوء حركة المعارضة:

برزت في منتصف الثلاثينيات، ومن أسباب بروزها هزيمة الإمام أمام السعودية، والبعد عن الدول العربية والأجنبية، وعدم توسع البعثات الدراسية إلى الخارج، وتشكلت قوى التنظيم في عدن وباقي الدول العربية، إنكلترا بدورها لم تعارض قيام المعارضة لحكم الإمام يحيى بل دعمتها نتيجة هزيمته أمام السعودية، وإجباره على الاعتراف باحتلال الجزء الجنوبي من اليمن، كل ذلك أدى إلى ضعف النظام الأمامي، وعدم قدرته على المحافظة على سلامة الوطن، حيث الحاجة إلى التغيير من أجل يمن قوي، تشكل حركة المعارضة من فئات اجتماعية مختلفة، وخاصة الشافعية المتضررة وغير الراضية بحكم الإمام، وعدم رضى التجار الكبار لاحتكار الإمام للتجارة والسوق الداخلية، كذلك دعمت المعارضة من قبل المهاجرين، كما لم ترض الأرسطراطية عن حكم الأئمة؛ لوجود أبنائها رهائن عند الإمام، وبهذا تكون القاعدة الأساسية للمعارضة من خارج المملكة المتوكلية، وبدرجة أساسية في عدن، ورغم بروز خلافات بين قوى المعارضة فإن هدفها كان مشتركاً وهو إسقاط أسرة حميد الدين والتغيير، وكان لحركة التغيير المستمرة في كافة أقطار العالم العربي، تأثير قوي على حركة المعارضة اليمنية، خاصة الطلبة الذين درسوا في مصر وبيروت، واستمداد أفكارهم من أفكار القومية العربية والإخوان المسلمين وأفكار الأفغانى ومحمد عبده، وبدأت المعارضة أعمالها بتأسيس جمعية الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وتأسيس فرع لها في صنعاء وعارضت حكم الإمامية وأسرته والأرسطراطية الزيدية، الإمام بدوره تصدى لأنصار المعارضة، وفي منتصف الثلاثينيات ظهرت المعارضة المحافظة التي عارضت وراثه العرش، بعد إعلان الإمام نيته عن ترشيح ولي العهد الإمام احمد، وكانت عائلة الوزير من أكثر العائلات المعارضة للإمام، وطموحها بولاية العرش، ومنذ عام 1936 انفكت عزلة اليمن عن العالم الخارجي.

في الأربعينيات تقلصت قوى المعارضة، وخوفاً من أن تطالهم يد الإمام غادروا صنعاء إلى تعز والتفوا حول الأمير احمد الذي كان يعمل على توسيع قاعدته الاجتماعية، والتغيير السياسي والاجتماعي ممثلة بالنعمان والزبيري وغيرهم، واستمرت المعارضة في نشاطها للإمام ومطالبتها بالتغيير، وأرسلت مذكرة للإمام يحيى وعلى أساس هذه المذكرة والمبادئ، تم تأسيس حزب الأحرار سنة 1944 وبدأ نشاطه تحت اسم "الجمعية اليمنية الكبرى"، وبعد محادثات طويلة مع الأحرار اليمنيين، لم يتوصل الأمير احمد معهم إلى اتفاق وحددوا موقفهم من الإمام كرئيس دولة فقط، وإبعاده عن السلطة الفعلية، ووضع ميثاق جديد يتضمن فصل السلطات الثلاث، ودخول السلطة القضائية، ونظام الحكم وفقاً للشريعة الإسلامية، حيث البرلمان ومجلس الشورى والسلطة التنفيذية، وأخيراً رئيس الدولة، كل هذا مهد لحركة سنة 1948⁽¹⁾.

(3-3-2) حركة 1948 الدستورية:

كان لليمنيين تاريخ عميق من الثورات والعصيان المتنوعة، منها السلمية أثناء الحكم التركي الأول والثاني الاستعبادي لشمال اليمن، والحكم الأممي الظالم والاستعمار البريطاني لجنوب اليمن ففي الثورات الأولى في شمال الوطن، حققت القبائل اليمنية انتصاراً حاسماً على العثمانيين، وحصول شمال اليمن على استقلاله بعد نهاية الحرب العالمية الأولى بقيادة الإمامة الزيدية، وتحول الأئمة من محررين إلى مستعبدين بتسلم الإمام يحيى العهد وحروبه المستمرة ضد القبائل اليمنية في كل الجهات من أجل إخضاعها، أضف إلى ذلك سياسة الأئمة الخارجية في عهد الإمام يحيى وابنه الامام أحمد المنغلقة والمنعزلة في علاقاتها مع الدول المجاورة والأجنبية⁽²⁾.

احمد قايد الصائدي: حركة المعارضة اليمنية في عهد الامام يحيى (1904 _ 1948) [دار الاداب ، بيروت، ط1 ، 1983 ، ص 103

² سلام عبد الرزاق مسعد، الضرورة التاريخية والوطنية لاستلهاام دروس وعبر الحروب الاهلية والشرطية الشمالية، <http://www.sep.net/newsweekprint.php?lng=arbic&sid>

كل ما تقدم دفع اليمنيين بكل أطيافهم إلى رفض الظلم والعصيان والخضوع، وتجميع قواهم بالانتفاضات والحركات والثورات، كان من بينها ثورة 1948 الدستورية.

نجحت حركة الأحرار بقيادة عبد الله الوزير في قتل الإمام يحيى، وإعلان الميثاق الوطني المقدس، بهدف تحويل الإمامة من بيت حميد الدين إلى بيت الوزير، وإدخال تعديلات جديدة في نظام الحكم منها: تأسيس نظام نيابي، تحسين الأوضاع اقتصادياً واجتماعياً، القضاء على العناصر الفاسدة في النظام، تحسين أوضاع الجيش، إنهاء سياسة العزلة والانفتاح على الخارج.

ورغم فشل الحركة بعد أقل من خمسة وعشرين يوماً فإنها كانت نقطة بارزة في تاريخ الحركة الوطنية اليمنية، الهادفة إلى مستقبل أفضل وتغيير إمامة ظالمة بإمامة دستورية، تعتمد على المواثيق والقوانين والمجالس النيابية في تسيير شؤون الحكم.

(3-3-3) البعد الإسلامي لحركة 1948م:

حمل مفكرو الحركة الإسلامية في القرن العشرين أفكاراً تسعى إلى نهضة إسلامية عربية تعيد الوجه المشرق للأمة العربية، ولكن نتيجة أوضاع الأقطار العربية السيئة الخاضعة للاحتلال الأجنبي، تصور هؤلاء المفكرون إمكانية انطلاقة نهضة عربية إسلامية من اليمن، وانتمائها إلى آل بيت الرسول، ولعدم خضوع اليمن آنذاك للاحتلال الأجنبي، لكن سوء أوضاع اليمن في ظل حكم بيت حميد الدين، غير تفكير قادة الحركة ودفعهم للتعاون على إزاحة بيت حميد الدين من الحكم، وتنصيب بيت الوزير الحكم وتحسين الأوضاع وأضف إلى ذلك أن تنظيم الإخوان المسلمين، كان ضد الحكم الموجود في اليمن لأنه لا يمثل الإسلام. وأكدت طبيعة الحركة والمشاركين فيها على بعدها العربي والإسلامي اليمني، وتعتبر هذه الحركة من أبرز الحركات النضالية الإسلامية المستنيرة في ذلك الوقت، والتي تم التخطيط لها بتنسيق عربي يمني.

(3-3-4) أسباب سقوط حركة 1948م

1- سرعة رد فعل ولي العهد احمد بن يحيى واجتماعه ببعض قبائل الشمال، وأخذه البيعة لنفسه، وقمعه للحركة ومحاصرتها في العاصمة والقضاء عليها.

2- عدم قدرة الحركة على توصيل مفاهيمها الدستورية المتمثلة بالميثاق الوطني المقدس، اصف الى ذلك الفقر والجهل والافتقار لوسائل الاتصال.

3- دعم السعودية المالي والمعنوي للإمام احمد للقضاء على الحركة في بدايتها، واستنادا الى اتفاقية الطائف سنة 1934.

4- دور جامعة الدول العربية السلبي، وعدم اعترافها بشرعية الحكم الجديد في اليمن، رغم مطالبة الحركة بدعمها.

5- تعارض واختلاف وجهات النظر لدى القوى الوطنية المشاركة في الحركة، وعدم وضوح الرؤية.

لقد توج جهاد الأحرار بقيام الثورة والممثلة بالميثاق الوطني المقدس، والتي قضت على الإمام يحيى، وأعلنت قيام الدولة الدستورية وحكم الشورى، ورغم سقوطها بعد أسابيع فإنها أحدثت هزة عميقة في أعماق الشعب اليمني، وقوة أيقظت وعي الشعب بقضيته وحقوقه الوطنية، ففشلت الثورة واستمرار حكم الاستبداد والتخلف كان مقدمة للانتفاضات والتضحيات. وبمجرد فشل الحركة اعدم قادتها ومؤيديها، وزج بالمئات في السجون، فتوجه الأحرار إلى عدن وواصلوا جهادهم ضد الإمام، وفي تلك الفترة وقعت نكبة فلسطين سنة 1948؛ فتدافع الشعب اليمني الواقع تحت الاحتلال البريطاني، إلى التظاهرات الشعبية والاحتجاجات على النكبة التي أنشأت الدولة الصهيونية بغطاء ودعم بريطانيين، ودور بريطانيا في تغذية الفتن الطائفية بين الأحزاب والجمعيات اليمنية، لكن الشعب اليمني بكل أطيافه كان يقف لها بالمرصاد، كل ذلك مهد لنجاح حركة الضباط الأحرار في

مصر، مما دفع بعض عناصر المعارضة اليمنية إلى القاهرة "الاتحاد اليمني" وبدء نضال آخر جديد⁽¹⁾.

وانقسم الشعب إلى قسمين، قسم اعترف بالإمام احمد كإمام بعد أبيه، والقسم الآخر أعلن اعترافه بعبد الله الوزير - إماما للمملكة-

وبدأ ولي العهد الأمير احمد، الذي كان حاكما لتعز، يلعب دورا وتم استدعائه إلى صنعاء وسمع بوفاة أبيه وإعلان تنصيب عبد الله الوزير إماما، الأمر الذي أزعج الإمام احمد؛ ففرض نفسه واليا، وبدأ صراعه مع القبائل وآل الوزير واستخدم كل الأساليب القمعية والوحشية للحفاظ على ولايته، وعمل علاقات مع بريطانيا، التي كانت قلقة بشأن تدهور الموقف، وللتجاء غير الودي للإمام الجديد، حيث عقد مؤتمر إنكليزي يمني سنة 1950، لكن انعكست الأمور فيما بعد وتجددت المخاوف مرة أخرى، وأصبح الإمام احمد أكثر كراهية لبريطانيا، خاصة عندما بدأت تفكر بإنشاء اتحاد دول جنوب شبه الجزيرة العربية، ومن ناحية أخرى واجه الإمام إضرابات داخلية، كما أن جامعة الدول العربية تحت تأثير الثوار اليمنيين في المنفى نصبت العداء للإمام، وفي سنة 1952 تم طرد الملك فاروق من مصر، وكان نجاح النظام الثوري المصري الجديد بزعامة عبد الناصر مصدر إلهام للدول العربية ومن بينها اليمن، فتدفق إلى اليمن تيار القومية العربية ووقعت ثورة محدودة في تهامة، ممثلة بمجموعة ضباط وجنود تحت قيادة ضابط يمني، الذين تلقوا تعليمهم العسكري في العراق للتعامل مع الثورة، وبعودة الضابط إلى تعز أغراهم الأمير عبد الله وزير الخارجية وشقيق الإمام، لمحاصرة القصر والقبض على الإمام، كما جرت عدة محاولات غير ناجحة لعزل الإمام، لكن انتقام الإمام احمد جاء سريعا وحاسما، لكن أسرة الوزير كانت من القوة والنفوذ بحيث ظلت تتناوئه العداء فترة طويلة، ونظرا للدور الذي قام به في إنقاذ والده عين محمد

¹ العبدلي : المصدر السابق، ص 21

البدر وليا للعهد، وخلال الصراع على السلطة بين الإمام احمد والأمير عبد الله، انحاز الأحرار اليمنيون، علنا إلى جانب مبادرة الأمين محمد البدر، مما أزعج الإمام احمد، وبدأ بعقد اتفاقيات منح ألمانيا الغربية حق التنقيب عن البترول في اليمن واستخراج الملح، ومنح أيضا مجموعة أميركية، لكن بريطانيا وقفت في وجه الدول الغربية ومنعتها من بيع السلاح لليمن ولحاجة الإمام للتسليح الحديث، استغل عبد الناصر القضية ووقع ميثاق صداقة مصرية يمنية، وبميثاق جدة بين السعودية ومصر واليمن تم إعطاء اليمن مالا لشراء أسلحة، ونجح الأمير البدر في الحصول على الأسلحة السوفييتية، لكن في 1957 توقف تدفق الأسلحة كما بدأ، ورفض الامام مصالح الروس في البحث عن اليورانيوم والبترول الذي كان نادرا في الاتحاد السوفييتي. ولم يسمح لهم بذلك، فقد حاول البدر أن يضرب الغرب بالشرق ولكن دون تحقيق نجاح يذكر، فقليلة هي الدول الغربية التي كانت تقدم أي شيء لصالح اليمن.

وفي سنة 1958 أعلن عبد الناصر قيام الجمهورية العربية المتحدة بين مصر وسورية، وقفز الإمام للانضمام إليهما. لكن العلاقات بين الإمام وابن سعود لم تكن ودية بالقدر الكافي، فالإمام لا يزال يتطلع إلى ولايته السليبية عسير"، واكتشفت مطبوعات أشارت إلى حركة في صفوف الضباط اليمنيين تسعى إلى قلب نظام الحكم بدعم مصري، لكن الإمام شنتهم ووقف لهم بالمرصاد، وفي العام نفسه وقع اتفاقاً اقتصادياً مع الولايات المتحدة الأميركية، للحصول على مساعدات اقتصادية، لكن هذا لم يحدث، وبتدهور صحة الإمام ومغادرته البلاد، ووصول ولي العهد إلى الحكم، بدأ يضع أفكاره التحررية موضع التطبيق، فقام بخطوات تحررية مكروهة من جانب العلماء، وأثارت سخط الكثيرين، فمحاولات البدر التحررية وتأثره الكبير بشخصية عبد الناصر، أثارت علماء الدين، وبعودة الإمام إلى بلاده، وبسبب السخط الذي أحدثه ابنه البدر، أعاد الأمور إلى نصابها.

وفي سنة 1961 انفصلت سورية عن وحدتها مع عبد الناصر، وأدى ذلك إلى تغيير في الاتجاه نحو اليمن خاصة أن الأمام احمد لم يبدِ أي نوع من التعاطف مع الأفكار التقدمية لكل من الناصريين والبعثيين السوريين لأنه يرى فيها أدوات تمزيق للنظام القائم للمجتمع الإسلامي.

وأعيد تقديم الزبيري "زعيم الأحرار اليمنيين" في القاهرة، وأصبح عبد الرحمن البيضاني المتحدث الرسمي باسمهم، وأيدهم عبد الناصر خاصة الذين يعملون من داخل عدن، فبرز حزب الشعب الاشتراكي وعمل على إحداث ثورة داخل اليمن، وحدثت تظاهرات وانتفاضات من قبل قبائل حاشد وبكيل والتي تم سحقها، وأخيرا اضطر الإمام احمد إلى مهادنتهم، حيث اكتشفت منشورات تنص على قلب نظام الحكم تنسب إلى "حركة الضباط الشبان" في مدينة تعز، ووقعت حوادث مشابهة في صنعاء، لكن الدلائل تشير إلى أن حدوث مثل هذه التظاهرات في بلد كانت حكومته صارمة أدى إلى انبعاث وميلاد حركة وطنية فوارة غير بارزة حتى هذه المرحلة، لكنها ستظهر فيما بعد، وأخيرا مات الإمام احمد في سنة 1962 على فراشه بعد عدة أيام من المرض⁽¹⁾.

(3-3-5) الصراع من أجل العرش (انقلاب عام 1955)

كان حكم احمد قاسياً واستمرت عزلة اليمن عن العالم، وكان اليمن يعاني من الكثير من المشاكل كالجهل والمرض والفقر، والعزلة التامة عن العالم، ففي سنة 1955 تمرد الجيش بالتعاون مع الأحرار اليمنيين، صناع انقلاب 1948 على الإمام يحيى، والذين عفا عنهم الإمام احمد بعد ذلك وقد فشل هذا الانقلاب أيضاً، بسبب عنصر الاستعجال، فالمخطط الذي وضع للانقلاب، أمر أن لا يقاوم أي تحرك إلا بعد السيطرة وترتيب الانقلابيين في أهم المناطق اليمنية، وبسبب حدوث اعتداءات من الجيش النظامي والذي كان صاحب الانقلاب على ممتلكات المواطنين في تعز، خاف الجيش من غضبة الامام احمد، واستدعاء الجيش "البراني" لسحق الجيش النظامي، مما ادى الى

¹ لاثين عبد الخالق محمد: اليمن دراسة الثورة والحرب حتى عام 1970، الدوحة، 1985، ص75

وقوع الانقلاب قبل أوأانه، واستطاعوا محاصرة احمد في بيته بعدما تظاهر لهم بالمرض والعجز، واجبروه على التوقيع وتنازله عن الإمامة لأخيه سيف الإسلام "عبد الله" وقد وافق على ذلك، مما جعل الانقلابيين يشعرون بالراحة فأهملوا الحراسة عليه، وكانت مجرد خدعة من الإمام احمد، الذي اتصل بابنه البدر "ولي العهد" وأطلعته على ما حدث، فقام بدوره، وفي غضون ٤ ايام بقلب الوضع، وبدأ احمد يقصف الانقلابيين بل ويحاصرهم، ولم يلق الانقلابيون اي مناصرة من الدول العربية لاستعجالهم، لا سيما من مصر ومن المعارضة اليمنية هناك والتي كان لها دور، في معارضة الامام يحيى، وفي انقلاب سنة 1948 استطاع البدر الاتصال بمصر والسعودية وكسب تأييدهم، واستطاع الامام احمد مرة اخرى بدهائه أن يقلب الموازين، حيث اعدم من اعدم، فكان للإمام احمد وابنه ولي العهد "البدر" دور في القضاء على انقلاب الضباط الأحرار اليمنيين عام 1955⁽¹⁾.

(3-3-6) اليمن قبل ثورة 1962 الأيلولية

لجأ الإمام احمد وولي عهده "البدر" في أواسط الخمسينيات إلى تقوية العلاقة مع المعسكر الاشتراكي، ومصر والسعودية للحصول على الدعم المعنوي والعسكري، ولامتصاصهم انقلاب سنة 1955 بتحالفه مع عبد الناصر، حيث عقد حلف صداقة مع الاتحاد السوفيتي وبدأت السفن الروسية تصل اليمن، محملة بالأسلحة والمساعدات، وأرسل ابنه البدر إلى عواصم بعض الدول الاشتراكية لعقد اتفاقيات عسكرية واقتصادية، واعتراف اليمن بجمهورية الصين الشعبية، كما وقع الإمام على الحلف الثلاثي في مدينة جدة بينه وبين الملك سعود والرئيس عبد الناصر، كما حصل على الدعم

¹ محمد البدر حميد الدين: دوره في القضاء على انقلاب الضباط اليمنيين عام 1955، <http://www.marefa.org>

العربي لمواجهة الإنكليز وتعزيز نظام حكمه وخلال هذه الفترة تعاضم دور المقاومة ضد الامام في اليمن⁽¹⁾.

بدأت خطوات وإجراءات اتخذها النظام الحاكم، لتوسيع علاقات اليمن الاقتصادية الخارجية وبالتالي انتعاش محدود في الحياة الاقتصادية والسياسية للبلاد، وكان الانتعاش واضحا في المدن ولم يصل المناطق الريفية تقريبا، وتنشيط الصلات الاقتصادية الخارجية والسياسية لليمن، أدى إلى زيادة الوكالات الأجنبية في البلاد، وبالتالي زيادة عدد العاملين في اليمن، ونمو الأعمال العمرانية، ونمو فئة المثقفين العسكريين بشكل قوي، ودفعهم إلى إجراء التغييرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وبروز حركة التحرر الوطني في الشرق، والاتجاهات الديمقراطية المعادية للإقطاع، وأفكار الاشتراكية العربية" والوحدة العربية والبعث القومي، وفي النصف الثاني من الخمسينيات تسربت هذه الأفكار إلى عدن ثم انتشرت في اليمن، فتكونت المعارضة من المثقفين الجدد والبرجوازية التجارية، وهكذا ساعد ظهور قوى اجتماعية جديدة في اليمن، وتيارات سياسيه، وفي نفس الوقت الذي كانت فيه هذه القوى والتيارات، واسعة الانتشار في البلدان العربية، وتشكيل حركة معارضة جديدة الأمر الذي أدى إلى انتقال المعارضة السياسية لنظام الأئمة إلى داخل اليمن. إن انقسام الأحرار في عدن والقاهرة كان تعبيرا عن الأزمة التي تعانيها منظمة الأحرار اليمنيين في المرحلة الجديدة من تطوير حركة التحرير الوطنية في جنوب شبه الجزيرة العربية وفي العالم العربي، وأدى انقسام الأحرار اليمنيين إلى انتقال مركز الحركة المناهضة إلى داخل اليمن وذلك ابتداء من النصف الثاني للخمسينيات، حيث توترت الأوضاع السياسية الداخلية في اليمن، وشهدت البلاد الانتفاضات والتمردات التي قام بها الجنود والقبائل والفلاحين سنة 1957 وسنة 1959، فإجراءات الإمام احمد أدت إلى انتشار سخط وتذمر الشعب، حيث عمت الانتفاضات والاضطرابات

¹ عبد الله أحمد ابن أحمد : أهمية الجنوب العربي الإستراتيجية في الصراع البريطاني اليمني

في مختلف المناطق اليمنية، وبين محاولة الإمام احمد للتوصل إلى اتفاق مع مشايخ القبائل الزيدية وزيادة الضرائب، وثقل الأعباء على الفلاحين حيث الانتفاضات من جديد، تمردت قبيلتين بكيل وخولان فدعاهم الإمام إلى التفاوض لكنهم رفضوا.

ويتضح من كل ما تقدم بأن طبقات وفئات المجتمع اليمني كانت معارضة للإمام والأسرة الحاكمة قبيل سنة 1961 فأنزلت القبائل الزيدية الشمالية ضربتها القوية للإمام ومكانته، باعتبار سياسته خروجاً عن المبادئ التقليدية للحكم فتطورت كراهية الشعب لأسرة حميد الدين الحاكمة وبدأت العمليات تعبيرا عن السخط و الرفض لهذا الوضع القائم وتزايدت الأخطار المهددة لنظام الإمام احمد، وعملت الأسرة الحاكمة على تناسي خلافاتها و توحيد قواها، ولوقف التذمر السياسي في البلاد حاول الإمام أمام الرأي العام طرح مسألة تحديد ولي عهده فظهر النزاع على العرش وانتشرت الإشاعات بتنازل احمد عن العرش لأبنة البدر وإشاعة لأخيه الحسن ووقف إلى جانب الحسن القوى الرجعية المحافظة المرتبطة مصالحها بنظام الإمامة ووقوف السعودية إلى جانب الحسن للحفاظ على الامتيازات السعودية، وبروز العلاقة السيئة بين الحسن والبدر لوقوف الحسن وتعاطفه مع عبد الناصر أضف على ذلك استغلال الحسن علاقاته مع أمريكا لتقوية وزيادة عدد أنصاره، وخوفاً من انهيار الإمامة وقف احمد إلى جانب البدر وبتدهور العلاقات بين الإمام احمد وحكومة عبد الناصر حيث أعلنت حكومة الجمهورية العربية المتحدة إلغاء اتفاقية الدولة العربية المتحدة و بدأ واضحا تأثير العناصر المحافظة على الحياة السياسية للبلاد، وإعلان الإمام احمد الأمير محمد البدر ولياً للعهد، بدأت المعارضة من قبل أنصار الحسن، وتعاطم القوى المعادية للامبريالية ونظام الإمام، ومن بين هذه المنظمات برزت "منظمة الضباط الأحرار وعلى رأسها عبد الله جزيلان وعلي عبد المغني، وتميزت بالعمل السري الصارم"⁽¹⁾.

¹ البحر: مصدر سابق، ص 102

ويرى الباحث أن منظمة الأحرار اليمنيين لم تفلح في القضاء على نظام الإمامة و بالتالي غياب دورها القيادي في حركة النضال ضد الإمام مهد لقيام ثورة أيلول بزعامة عبد الله السلال تتويجا لنضال الحركة الوطنية المعاصرة، شارك في تفجيرها بجانب الضباط الأحرار الكثير من رجال القبائل والعلماء والمتقنين والضباط الطلاب، وفئات الشعب وقطاعاته لتغير الواقع اليمني في جميع مجالات الحياة، وتمثلت أهدافها في:

1- التحرر من الاستبداد والاستعمار، وإقامة حكم جمهوري عادل، وإزالة الفوارق بين الطبقات.

2- بناء جيش وطني قوي لحماية البلاد.

3- رفع مستوى الشعب اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وثقافيا.

4- إنشاء مجتمع ديمقراطي عادل، يستمد أنظمته من روح الإسلام.

5- العمل على تحقيق الوحدة الوطنية.

احترام موثيق الأمم المتحدة والمنظمات الدولية، وإقرار السلام العالمي.⁽¹⁾ مات الإمام احمد وغادر محسن العيني القاهرة بعد يوم أو يومين إلى دمشق، ومنها إلى بغداد، حيث ترتيب لقاء مع اللواء عبد الكريم قاسم، فذكر لي محسن العيني، أن ثورة قامت في اليمن، وحدثني عن ثورة العراق، والخلافات المؤسفة التي حصلت، ونصح اليمنيين أن يوحدوا صفوفهم، وعدم السماح للخلافات أن تفرقهم مهما تكن الأسباب، ووعدهم بدعم العراق للثورة اليمنية والاستعداد لتقديم المساعدات⁽²⁾.

(3- 3- 8) انتصار ثورة 26 أيلول 1962 وقيام الجمهورية العربية اليمنية:

مع اختفاء آخر ليل الخامس والعشرين من أيلول، وظهور فجر السادس والعشرين من أيلول، كانت اليمن جميع اليمن تنتظر على أحر من الجمر، ميلاد فجر ويوم جديد، ففي صبيحة هذا اليوم

¹ هدف ثورة 26 سبتمبر : www.almotamar.net/may/showdetails

² محسن العيني: خمسون عاما في الرمال المتحركة(قصتي مع بناء الدولة الحديثة في اليمن) دار الشروق ، القاهرة، ط1، 2001، ص45

نجحت طلائع حركة الضباط الأحرار في ضرب قصر البشائر بصنعاء، على رأس الإمام البدر احد رموز الطغيان والفساد، وبدأت الإذاعة تعلن، ميلاد الجمهورية العربية من صنعاء، حيث فجر البيان الأول طاقة الجماهير اليمنية المدفونة، والتي اندفعت إلى الشارع، تحيطها فرحة مليئة مستبشرة بميلاد فجر جديد، هرب الإمام البدر مع انتهاء حكمه وآل بيته من الأمراء، إلى الحدود الشمالية يحتمي بالنظام الملكي السعودي، ويعد العدة من جديد للعودة إلى كرسي الإمامة، في صنعاء معتمدا على بعض قبائل الشمال التابعة له، محملا بالدعم المالي والمعنوي والعسكري، من آل سعود في الشمال والإنكليز في الجنوب عبر سلاطين المحميات، وكان الخوف يسود الحلف الثلاثي - الأمامي اليمني، والملكي السعودي، والاستعماري البريطاني، فما يهم هذا الحلف في تلك اللحظة هو عودة الأمور إلى مجاريها إلى ما كان عليه قبل السادس والعشرين من أيلول، مثلما حدث عند قيام حركتي سنة 1948 وسنة 1955، وأشارت الصحيفة الفرنسية آنذاك، إنهاء النظام الملكي في اليمن سيحدث الانزعاج في جميع أنحاء الجزيرة العربية، كذلك المحميات البريطانية والمملكة العربية السعودية، ولكن فات هذا الحلف ومشروعاته لإسقاط الثورة مجموعة من العوامل، والتي أدت إلى نجاح هذه الثورة ومنها:

- احتضان الجماهير اليمنية للثورة وطلائعها، فتدفقت الجماهير من كل طرف اليمن من الشمال والجنوب، ومن كافة فئات الشعب تعلن تأييدها للثورة.

- الوطن العربي: تغيرت معالمه منذ ثورة سنة 1952 في مصر العربية، حيث مدت يدها منذ اللحظة الاولى مع ثورة الشعب اليمني، فقيام ثورة أيلول كانت مصر بقيادة جمال عبد الناصر السند العظيم لهذه الإرادة والدعم الأخوي، فكان النظام المصري علاقة بارزة في مسيرة التحرر الوحدة العربية.

- امتزاج الشعب اليمني بكل أطيافه في الثورة، فكان يجمعهم الهم اليمني والقومي الواحد وهدفهم التخلص من فساد حكم الأئمة وطغيانهم، وجبروت الاستعمار وقسوته.

- البعد الدولي: حيث لعبت الحرب الباردة بين القطبين دوراً، مؤثراً في الأحداث الجارية على أرض اليمن، فسارع الاتحاد السوفييتي بالاعتراف والتأييد ودعمه للثورة، بينما وقفت الولايات المتحدة إلى جانب السعودية ضد الثورة ولم تعترف بها إلا بعد شهر من قيامها وبرغم التناقضات التي أرهقت مسيرة الثورة، وأعاقت تقدمها إلا أن الثورة استمرت في طريقها رغم العثرات، وان تأخرت كثيراً في تحقيق مرادها، ونتيجة لركوب الكثيرين من أصحاب المصالح موجة الثورة الوطنية، حيث ظهر في الأفق جمهوريين يحاولون قيادة السفينة جناح قومي يؤمن بالمبادئ العصرية وتطوراتها، ليتلاءم مع الواقع اليمني واحتياجاته الوطنية والقومية، وجناح يمني محافظ يرفض التطورات التي تحاول الثورة إجراؤها في المجتمع⁽¹⁾.

3-3-9) السياسة السعودية أثناء الحرب الأهلية باليمن الشمالية 1962 _ 1967

بانقلاب سنة 1962 الذي أطاح بالإمام محمد البدر، كانت مرحلة تاريخية هامة بالنسبة للعلاقات السعودية اليمنية، فبموجب هذا الانقلاب أصبحت جمهورية اليمن أول دولة غير ملكية في شبه الجزيرة العربية، وطلبها للمساعدة المصرية آنذاك لوجود قوات عسكرية على الحدود السعودية لأقوى الدول العربية في ذلك الحين، وأعلن عبد الناصر الحرب المفتوحة على نظم الحكم الرجعية العربية، وأصبحت اليمن الشمالية منذ عام 1934 تمثل أكبر تهديد أمني للسعودية، وأصبحت سياسة السعودية تقوم على التخلص من الوجود العسكري المصري في اليمن الشمالية، واستعادة النظام الملكي في اليمن الشمالية، وتحقيق هذا الهدف اثر على علاقاتها مع اليمن الشمالي والجنوبي في تلك المرحلة ويعود توتر العلاقات بين السعودية واليمن قديماً وانتصار السعودية على قوات الإمام

¹ العبدلي: المصدر السابق، ص31

في تلك الفترة، حتى في حكم الإمام احمد بقي التوتر موجودا رغم الصداقة الظاهرية بينهم، بينما لم تأخذ السعودية موقفا من انقلاب سنة 1955 ضد احمد، بل باركته لتدخل مصر آنذاك.

التدخل المصري ورد الفعل السعودي:

لا يوجد أي شك في معرفة مصر المسبقة ودعمها للانقلاب الذي أطاح بالإمام محمد البدر وانفصال سوريا من الوحدة، وبحث عبد الناصر عن اي فرصة لكسب القوة وضرب أعدائه الرجعيين الإقطاعيين حسب وصفه، تلك العناصر التي حملها مسؤولية فشل الوحدة العربية، وبانقلاب احمد على عبد الناصر وسخره من الاشتراكية والوحدة العربية، فجعل اليمن هدفا رئيسيا لخصومه من المصريين، والدليل على ذلك تدخله العسكري لمساندة ثورة سنة 1962، فكان الوجود المصري في اليمن يمثل تهديدات عديدة على السعوديين، منذ عام 1962 قامت الطائرات والسفن المصرية بغارات هجومية على القواعد الملكية اليمنية في الأراضي السعودية، فتوترت الامور بينهما وخوف السعودية آنذاك من رد فعل الولايات المتحدة الأميركية التي كانت حليفهم، واعترفهم بالنظام الجمهوري في اليمن، مقابل انسحاب مصر من اليمن إذا توقف التدخل السعودي، واستمرت النزاعات السعودية المصرية، وانقسام الأسرة الملكية السعودية على نفسها في ذلك الحين، وتدخل أميركا وبريطانيا حيث أعلن فيصل شروطه لقبول الحل السياسي، وبدأت أحداث الحرب الأهلية في اليمن، فكانت السعودية أثناء الحرب الأهلية علاقات من خلال عملائها ومع القبائل، واستطاعت من خلالها تقوية نفوذها، وتوجيه سياسية الحكومة من اليمن الشمالي لصالحهم، وكان هدفها طوال هذه المدة منع أي نفوذ معاد في اليمن الشمالي وإخراج المصريين، واستعادة النظام الملكي في اليمن⁽¹⁾.

¹ جرجيري جويس: العلاقات اليمنية السعودية بين الماضي والمقبل، مديولي، القاهرة، ط 1، 1993، ص 94

(3-4) النظام السياسي "نظام الحكم" في اليمن الشمالي:

ورث النظام الجمهوري عبئاً ثقيلاً من النظام السابق، في جميع المجالات واولى هذه المجالات كانت الدولة نفسها، وحتى قيام الثورة في سنة 1962 كان شكل الدولة ونظامها يعود قروناً إلى الوراء، فسبق وان تحدثنا بالتفصيل عن نظام الدولة قبل الثورة وتبين أن ليس هناك ما يتعلق بنظم الدولة الحديثة من شيء فيها، فلا وجود لمؤسسات الدولة تقريبا ولا حتى تشريعات من أي نوع، ولا حتى فصل بين السلطات فقد كانت الدولة تتمحور في شخصية الإمام، وهو الحكومة، فكان على النظام الجمهوري ان يبدأ، من لا شيء تقريبا في بناء الدولة اليمنية المعارضة، دولة المؤسسات والتشريعات والفصل بين السلطات⁽¹⁾.

(3-4-1) في الفترة من قيام الثورة وحتى صدور الدستور الدائم عام 1964م

والتي بدأت بتفجير الثورة ضد الحكم الإمامي في 26 أيلول سنة 1962 معلنة الأهداف التي قامت من أجلها، وقد أعلن في اليوم التالي تشكيل مجلس قيادة الثورة الذي اصدر اول اعلان دستوري له في 3 تشرين الأول 1962، مشتملا على الأسس والمبادئ التي سوف تمشي على طريقها قيادة الثورة، ثم صدر بعد ذلك الدستور المؤقت عام 1963 كمنهج أوسع لحكم البلاد، واخيرا وفي نهاية هذه المرحلة صدر الدستور الدائم عام 1964م، حيث تميزت الوثائق التي صدرت فيها سيطرة العسكريين على رئاسة الدولة، وتجسد ذلك بعد قيام الثورة "بمجلس قيادة الثورة" وبعد ذلك في شخص قائد الثورة المشير عبد الله السلال، الذي انتخب رئيسا للجمهورية وبالرئاسة الفردية التي تجسدت في دستور 1964م، والاتساع في سلطات رئيس الدولة، لاقترابه من الدستور المصري سنة 1956 وفيما يلي النظام الدستوري لرئيس الدولة في كل وثيقة صدرت في تلك المرحلة.

¹ قائد الشرجي: القرية والدولة في المجتمع اليمني، دار التضامن للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 1990، ص 251

(3-4-2) دستور سنة 1962

حيث اشتملت المادة الأولى منه على أهداف الثورة، وبقيت المواد تضمنت كيفية إدارة شؤون الحكم خلال الفترة الانتقالية ومدتها (5) سنوات:

لم يحدد الإعلان الدستوري طريقاً للتولية، لأن أعضاء مجلس قيادة الثورة الذي أعلن عن تشكيله يوم 27 / 9 / 1962م هو الذي أصدر هذا الإعلان، وهو القائم، على تنفيذه حتى إنهاء المرحلة الانتقالية، حيث المدة المحددة لانتهائه (خمس سنوات)، حيث تلاه دستور مؤقت وطبقا له شكل مجلس رئاسة جديد.

اما السلطات: اتسم الاعلان الصادر عقب الثورة بالطابع الثوري، فالسيادة العليا لمجلس قيادة الثورة يباشرها بما يتفق وحماية الثورة، ويحقق اهدافها، والتدابير المناسبة للثورة والنظام القائم وتعيين الوزراء وعزلهم، فحل مجلس قيادة الثورة حمل رئيس الدولة بصفة مؤقتة، والسلطة التنفيذية أسندت لمجلس الوزراء، ونصت تولى مجلس الوزراء والوزراء اعمال السلطة التنفيذية اما السلطة التشريعية فكانت مهمة المجلس الوطني، وفقا للمادة التاسعة من مجلس قيادة الثورة ومجلس الوزراء.

(3-4-3) دستور ابريل المؤقت سنة 1963م

صدر هذا الدستور عقب الاعلان الدستوري، للحاجة إلى منهج اوسع لحكم البلاد، حيث وجود مجلس الرئاسة حيث ادخل فيه بعض القيادات المدنية لتوسيع قاعدة المشاركة في صنع القرار، والمجلس ايضا مختص بالوظيفة التشريعية إلى جانب مشاركته لرئيس مجلس الرئاسة لوظيفة رئاسة الدولة، واعطيت سلطة التنفيذ للمجلس التنفيذي "مجلس الوزراء"، وبالرغم من ان الرئاسة كانت جماعية، الا ان سلطة رئيس المجلس كانت واضحة وبارزة، اما مدة توليه رئيس واعضاء مجلس الرئاسة تنتهي بانتهاء الدستور المؤقت ووضع دستور دائم للبلاد، وعند غياب رئيس

الجمهورية يتولى الأمر نائب الرئيس وإبرام المعاهدات وإعلان الطوارئ، والقوانين والقرارات، وتعيين النواب وأعضاء المجلس التنفيذي⁽¹⁾.

(3-4-4) وفي 27 أبريل سنة 1964 صدر الدستور الدائم للجمهورية العربية اليمنية:

والذي ألغى القرار الرئاسي سنة 1964 بشأن تنظيم السلطات، وتحليلنا لهذا الدستور نستدل على المساومة الجديدة بين أنصار السلال ومعارضيه ضمن المعسكر الجمهوري، وأعلى جهاز للسلطة هو مجلس الشورى الذي انشئ من قبل القمة الإقطاعية القبلية، ولأعضاء المجلس الرقابة على أجهزة السلطة التنفيذية وإقرار القوانين والموازنة للبلاد، ورفع التوصيات للحكومة، أما وظائف المجلس فكانت ضيقة ومحدودة، والرئيس يعقد ويحل المجلس ويعين رئيس المجلس ونائبه، ولم يحدد الدستور كيفية تركيب المجلس ونظام تعيين أو انتخاب أعضائه، حيث أعطى الرئيس صلاحيات مطلقة وفقا لرغباته، واحتفظ الدستور بسلطات واسعة لرئيس الجمهورية، فهو الذي يحدد السياسة الداخلية والخارجية للجمهورية العربية اليمنية، ويصدر القرارات، وتعيين نواب الرئيس ورئيس الوزراء وأعضاء الحكومة، وهو القائد العام للقوات المسلحة ورئيس مجلس الدفاع وتشكيل القوات المسلحة من صلاحيات الدولة⁽²⁾.

يرشح مجلس الشورى رئيس الجمهورية، بناء على اقتراح ثلث أعضائه على الأقل ويتم انتخابه إذا حصل على أغلبية الثلثين، ومدة ولايته "خمس سنوات" وقابل للترشيح مرة أخرى أما السلطة التنفيذية فبيد رئيس الجمهورية رئيس الدولة، والسلطة التشريعية متمثلة في مجلس الشورى تعين من قبل رئيس الجمهورية، والتشريع "القانون" من اختصاص البرلمان "مجلس الشورى" ولرئيس الجمهورية سلطة إعداد ووضعه "بالاقتراع".

¹ فاضل أحمد السنباني: النظام الدستوري لرئيس الدولة في الجمهورية اليمنية، ص 10

² الشرجي: المصدر السابق، ص 151

أما فترة صدور الدستور الدائم الأول عام 1964 وحتى صدور الدستور الدائم الثاني سنة 1970م وتمتاز هذه المرحلة، بعكس سابقتها بأخذها بالرئاسة الجماعية، ومشاركة المدنيين في الحكم "رئاسة الدولة"، وانفرادهم بها فيما بعد، والاتجاه نحو النظام البرلماني الذي يجعل السلطة الفعلية والمؤثرة للوزارة وليس لرئيس الدولة، حيث صدر في هذه المرحلة دستوران مؤقتان: الأول سنة 1965 والثاني في سنة 1967.

أما دستور سنة 1970 فمع احتفاظه بالرئاسة الجماعية، خالفها في الأخذ ببعض سمات النظام الرئاسي وزاد من سلطات المجلس الجمهوري، مع إبقائه على ثنائية السلطة التنفيذية ووجود علاقة تعاون بينها وبين مجلس الشورى، وتضمنت نصوصه تفصيلاً أكثر. وأخيراً شهدت هذه الفترة صدور دستورين دائمين وثلاثة دساتير مؤقتة وستة إعلانات دستورية، في الجمهورية العربية اليمنية⁽¹⁾.

ويرى الباحث أن ثورة أيلول/ أيلول شكلت أهم منعطف في تاريخ اليمن وأول انجاز حقيقي نحو توحيد الوطن المجزأ وبناء الدولة اليمنية الواحدة على كامل ترابه فكانت الثورة وحدوية في أبعادها وأهدافها، وجسدت الترابط الحقيقي بين جماهير الشعب اليمني في الشمال والجنوب، ومن أهم منجزاتها أيضاً تحويل الشطر الشمالي المستقل فور تخلصه من الاستبداد إلى قاعدة انطلقت منها، القوى الوطنية لمحاربة الاستعمار، وقيام النضال المسلح والمنظم ومن خلالها انبثقت ثورة 14 تشرين الأول لتحرير اليمن الجنوبي من الاستعمار وهذا ما سأحدث عنه بالتفصيل في المرحلة القادمة من رسالتي هذه.

¹ السباني: المصدر السابق، ص28

(3-4-5) القبيلة والنظام السياسي في اليمن:

تعرف القبيلة على أنها مجموعة بشرية متضامنة، تشعر بانتسابها إلى أصل قرابي مشترك تجمعها ثقافة، وأعراف ومصالح مشتركة، تسيطر على ارض محددة غالبا وتشكل تنظيما اجتماعيا وسياسيا واقتصاديا وعسكريا واحدا.

أما الدور السياسي للقبيلة، فهو مجموعة الأفعال والإجراءات التي تمارسها القبيلة عبر ممثليها "مشايخها" للوصول إلى السلطة السياسية، أو التأثير على صانعيها بهدف تحقيق أهداف ومصالح القبيلة وزعمائها⁽¹⁾.

أن القبيلة لم تكن دخيلة على المجتمع اليمني، بل عنصر فاعل ورئيسي في جوهر وصلب التكوين الاجتماعي والثقافي، وتعتبر بمثابة جماعة ضغط ممتدة تؤدي دورا أساسيا ومؤثرا في المعادلة السياسية اليمنية وفي النسيج الاجتماعي والثقافي والاقتصادي للمجتمع وخلال الحكم العثماني المنقطع لليمن، استغلت القبيلة وعصبيتها أسوأ استغلال خلال تاريخ اليمن الطويل، فلم يستطع العثمانيون فرض سيطرتهم على المناطق الجبلية التي تسكنها القبائل الشمالية القوية، وبخروج الاحتلال العثماني من اليمن وتولي أسرة حميد الدين الحكم وبدء صفحة أخرى من تاريخ اليمن المعاصر، حيث الانغلاق والتخلف والقهر حيث ارتفعت المظلم واشتدت ثورات القبائل المختلفة بحثا عن العدل، وحاولت القبائل بتمرداتها أن تدخل الحكم، لكن الأئمة بدورها استغلت العصبية وروح الفرقة بين القبائل حيث أفضلت ثورة الأمامية الدستورية، بقيادة آل الوزير وحركة الإخوان المسلمين في مصر.

ويرى الباحث أن الثقافة السياسية الغالبة على أفراد القبائل اليمنية، كانت وليدة البيئة التي فرضها الاحتلال العثماني لليمن، وسياسة العزلة من قبل الأئمة، أضف على ذلك التخلف

¹ محمد محسن الظاهري: الدور السياسي للقبيلة في اليمن 1962-1990، مدبولي، القاهرة، ط1، 1996، ص17

الاقتصادي والاجتماعي والقهر السياسي والثقافي، ساعد على تثبيت القبيلة واستمرارها وانتعاش العصبية والنزعات الطائفية والمذهبية، فاخفت روح المشاركة والعدالة والحرية والمساواة والإبداع.

ويرى الباحث أن بثورة أيلول/ أيلول انتقلت اليمن إلى مرحلة ثورية جديدة عبر قواها الوطنية التحديثية في إطار المؤسسة العسكرية، ومع بدايات فترة الجمهورية دخلت الثورة النفق المظلم في إطار الصراع بين القوى التحديثية والقوى التقليدية، حيث دعمت بعض القوى الإقليمية والدولية التيار القبلي المحافظ، لاستمرار العنف الداخلي ولعدم خروج اليمن في الماضي المظلم، فتزايدت القوة والنفوذ السياسي والعسكري والقبلي منذ عام 1962، وارتباط هذه القبائل ببعض الدول المجاورة، شكل عامل قلق للدولة وخطرا هدد السيادة الوطنية والاستقرار السياسي في البلاد، فالتجمعات القبلية التي كانت معزولة فوق قمم الجبال، تسعى لبقائها بعيدا عن السياسة، فجأة وجدت نفسها في بداية العقد السادس من القرن العشرين مشاركة وبفاعلية في قلب الحدث السياسي، فقفزت إلى السلطة واستولت على الدولة وفرضت ممارساتها وقيمها القبلية التقليدية على أجهزة الدولة الحديثة، فبدلا من نجاح الدولة في عصره القبيلة نجحت مؤسسة القبيلة في احتواء الدولة، ووقف عجلة التقدم بمساعدة خارجية، فتارة بالصدام الدموي مع الدولة وتارة بقيادتها للدولة بنفسها، ففقدت الدولة اليمنية الوليدة من رحم الثورة دورها في تطبيق القانون، وخلق هوية واحدة تحتوي جميع الهويات الضيقة⁽¹⁾.

لقد كانت القبيلة - وما تزال - عامل التأسيس والهدم، في الوقت نفسه وبخصوص الدولة فهي بذرة الحياة لها وجرثومة موتها في آن معا، على قاعدتها تتأسس وتقوم ومعها أو بها تسقط، فالتاريخ السياسي للعرب لا يمكن تفهمه جيدا إلا من خلال التعمق الدقيق في ظاهرة الدولة -

¹ سمير العبدلي : ثقافة الديمقراطية في الحياة السياسية لقبائل اليمن، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، ط 1، 2007، ص 83

القبيلة، سواء من حيث فهم آليات السلطة الحاكمة، أو آليات الكيان العام للدولة، أو التفاعل الأساسي بين الجانبين.

وفيما بعد سيرى الباحث أن الدولة العربية الحديثة ليس لها مع القبيلة، غير ثلاثة خيارات: (1) قمع القبائل الداخلة في تكوينها (2) تحالف أو توافق سياسي فيما بينها بقيادة عشيرة منها أو أكثر (3) تأسيس المجتمع المدني الحديث القادر على تذويب العصبية القبلية وأشكالها الطائفية والمذهبية ودمج المواطنين في كيان الدولة⁽¹⁾.

(3 - 4 - 6) الدور السياسي للقبيلة قبل و بعد ظهور الإسلام :

قبل ظهور الإسلام كان للقبيلة دورا سياسيا بارزا، فيشير المؤرخون إلى أن الدول اليمينية في كثير من المراحل كانت من صنع الجماعة القبلية، فالجماعات القبلية قديما أدت دورا مهما في تكوين الدولة أو سقوطها مثل (معين وسبأ وحمير)، لأن أساس تلك الدول كان من الاتحاد القبلي فالزعامات والوحدات القبلية كانت تلجأ إلى التمرد وإعلان العصيان على الدولة والسلطة المركزية كلما أحست بتنامي قوتها ونفوذها، أو بزوال المنفعة والمصلحة من ارتباط القبيلة بالدولة بعد ظهور الإسلام لم يشهد اليمن قلاقل خطيرة، باستثناء فتنة الأسود العنسي في نهاية عهد الرسول (ص)، وسرعان ما انخرط اليمنيون في حركة الفتوحات الإسلامية... إلخ، وفي عهود الخلافة الراشدة والدولتين الأموية والعباسية ظلت أوضاع الجماعات القبلية في اليمن كما كانت، فالمناطق القبلية حيث استعانت الدول المتعاقبة بزعماء القبائل في إدارة شؤونها المحلية، وبقيت الأحوال فيها وفق النظام القبلي المعهود، حيث كانت المناطق القبلية تحكم نفسها تحت زعامة رؤساء العشائر والقبائل القوية⁽²⁾.

¹ محمد جابر الأنصاري: التأزم السياسي عند العرب وسوسيولوجيا الإسلام، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2، 1999، ص91
² الدور السياسي للقبيلة بعد ظهور الإسلام، <http://www.najran999.com/vb/showthread.php?t=11751>

أدت التطورات السياسية في اليمن، ولا سيما بعد ضعف الدولة العباسية وبدء ظهور الدول اليمنية المستقلة، إلى تنامي نفوذ الزعماء القبليين المحليين وخاصة عند اشتداد الصراعات على السلطة بين زعماء ومناصري الطوائف الدينية المختلفة بعضهم بعضا وغيرهم، بسبب محاولات فرض نظام شمولي محل النظام القبلي مما كان يؤدي إلى تدمير الفلاحين وثورتهم على الدولة، لذلك تميزت الحياة السياسية في اليمن بعدم الاستقرار والاضطراب السياسي، وادي ذلك إلى ظهور النزوع الاستقلالي لدى الجماعات القبلية المحلية، وساعد على ذلك الظروف الجغرافية الصعبة والعوامل الاجتماعية والمذهبية .

وفي عام (897 م) جاء الإمام الهادي يحيى بن الحسين إلى اليمن قادما من المدينة المنورة عن طريق بعض زعماء القبائل اليمنية من (قبيلتي حاشد وبكيل)، حيث الفوضى وعدم الاستقرار وضياح الحقوق، وكانت قبائل المناطق الشمالية الشرقية (حاشد وبكيل) التي تنتمي لقبلة همدان بن زيد (والمعروفة بولائها للعلويين تاريخيا منذ تأيدهم الإمام (علي بن أبي طالب)، ولذلك يمكن القول أن مساندة القبائل كانت تقوم على أساس قوي من الاعتبارات الدينية اليمنية، والتعاطف مع (أل البيت) ومنذ ذلك الحين تعزز الدور السياسي للقبائل اليمنية بقوة، وخاصة في المناطق الشمالية والشرقية ، حيث ظلت دولة الأئمة الزيدية تعيش في حدودها وتمتد فيها أحيانا وتكتمش أحيانا أثناء العهد الأول لدولة الأئمة، وظلت هذه القبائل (حاشد وبكيل) تلعب دورا سياسيا وعسكريا طوال عهد الإمامة الزيدية حتى سقوطها النهائي عام 1962 م⁽¹⁾.

في المرحلة الأولى من الوجود العثماني في اليمن في القرن العاشر الهجري، لام يستطع العثمانيون ضمان الاستقرار والأمن في البلاد بسبب ممارسات بعض الحكام والولاء ضد المواطنين، مما مهد لقيام ثورة ضدهم بقيادة الإمام القاسم بن محمد عام (1045 هـ)، وقد لقيت

¹ ثلاثية الدولة والقبيلة والمجتمع المدني، <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=62972>

هذه الثورة استجابة قوية من قبل بعض القبائل في المناطق الشمالية الشرقية بين صنعاء وصعدة، بل إن القبائل هي التي طالبت الإمام القاسم بالتمرد، وقام رؤساء القبائل بدعوة الإمام للهجوم على العثمانيين بسبب تدميرهم من ممارسات ولائهم، بل وأرسل زعماء القبائل أبناءهم إلى الإمام كرهائن لديه لتأييد ولائهم واستعدادهم للقتال معهم، ونجحت ثورة الإمام القاسم في إلحاق الهزائم بالجيش العثمانية.

استقرت الأمور في اليمن بعد جلاء العثمانيين لقرنين من الزمن، لكن الصراع عاد من جديد بين المتنافسين على الإمامة، وعمت الفوضى من جديد، وضعفت سيطرة الدولة على أجزائها، وفي هذه الفترة نجحت بريطانيا في احتلال عدن عام 1839 م، الأمر الذي شجع عودة الاهتمام العثماني باليمن من جديد عام 1849 م، لكن نفوذه انحصر في الساحل التهامي بعد فشلهم في إحكام سيطرتهم على صنعاء، وبسبب تجدد الخلافات بين المتنافسين على الإمامة تقدم العثمانيون نحو الشمال وسيطروا على صنعاء، لكن المناطق الشمالية ظلت متمردة عليهم، وبمبايعة الإمام محمد بن يحيى حميد الدين بالإمامة بدأ بمحاربة العثمانيين، واستعان بقبائل (حاشد وبكيل) ومساندة قوية من كبير (أل الأحمر) وزعيم حاشد، حيث اشتبك الإمام ورجال القبائل مع العثمانيين، لكن الطرفين لم يستطيعا فرض هيمنتها على بعضهما، وبعد وفاة الإمام المنصور (محمد يحيى حميد الدين) ولى الإمامة من بعده لابنه الإمام يحيى حميد الدين بدعم قبلي كبير، حيث واصل الإمام يحيى أعمال الحرب ضد العثمانيين مستعينا بالقبائل، فنجح في الاستيلاء على مدن مهمة، وبعد صراعات ومفاوضات دخل الإمام صنعاء عام 1905 م، لكن الدولة العثمانية لم توافق على الصلح، وعادوا من جديد إلى صنعاء، وبعد المناوشات والمواجهات بين القوات التركية وبين القبائل اليمنية، وبسبب الخسائر الفادحة التي لحقت بالأتراك تم التوصل إلى اتفاق (دعان) عام 1911 م⁽¹⁾.

¹ الدور السياسي للقبيلة قبل ظهور الاسلام ، <http://forums.ibb7.com/ibb2619.html>

(3 - 4 - 7) دور القبيلة في الحياة السياسية خلال فترة حكم المملكة المتوكلية اليمنية (1918)

(1962_)

تعد البنية القبلية من أهم السمات الرئيسية التي تتميز بها البنية الاجتماعية في المجتمع اليمني، حيث ظلت القبيلة عبر التاريخ جزء لا يتجزأ من المفهوم العام للأمة والمجتمع اليمني، ولعبت دوراً سياسياً فاعلاً في الحياة السياسية اليمنية، وتمتعت في كثير من الأحيان بنفوذ كبير واستقلالية تامة عن أي سلطة مركزية في اليمن، بل كانت في كثير من الأحيان هي المهيمنة على الدولة والحكم، وما يعرف بدولة القبيلة الغالبة أو القوية))، وأحياناً أخرى تكون مشاركة في الحكم، والمهم أنها لم تكن مهمشة من الدولة المركزية القوية، والحقيقة أن فترة حكم المملكة المتوكلية، كانت من أهم فترات التاريخ اليمني التي خضعت فيه القبلة للدولة المركزية، وعاشت على هامش الحياة السياسية.

وبمجرد إنهاء تلك الفترة، استعادت القبلة دورها ونفوذها السياسي في العصر الجمهوري، وما زالت تحتفظ بهذا النفوذ حتى يومنا هذا، فخلال فترة المملكة المتوكلية لعبت القبلة أدواراً هامة عبر مشايخها - خلال تلك الفترة، بل إنها تحملت العبء الأكبر في قيامها وتثبيت أركانها وبسط سلطتها على مناطق اليمن كاملة، وعملت على الحفاظ على نظام حكمها، فلعبت الدور الأكبر في إفشال محاولتي قلب النظام عام (1948م، وعام 1955 م)، فقامت المناطق والقبائل وزعاماتها بكل ذلك، خدمة للسلطة المتوكلية في الوقت الذي تقوم به تلك السلطة بالسيطرة عليهم، وإبعادهم إلى خارج الحياة السياسية اليمنية، كما لا ننسى دور القبيلة البارز في تنصيب الإمام يحيى إماماً، ثم تدعيم موقفه إمام العثمانيين، والدور العسكري الذي قامت به القبلة في الحرب ضدهم والذي أدى إلى

حصوله على اعتراف العثمانيين بنفوذه الديني في اليمن، وتقاسمه الحكم معه ثم تسلمه الحكم في اليمن بعد خروجهم عام 1918 م⁽¹⁾.

لقد مرت العلاقة بين القبيلة والدولة في اليمن بمراحل متعددة، فقد كانت ركيزة الدولة في الماضي وأصبحت منافسة لها في الحاضر، وفي الماضي (البعيد) كانت القبلة في اليمن قاعدة الدولة وسندها، وفي الحاضر (القريب) ينظر البعض إلى القبيلة كأحد أهم العوائق إمام بناء مؤسسات الدولة الحديثة، وفي حالات معينة تستعين الدولة بالقبيلة وفي أحيان أخرى تتصادم معها، لم تنشأ التقاليد القبلية من فراغ وإنما كانت انعكاسا للواقع السياسي والاجتماعي ولا زالت كذلك، وعلى الرغم من تحول شكل القبيلة في اليمن من قبيلة تقوم على النسب إلى قبيلة تقوم على أسس اقتصادية واجتماعية، فإنها ظلت تحافظ على تأثيرها القوي على حياة اليمنيين⁽²⁾.

تقدم إحدى الإحصائيات عدد القبائل اليمنية ب(200) قبيلة، فعدد قبائل الشطر الشمالي سابقا ب(168) قبيلة، فيها (141) قبيلة تقطن المناطق الجبلية و(27) قبيلة في مناطق تهامة الساحلة، أما مناطق الشطر الجنوبي سابقا فتم تقديرها ب (25) قبيلة، وهي تمثل كيانا اجتماعيا وسياسيا واقتصاديا مؤطرا بخصوصيات استقلالية وسيادية تدافع عنها بكل ما تمتلكه من أسلحة وقيم حربية، ورجال مدربة، وموارد مالية، فضلا عما تحظى به من مركز قبلي عام يؤهلها للدخول في صداقات وأحلاف مع غيرها من قبائل الجوار، وهو الأمر الذي لم يكن بوسع أية قوة سياسية – تتولى حكم اليمن – تجاهله، أو التقليل من خطورته على مستقبل الدولة، تقول الدكتورة بلقيس احمد أبو إصبع: أن القبيلة في ظل ما تمتلكه من إمكانيات مادية وبشرية، يتعاظم تأثيرها على اتجاهات القرار السياسي للدولة، بفعل الولاء الداخلي للمصالح الخاصة الذي تستطيع بلورة موقف صلب، لا يهمله

¹ دور القبيلة في الحياة السياسية اليمنية خلال فترة حكم المتوكلية (1918 – 1962)
<http://www.yemen-nic.info/contents/studies/detail.php?ID=4538>

² الحكم المحلي والقبيلة في اليمن ، <http://www.26sep.net/newsweekarticle.php?lng=arabic&sid=24339>

حجم التضحية ومستواها، بقدر اهتمامه بما يترتب عنه من نفوذ اجتماعي وكسب مادي، وهو الأمر الذي ما كانت أنظمة الحكم في اليمن تتعامل معه بحذر شديد، وتضطر للاستسلام لضغوطه، أو مجازاة ذلك بمنطق وعقل كبيرين (1).

افرز التطور التاريخي للمجتمع اليمني في مطلع العصر الحديث نمطين رئيسيين من أنماط العلاقة بين القبيلة والدولة: حيث تمثل الأول في سيطرة الدولة الكاملة على القبيلة، وساد هذا النمط في المناطق الجنوبية والشرقية، وتمثل الثاني في تمتع القبيلة بقدر من الاستقلال عن الدولة، وساد هذا النمط في الهضبة الوسطى والمناطق الشمالية الغربية، حيث تمتع شيوخ القبائل بسلطة اجتماعية لمكانتهم الاجتماعية المتوارثة، غير أنهم لم ينضموا إلى الجسم السياسي للدولة، ولم يتمتعوا بقوة سياسية، فمنذ احتل الكابتن البريطاني (هينس) عدن عام 1839م انتهج سياسة قائمة على إثارة القبائل لتقتتل فيما بينها، فاتجهوا في تقسيم الجنوب والشرق اليمني إلى مشيخات وسلطنات وإمارات ودويلات، وبنييل استقلال الجنوب عام 1967م عملت دولة الاستقلال على القضاء على سلطة شيوخ القبائل، ودمجت الدويلات القبلية في دولة قومية واحدة، أما النخبة السياسية التي حكمت الشمال بعد ثورة 1962م فعمدت إلى ضم شيوخ القبائل إلى الجسم السياسي للدولة، وبعد إعادة توحيد اليمن عام 1990م تغلبت رؤية النخبة السياسية التي كانت تحكم الشمال في تعامل الدولة مع القبيلة، فتعاظم التأثير السياسي لشيوخ القبائل وتمكنوا من التأثير على مؤسسات صناعة القرار السياسي بشكل مباشر وغير مباشر (2).

بعد قراءة الندوة بعنوان (الدور السياسي للقبيلة في اليمن)، حيث تم الوصول إلى ما يلي: القبيلة ركبت الدولة وأصبحت أكثر تأثيراً على صناعة القرار، وكرست محاور النقاش لمحاولة قراءة

¹ القبيلة والدولة في اليمن (صدام التطور)، <http://www.almotamar.net/news/22278.htm>

² مشروع دراسة الدور السياسي للقبائل في اليمن،

تشخيصية للواقع اليمني المتداخل بين القبلي والمدني، والنفوذ السياسي المؤثر على قرارات الدولة، الذي طغى عليه الطابع القبلي، وظهرت القبيلة أكثر نفوذا وتأثيرا من النفوذ السياسي للأحزاب السياسية، بدليل الكثير من التوجهات الرسمية التي تتأثر بالضغوط القبلية، بينما لم تعر المطالب السياسية للأحزاب ادني اهتمام، وهو ما خلق، في رأي البعض، تداخلا بين مكونات الدولة والبنية القبلية، وبدلا من أن تحتوي الدولة القبيلة ركبت القبيلة الدولة على حد تعبير أستاذ علم الاجتماع بجامعة صنعاء الدكتور عادل الشرجبي حيث طرحت قيادات الأحزاب اليمنية في هذا المؤتمر تجاربها في التعامل مع البنية القبلية باليمن، وتباينت وجهات النظر حيال الدور السياسي والنفوذ للقبيلة اليمنية على القرار اليمني وعلى مجريات الأمور في البلاد ، إضافة إلى التداخل بين تكوينات الدولة وبنية القبيلة، حيث انتقد الأمين العام للحزب الاشتراكي اليمني الدكتور ياسين سعيد نعمان التشجيع الذي تلقاه القبيلة من قبل مؤسسة الدولة وقال يجب أن تكون الدولة محايدة ومع الجميع وذكر المتحدثين في هذا المؤتمر: إن القبيلة في اليمن أكثر صلابة من تيارات التغيير ، وبالتالي كانت الصراعات القبلية وراء أحداث 13 عام 1986 م بين أجنحة الحزب الاشتراكي الحاكم في جنوب اليمن، وأشاروا إلى أن تلك الأحداث عبرت عن فشل الحزب الاشتراكي في القضاء على المفاهيم القبلية في الجنوب، غير أن الدكتور ياسين سعيد قال بان تلك الأحداث كانت بسبب فشل كافة القضايا وتحميلها كافة المشاكل، وشدد على ضرورة النظر القبيلة في اليمن على أنها متغير تابع ومن الصعب الحديث عنها بمعزل عن النظام السياسي، وطالب النظام الحاكم أن لا ينتج العصبية أيا كانت، حتى لا تحدث شرخا في حقوق المواطنة⁽¹⁾.

يقول عبد الرحمن بن خلدون (إن الأوطان كثيرة القبائل قل أن تستحكم فيها الدولة).

¹ ندوة بعنوان : الدور السياسي للقبيلة في اليمن، http://marebpress.net/news_details.php?sid=9431

الفصل الرابع :

اليمن الجنوبي، ويشمل:

(1-4) تطور النظام السياسي في اليمن الجنوبي (التكون والسيرورة التاريخية).

(2-4) القوى الاجتماعية ودورها في بناء النظام :

1- حركات التحرر

2- القبائل

(3-4) الاستقلال .

(4-4) النظام السياسي الاشتراكي .

تعرض الباحث في الفصل السابق من الرسالة الحديث عن الاحتلال البريطاني لليمن الجنوبي (1839-1967) تحديداً، حيث تطرق الباحث للحديث عن تاريخ بدء الاهتمام البريطاني لعدن والذي يعود إلى أواخر القرن الثامن عشر، ببدء الحملة الفرنسية لاستيلاء على مصر سنة 1798، إضافة إلى أسباب أخرى تجعل عدن ذات أهمية لبريطانية، كذلك التنافس الاستعماري كما لا ننسى دور المقاومة ضد الاحتلال في تلك المرحلة، ولكن وفي الفترة 1839 أحكمت بريطانيا قبضتها على اليمن الجنوبي، لكن المقاومة اليمنية بكل أطيافها كانت مستمرة في النضال من أجل الاستقلال، فاندلاع الثورة في شمال اليمن 1962 والتي حصل فيها اليمن الشمالي على استقلاله، كانت مقدمة كبيرة إلى اتخاذ أسلوب جديد، أسلوب العمل المسلح، والتي شكلت القاعدة التي من خلالها انطلقت الثورة في الجنوب، وهذا ما سأحدث عنه بالتفصيل في هذا الفصل ابتداءً من المقاومة وأشكالها حتى الاستقلال التام .

(4- 1) تطور النظام السياسي في اليمن الجنوبي (التكون والسيرورة التاريخية)

(4- 1- 1) الجنوب اليمني : واقعه وأوضاعه :

مع بداية القرن الثامن عشر كانت الدولة القاسمية الزيدية، هي المسيطرة على شمال اليمن، أما الجنوب اليمني و عدن، والمحميات ولضعف الحكومة المركزية أصبحت المنطقة مجزأة إلى سلطنات وإمارات، وخلال حكم علي بن إسماعيل تمكنت الدولة من السيطرة على اليمن كله بما في ذلك مناطق الجنوب، لكن هذه السيطرة انحسرت بعد أربعين عاماً وانفصلت عن الدولة فعاد الاستعمار البريطاني من جديد إلى المنطقة، فاحتل جزر بريم سنة 1799، ثم عدن سنة 1839 دون أي مقاومة تذكر، مما مكن بريطانيا بسط نفوذها على باقي الإمارات والسلطنات، معتمدة على قواتها العسكرية وإلى خلافت أمراء المنطقة، كذلك ضعف الدولة العثمانية آنذاك دفعها للتنازل عن عدن للإنكليز، فلجأ الإنكليز بكل أساليبهم للسيطرة على الجنوب اليمني مستندين إلى القوة

والإرهاب، ومنطق الإغراء المادي، وسياستهم المعروفة بين القبائل (فرق تسد)، حتى تضمن التمزق والتخلف بين القبائل، كما عمدت إلى معاهدات صداقة وحماية مع رؤساء الإمارات وباشتداد نضال الشعب الهندي ضد الاستعمار البريطاني، وشعور بريطانيا بعدم سيطرتها على الهند بادرت سنة 1937 بضم عدن ومحميات الجنوب اليمني مستعمرة بريطانية، تابعة لوزارة المستعمرات وبتوقيع معاهدة الطائف بين الحكومة المتوكلية وبريطانيا، والتي نصت على تأجيل مسألة الحدود اليمنية، حتى إجراء مفاوضات تتم قبل انتهاء المعاهدة المحددة بأربعين عاماً، ويبقى الوضع كما هو حتى موعد المفاوضات الجديدة، وما أن بدأت ثورة 23 يوليو مخططاتها لدعم المد التحرري على ساحة الوطن العربي في بداية سنة 1954، قامت بريطانيا بتغيير سياستها في المنطقة، كوسيلة للتصدي للمد العربي التحرري، فبدأ الإنكليز بتغيير خطتهم الاستعمارية بإنشاء دستور، أطلق عليه (اتحاد فيدرالي لولايات الجنوب العربي) والذي سنتحدث عنه لاحقاً، وفي سنة 1956 حاولت بريطانيا إثارة المشروع ثانية، بسبب التطورات في الوطن العربي وعلى رأسها العدوان الثلاثي على مصر والذي أوقف مسيرة بريطانيا في المشروع، لكن فيما بعد أعلنت بريطانيا هذا المشروع⁽¹⁾.

(4-1-2) التطور السياسي - الاجتماعي للجنوب اليمني :

يتمتع جنوب اليمن بموقع جغرافي ذا أهمية إستراتيجية عالية، فيشرف على مضيق باب المندب الاستراتيجي والذي يعتبر البوابة الجنوبية للبحر الأحمر، ويعتبر البحر الأحمر طريقاً رئيسياً للتجارة ما بين جنوب شرق آسيا، والهند درة التاج البريطاني فتضاعفت هذه الأهمية مرتان، بافتتاح قناة السويس سنة 1869 بوابة شمالية للبحر الأحمر، والثانية باكتشاف النفط في بلدان الخليج العربي فأصبح البحر الأحمر خط ملاحى ضروري لوصول ناقلات النفط الخارجية من الخليج

¹ فتحي الديب: عبد الناصر وحركة التحرر اليمني، دار المستقبل ، القاهرة، ط1، 1990، ص94

العربي عبر منتصف هرمز إلى أوروبا وكانت عدن قديماً تمثل موقعاً مفصلياً هاماً على الطريق الطبيعي، الممتد بين المحيط الهندي والبحر الأحمر والبحر الأبيض المتوسط، وعقدة جوهريّة في خط التجارة .

وبريطانيا ركزت نظرتها إلى عدن منذ تأسيس شركة الهند الشرقية البريطانية، فالاستيلاء على عدن يعني تأمين الطريق البحري التجاري بين الهند وبريطانيا، فاستولت بريطانيا على عدن كجزء من عملية بسط السيادة الاستعمارية البريطانية على القارة الهندية، وأول تحرك بريطاني كان بالضغط على محمد علي باشا لإخراج قواته من اليمن والجزيرة العربية كلها، والذي انسحب عام 1840، ومنذ البداية حاولت بريطانيا أن تعطي لنفسها صفة شرعية باحتلالها جنوب اليمن حيث توقيع المعاهدات مع السلاطين المحليين، معاهدات حماية واستشارة، ومعاهدة الصداقة والحماية واتفاقية سنة 1962 وغيرها .

وبانتهاء الكفاح ضد العثمانيين وإقامة المملكة المتوكلية اليمنية في شمال البلاد، لم تتمكن من تحرير جنوب البلاد الرازحة تحت الاحتلال البريطاني، آنذاك بسبب طبيعة النظام الإمامي الظالم، وبدا معروفاً أن تحرير جنوب اليمن سيعتمد بالضرورة على أهل هذا الجنوب ونضالهم، وهذا ما حدث فيما بعد، فحين احتل الإنكليز عدن أعلنوها ميناءً حراً، وبتوسيع التجارة والملاحة وتقدم وسائل المواصلات لفتح قناة السويس ونشوء السوق الرأسمالية العالمية، أصبحت عدن ذات قيمة استثنائية، وتضاعفت هذه القيمة عندما أقامت بريطانيا فيها مصفاة للنفط، وهكذا أصبح عمال المصفاة إلى جانب عمال الميناء، نواة الطبقة العاملة في عدن ونواة الحركة الوطنية في الشطر الجنوبي اليمني، وأتيح لها الاحتكاك بمختلف الثقافات والاتجاهات السياسية المجاورة والعالمية، إضافة إلى تعرضها لأشكال الاضطهاد على يد البريطانيين والطبقي على يد السلاطين والإقطاعيين، وبهذا كان الشطر الجنوبي، وخاصة عدن البؤرة المركزية التي تبلورت فيها خمائر

الثورة الوطنية التحررية حيث نواة الطبقة العاملة، هذه الطبقة التي طرحت شعارات التحرر الوطني والتقدم الاجتماعي والوحدة اليمنية والتي شكلت القاعدة للحركة الوطنية، وتشكلت أحزاب الحركة الوطنية، القومية والناصرية والبعثية والماركسية، وحركات التحرر الفلاحية والقبلية ضد الاستعمار وعملائه السلاطين، ولمع رواد الفكر الاشتراكي العلمي وعلى رأسهم عبد الله باذيب، فعرف جنوب اليمن أشكال الضال العصرية، وبفضل الموجة الناصرية تحولت حركة القوميين العربي إلى التنظيم السياسي الأكبر في جنوب اليمن وبسبب حالة الصراع بين عبد الناصر والاستعمار، كان لا بد أن تتحول الحركة الوطنية إلى واجهة لمجابهة الاستعمار البريطاني في عدن⁽¹⁾.

وقد كان للتركيب الاجتماعي - الطبقي للمجتمع الجنوبي اليمني، بصماته الوطنية على تطور حركة المعارضة في الجنوب اليمني، وعلى الرغم من قلة عدد الطبقة العاملة، إلا أنها ومنذ منتصف الخمسينات لعبت دوراً نشيطاً في الحركة التحريرية، ومنذ الستينات ضمت إلى صفوفها أوسع الفئات الفلاحية، ونشطت البرجوازية الصغيرة ونمو الوعي الطبقي، والمتفقون المعادون للامبريالية، وبقدر ما تعززت حركة التحرر الوطني بقدر ما بدأ يظهر على السطح التناقضات الطبقيّة والذي أدى إلى نضوج حتمية الخلاف الطبقي والتي برزت بشكل أوضح حينما شملت حركة التحرر الوطني في مختلف مناطق الجنوب اليمني متخذة طابع الثورة والتي امتزجت فيها مهام التحرر الوطني بمهام التحرر الاجتماعي⁽²⁾.

(4-1-3) اتحاد إمارات الجنوب العربي :

طرح هذا الموضوع قديماً أكثر من مرة لكنه باء بالفشل، لكن هذه المسألة أثيرت مرة أخرى في أوائل الخمسينات (بإقامة اتحاد بين سلطنات ومشيخات وإمارات جنوب اليمن حيث نقل المشروع

¹ شاكر لجوهري: الصراع في عدن، مدبولي، القاهرة، ط1، 1992، ص17

² البحر: المصدر السابق، ص169

إلى لندن لمناقشته والذي يقتضي، إقامة اتحادين منفصلين : واحد خاص بالإمارات الشرقية، والآخر بالغربية ورأس هذا النظام المستشار الأعلى للمحمية وحاكم عدن، وأن تتكون حكومة الاتحادين، من مجلس أعلى وتنفيذي وتشريعي، من أعضاء معينين، وإخضاع كل الأمور للسلطة المركزية للاتحاد، ورغم إهمال هذا المشروع إلا أنه طرح من جديد سنة 1954، رغم معارضة أمراء وسلاطين اليمن الجنوبي ورفضهم هذا المشروع، خوفاً من إضعاف سلطاتهم المركزية ونفوذهم، لكن هناك مجموعة من العوامل أجبرت بريطانيا على فرض هذا الاتحاد حيث انتهاء مرحلة العزلة عن العالم الخارجي المسيطرة على قبائل جنوب اليمن، وشعور بريطانيا بصعود الموجة التحررية القومية وتأثيرها على القوى والأحزاب اليمينية وقيام ثورات أخرى في الوطن العربي كالثورة المصرية والعراقية وبروز القضية الفلسطينية، أضف على ذلك التخلف والفقر الاقتصادي وتطور الخلاف اليمني (الشمالي) البريطاني، ودعمه لتحرير اليمن الجنوبي من الاستعمار البريطاني وبعد تأجيل هذا المشروع (الاتحاد) مرتين، لكنه أقر أخيراً سنة 1959 .

ونصت المعاهدة على مسؤولية المملكة المتحدة الكاملة عن علاقات الاتحاد، مع الولايات الأخرى وحكوماتها وهيئاتها الدولية، وعدم دخول الاتحاد في أية معاهدة أو اتفاقية أو علاقات أخرى مع أية حكومة دون معرفة وقبول المملكة المتحدة، كما نصت المعاهدة على السماح لقوات بريطانيا وحليفاتها العسكرية باحتلال أراضي الاتحاد، وأن تقدم دولة الاتحاد كافة المساعدات، وتضع تحت تصرفها جميع أراضي الدولة ومرافقها، وحرية التنقل فتشكل الاتحاد بداية من ست إمارات هي : بيجان الضالع، الفضلي، الهوذلي، يافع السفلي والعوالق العليا، ولاحقاً انضم إلى الاتحاد العوالق السفلي والعقربي واتحاد دثينة. إلى أن أصبح عدد الدول الاتحادية، إحدى عشرة

دولة وتم تحويل الاتحاد إلى (اتحاد الجنوب العربي)، وذلك قبل دخول مستعمرة عدن، والتي أعلن عن انضمامها رسمياً إلى الاتحاد سنة 1963 (1).

(4-2) القوى الاجتماعية ودورها في بناء النظام :

(4-2-1) جذور ونشأة وتطور القوى والأحزاب السياسية :

اتخذت الحركة الوطنية في اليمن الجنوبي معالم بارزة في بداية الخمسينات، وبعد ارتباط النشاط الثقافي والانتفاضات السياسية والعسكرية المحدودة بموجة النمو العربي في أعقاب ثورة 23 يوليو الناصرية، ولا ننسى انتفاضات الشعب اليمني منذ القرن التاسع عشر وما قبله والتي ولدت فيه روح التمرد على الظلم، إضافة إلى أعمال القمع الإنكليزية والإقطاعية، وما جلبته من توعية للشعب وجماهيره المسحوقة، ومن ثورة بن عبيدات في حضرموت سنة 1941... الخ واضطرابات المزارعين الكبرى بين عامي 1949-1953 كانت تتراكم لدى أبناء الجنوب في شتى الولايات والسلطنات إرادة وتصميم للتحرك الواحد، أضف على ذلك إضرابات العمال والاحتجاجات الكثيرة(2).

أما الأحزاب الرئيسية والتي كان لها دور في قيادة الحركة الوطنية قبل انطلاق الكفاح المسلح فهي :

1-حزب رابطة أبناء الجنوب العربي :

وهو الحزب الذي انبثق عنه فيما بعد أغلب فصائل الحركة الوطنية في جنوب اليمن، ويضم الحزب مصالح البرجوازية العربية المتحالفة مع الإقطاع متمثلاً في السلاطين والأمراء والمشايخ على صعيد اليمن الجنوبي، حيث الاستئثار بالمصالح الاقتصادية بعيدة عن رأس المال الأجنبي

¹ الصراف، المصدر السابق، ص49

² نبيل هادي: 17 ساعة تاريخية عند باب المنذب (ثورة اليمن الديمقراطية من 1967_ 1987) الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1972،

وهدف الحزب القومي، وحدة شعب اليمن الكبير تحت حكومة واحدة مستقلة تقدمية، ورئيس الحزب (محمد الجعفري).

2-حزب الشعب الاشتراكي :

المنبثق عن الحركة العمالية النشطة في عدن والتي تولت قيادة الحركة الوطنية في عام 1955، وهو الجناح السياسي للحركة العمالية منذ تأسيسها سنة 1962، ومثلت قيادة الحزب للحركة الوطنية امتداداً لقيادة الحركة العمالية للنضال الوطني، فتدفق العمال من شمال اليمن وأنحاء محمية عدن، أدى إلى تغيير التركيب الاجتماعي للمستعمرة، ووجود تركيب عمالي يطالب بالوحدة اليمنية بدلاً من الانفصالية العدنية، وبإقامة مصفاة النفط في عدن، تنامي حجم الحركة العمالية، وزاد عدد النقابات، أضف على ذلك العوامل السياسية في المنطقة العربية، ساهمت بتوفير مناخ مناسب لنمو الحركة الوطنية في جنوب اليمن، ثورة سنة 1952 في مصر والعدوان الثلاثي على مصر سنة 1956 .

حيث أصبح من أهداف الحركة العمالية معادية للاستعمار، وجلاء قاعدته عن عدن، والدفاع عن العمال وحقوقهم، وابتداءً من عام 1960 ظهرت داخل الحركة العمالية أحزاب وتيارات سياسية جديدة مثل: حركة القوميين العرب، وحزب البعث العربي الاشتراكي، وحزب الاتحاد الشعبي الديمقراطي الماركسي، والتي كان لها تأثيرات كبيرة داخل الحركة العمالية، وفيما بعد تولى حزب الشعب الاشتراكي قيادة الحركة الوطنية في جنوب اليمن، وقيادة الحركة العمالية من خلال النشاط الثقافي والسياسي، ورفض الحزب لمؤامرة الاتحاد الاستعمارية،

ومطالبته بتوحيد اليمن أثناء حكم الإمام في صنعاء وتأييده ثورة 26 أيلول التي أطاحت بحكم الإمام، ورغم كون الحزب قومياً إلا أنه تبنى فكراً اشتراكياً إصلاحياً، والخطأ الذي ارتكبه الحزب

أنه لم يؤيد الكفاح المسلح لدى انطلاق ثورة 14 تشرين الأول سنة 1963 على أيدي الجبهة القومية.

(4-2-2) أحزاب مرحلة الثورة :

1- حزب البعث العربي الاشتراكي.

2- الاتحاد الشعبي الديمقراطي.

3- حركة القوميين العرب.

ابتداءً من النصف الأول من الخمسينات، بدأت تتشكل في الشطر الجنوبي من اليمن أحزاب جديدة لم يعهدها اليمنيون من قبل، فلم تكن مشروعاً يمينياً خالصاً بل امتداداً لأحزاب قومية عربية أو أممية ماركسية، كما نقلت إلى اليمن فكراً جديداً "مختلفة عن الأفكار التي كانت سائدة سابقاً، ونقلت تراكمات وخبرات العمل السياسي والحزبي في بلدان عربية، ذات تجربة أطول زمنياً وأكثر خبرة، وتراكمات وخبرات الأحزاب الشيوعية، كما أن تجربة العمل الحزبي كانت سرية وليست علنية، ومهمتها الأساسية في جنوب اليمن طرد الاحتلال وتحقيق الاستقلال كخطوة نحو الوحدة، والخلافات التي نقلتها هذه الأحزاب فيما بينها إلى اليمن قد تفاعلت فيما بعد على نحو وحدتها في التنظيم السياسي الموحد للجبهة القومية سنة 1975⁽¹⁾.

(4-2-3) نشوء الجبهة القومية وبداية الكفاح المسلح :

لقد كان أمام الحركة الوطنية في الشطر الجنوبي من الوطن مهمتان هما : الدفاع عن النظام الجمهوري بعرقلة التخريب البريطاني والملكي الموجه من الجنوب، والاستفادة من الظرف التاريخي الذي هيئته ثورة 26 أيلول للسير في النضال الوطني للشعب اليمني بكامله، وفي مايو 1963 جرى حوار في صنعاء بين حركة القوميين العرب وتنظيمات سياسية أخرى، بعضها

¹ احمد جابر عفيف: الموسوعة اليمنية(المجلد الأول)،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص131

تنظيمات سرية وأخرى علنية لها علاقة طيبة بفرع الحركة، وبهذا اللقاء تقرر قيام الجبهة القومية لتحرير جنوب اليمن المحتل على أساس الثورة الشعبية المسلحة لإزالة الوجود الاستعماري، فوقع صدام بين القبائل المتدربة والقوات البريطانية في ردفان وكانت هذه الانتفاضة المسلحة بداية انطلاق ثورة 14 تشرين الأول، والتي كانت أساس التحرر الوطني من الاستعمار البريطاني، وبهذا تكونت الجبهة القومية في صنعاء .

وفي هذه الفترة كانت القوات المصرية قد وصلت إلى صنعاء للدفاع عن ثورة أيلول أمام الهجوم الملكي - السعودي، والاعتداءات العسكرية الإنكليزية في الجنوب المحتل، فقد أيد عبد الناصر تبني حركة القوميين العرب للثورة، ودعمها ومد الجبهة القومية بالسلاح من خلال وجود القوات المصرية في صنعاء وتعز، وبدأ الاستعداد العسكري والسياسي للجبهة القومية، إلا أن الاستعمار البريطاني كان يحسب عملية ردفان ما هي إلا تمرد قبلي، سرعان ما سيزول بضربة واحدة من الطيران أو سلاح المشاة، لكن انتفاضة ردفان فاقت التقدير البريطاني وكانت بالفعل بداية الثورة، وبريطانيا استخدمت كل قواها لقمع الثورة لكنها لم تنجح في ذلك، وتحولت المعارك فيما بعد إلى اشتباكات مباشرة، كما استهانت القوى الرجعية والمحلية من السلاطين والعملاء بالثورة واعتقدوا أنها لم تصمد وستنتهي، أما الحركة الوطنية فقد تفاوتت موقفها من الانتفاضة بين السلبي لدى بعض القوى، والتعاطف لدى بعضها الآخر، وأزمة الخلاف بين التنظيمات السياسية كخلاف بين حزب البعث والناصرين...وبتفجير الثورة سنة 1963، كان من الطبيعي أن تكون تلك الخلافات أساس الموقف من الثورة، والتي كانت تدعمها النزعة القومية السوفيتية، لكنها لم تغلب الثورة، فرفعت الجبهة القومية راية الثورة الشعبية المسلحة، وهدفها التحرر من الاستعمار وعاشت الجبهة القومية ظروف النضال من أجل التحرر الوطني، وصراعاً من أجل تحرير الهوية الاجتماعية والأيدولوجية للثورة، والعمل على حماية الثورة الشعبية المسلحة، التي بدأت تتعرض

للتأمر من الداخل، ففي سنة 1965 أقر الميثاق الوطني، ورغم النزعة البرجوازية الصغيرة إلا أنه تم تحديد مهام الثورة وبرنامجها الاجتماعي، والتزامها بنظرية الاشتراكية العلمية، ففي البداية انصب تركيز الجبهة على ترسيخ ومد أرضية الثورة الشعبية المسلحة بعدن المستعمرة، واستقطاب جميع القوى الاجتماعية المؤمنة بالتححرر الوطني لبلادهم، فبدأ تنظيم المظاهرات الشعبية والإضرابات العمالية، وإثارة القصة عالمياً، والسيطرة على الحركة العمالية وتم العمل على تطوير الجبهة القومية عسكرياً، بكل الوسائل المتاحة، وعندما أصبحت الثورة عاملاً حاسماً في عملية التححرر الوطني جاء قرار سنة 1966 كجزء من مخطط يهدف إلى ضرب الثورة واحتوائها من الداخل- بالإعلان عن الدمج ألقسري بين منظمة التحرير والجبهة القومية في حين كانت الجبهة القومية هي القوة الثورية الوحيدة لطموح الشعب في التححرر والطريق إلى الاستقلال والخلاص⁽¹⁾.

في سنة 1966 أذاعت وكالات الأنباء العربية خبراً تم فيه التوصل إلى اتفاق بين الجبهة القومية ومنظمة تحرير الجنوب المحتل، حول دمجها في تنظيم واحد هو (جبهة تحرير جنوب اليمن المحتل)، وقد وقع الاتفاق باسم منظمة التحرير عبد الله الأصبح وباسم الجبهة القومية على أسلامي، لكن القادة الداخليون للجبهة القومية وجماهير المقاتلين، رفضوا الاتحاد مع تنظيم يقوده خصم معروف للكفاح المسلح وهو (الأصبح) والسلطين والمشايخ، وكانت وجهة نظر القادة الداخليين للجبهة القومية ومجموعة قحطان الشعبي متطابقتين كلياً، وتأييد القيادة المركزية لحركة القوميين العرب، وفي المؤتمر الثاني أعربت القيادة الجديدة للجبهة القومية عن موافقتها على الوحدة الوطنية والتحالف مع حزب الشعب الاشتراكي، ضمن إطار جبهة تحرير جنوب اليمن المحتل، واعترفت الجمهورية العربية المتحدة زعيماً للثورة العربية، وأعلنت رفضها للدمج ألقسري، ويظهر أن قيادة الجبهة القومية في إقدامها على الحل الوسط، كانت تريد الحفاظ على البنية التنظيمية للجبهة

¹ عبد الفتاح إسماعيل: حول الثورة الوطنية الديمقراطية وأفاقها الاشتراكية، دار الفارابي، 1979، ص 17 .

القومية، دون قطع الصلة بجبهة التحرير وكسب الوقت وضمان تأييد الجمهورية العربية المتحدة، استمر الحوار بينها بعد المؤتمر وبقيت العلاقات متوترة وشددت مصر ضغطها بهدف دمجها في جبهة التحرير، ومناورات بريطانيا السياسية التي كانت مهمتها إيصال حكومة مطيعة لها في اليمن الجنوبية، واستمر الصراع داخل مجلس قيادة جبهة تحرير جنوب اليمن المحتل، حيث عقدت مؤتمرات كثيرة ومحاولات من أجل التواصل بين الجبهتين، لكن دون جدوى، فتطور الأحداث في سنة 1966 أدى إلى تقوية التوتر الداخلي في الحركة الوطنية وبدأت تتضح فكرة انسحاب الجبهة القومية من جبهة التحرير⁽¹⁾.

أما المؤتمران الثاني والثالث فلم يحددا الخط الأيديولوجي للثورة، مرتبطا ببحث موقف الجبهة القومية من قضية الثورة في إطار جبهة التحرير، وكانت فترة انعقادها هي الفترة التي شهدت فيها الثورة الشعبية المسلحة أزمة اختيار البقاء في جبهة التحرير أم الانسلاخ عنها، ففي المؤتمر الثاني المنعقد بجبله بعد الدمج القسري مباشرة، كانت القضية المطروحة قبول الجبهة القومية بالدمج أم لا، وكانت الظروف تفرض عليها البقاء وتم القبول ضمن الشروط التي رفعت للقيادة المصرية، مع رفضنا بقاء السلاطين في الجبهة، أما المؤتمر الثالث المعقود في (خمر) تصميم الجبهة القومية على ضرورة الانسحاب، والتي عبرت عنه في المظاهرات الشعبية في تشرين الأول سنة 1966 ولم يصل الصراع بين التيارين ذروته داخل الجبهة القومية إلا في المؤتمر الرابع سنة 1968 في هذه الفترة كانت الجبهة القومية قد حققت بنجاح مهام التحرر الوطني بطرد المستعمرين والسلاطين من البلاد⁽²⁾.

¹ فيتالي ناؤومكين : الجبهة القومية في الكفاح من أجل استقلال اليمن الجنوبية والديمقراطية الوطنية، دار التقدم ، موسكو، ط1، 1984، ص143 .

² عبد الفتاح إسماعيل : المصدر السابق، ص27.

ففي هذه الفترة عقد مؤتمر الإسكندرية اتفق فيه ممثلو الجبهتين على إقامة منظمة واحدة على أساس جبهوي لا اندماجي، واتفق المؤتمر على أن تمثل جبهة تحرير الجنوب بنسبة الثلثين والجبهة القومية بنسبة الثلث في المنظمة المقترحة، بينما يتم إدماج قوات حرب العصابات تحت قيادة واحدة، رفضت كوادر الجبهة القومية في الداخل هذا الاتفاق، وعقدت مؤتمراً آخر رفض اتفاق الإسكندرية والوحدة مع السلاطين وتكثيف القتال ضد الإنكليز، وتدعيم نفوذ الجبهة في المناطق المحررة، وقد شهدت ساحات القتال بالفعل معارك حامية استطاعت الجبهة القومية خلالها أن تسيطر على مناطق كثيرة في الإمارات، كما زادت في عملياتها في عدن، بينما كان نشاط جبهة التحرير مركزاً في عدن وليس لها أي نشاط في الإمارات، وفي عام 1967 كان واضحاً لبريطانيا أن الموقف من الناحية العسكرية ميئوس منه، فالاتحاد أصبح بلا قوة ولا يؤثر على الأحداث والجيش الاتحادي أنقسم على نفسه بسبب ولاءات القبلية، وفي عدن رغم تشديد الحراسة إلا أن الأسلحة كانت تدخل، حتى العسكر كان الآخر مع الثوار وكان لجبهة التحرير ولاء حوالي نصف عدن، وكانت هناك منافسة بين الأصنج ومكاوي على زعامة جبهة التحرير، أما الجبهة القومية فكان لها ثقل كبير آنذاك، أما حزب الرابطة فكان في مرحلة الانحلال⁽¹⁾.

(4-3) 30 تشرين الثاني سنة 1967 عيد الاستقلال وقيام جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية :

في عدن أظهرت بريطانيا الاعتراف باستقلال الجنوب اليمني، وسحب قواتها بعد اطمئنانها لانكسار موجة المد القومي اثر هزيمة 5 حزيران، وباشتداد الهجمات الفدائية المسلحة بشكل لم يسبق له مثيل، فقامت بريطانيا كعادتها وفقاً لسياستها المعروفة (فرق تسد) بإشعال الصراع بين الجبهتين المتنافستين لاستلام الحكم، فتفجر الوضع الأهلي في اليمن، مما استدعى الأمر تدخل الجامعة العربية لوقف شلال الدم وتوحيد قوى المقاومة، ولاحقاً أعلن الجيش انضمامه للجبهة

¹ فتحي عبد الفتاح : تجربة الثورة في اليمن الديمقراطية، منشورات صلاح الدين ، القدس، ط1، 1975، ص79

القومية وحسم الصراع على السلطة لصالحها، وبدأ تفاوض الجبهة القومية على الاستقلال مع بريطانيا في 21 تشرين الثاني في لندن، وتم الاتفاق على حصول الجنوب على الاستقلال في 30 تشرين الثاني سنة 1967 والجبهة القومية وهي تفاوض الإنكليز لم تدرك، أو أنها سعت إلى الوقوع في الفخ الذي نصب لها ولليمن، فالاستقلال وإنشاء جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية، يعني وجود دولة باسم اليمن على أرض الواقع، لكن ما يهم قادة الجبهة وضع يدهم على السلطة ومواجهة الأطراف الوطنية الأخرى المشاركة في النضال، وضمنت مذكرة الاستقلال العديد من البنود التي تؤكد انفصال اليمن وقيام جمهوريتين متماثلتين قانوناً، فبدلاً من عودة الجنوب إلى حضن الوطن الأم، قامت دولة ذات سيادة معترف بها مما صعبت من عودة الفرع إلى الأصل، ثلاثة وعشرون عاماً وما جاء في تلك الاتفاقية من بنود يؤكد لمنطق التشطير :

البند الثاني: سيتم تعريف الولايات المنتهي احتلالها يوم الاستقلال بجمهورية اليمن الجنوبية الشعبية، وسيتم هذا اليوم بقرار رسمي من قبل التنظيم السياسي للجبهة القومية - فالجبهة القومية الممثل للشعب وأراضي الجمهورية الجديدة وستشكل الحكومة .

البند الخامس: يحق للجمهورية التقدم بطلب الانضمام إلى المنظمة الدولية لهيئة الأمم المتحدة لتصبح عضواً رسمياً، والحكومة البريطانية الكفيلة لهذا الطلب في الانضمام إذا رغبت الجمهورية بذلك.

وبعد الاستقلال مباشرة قامت الجبهة القومية بتصفية كافة القوى الوطنية التي شاركت في الكفاح ضد الاحتلال أو التي تخالفها الرأي، تصفية جسدية أو دفعها للهرب إلى الشطر الشمالي، أو إجبارها الدخول في التنظيم السياسي للجبهة القومية قسراً، فالتنظيم السياسي الوحيد المعترف به في

الجمهورية للجبهة القومية، والتي نجحت العناصر الماركسية في حركة القوميين العرب في السيطرة عليه بعد صراع مرير مع الأجنحة الأخرى الأقل تطرفاً⁽¹⁾.

(4-3-1) انتقال السلطة إلى الجناح اليساري في الجبهة القومية :

وفي 29 تشرين الثاني 1967 انسحب آخر جندي بريطاني من عدن، وانتهاء السيطرة البريطانية على الجنوب الغربي بعد أن دامت 129 عاماً، رحلت بريطانيا من الجنوب العربي ولاح في الأفق فجر الحرية والاستقلال والسيادة، ولكن أي فجر وكل شيء تعرض للدمار والدماء لم تجف بعد في الشوارع، والسجون تعص بآلاف الأحرار والشرفاء الذين زجت بهم العصابات الجديدة في السجون، وظهر الاتجاه البريطاني بتسليم الجبهة القومية للحكم وجميع الحقوق التي كانت مخولة لبريطانيا، وظهر قحطان الشعبي والذي كان من عناصر المعارضة السياسية التي لم تجد له مكاناً، في دولة الجبهة القومية، وبسبب الصراع الداخلي وسط الطلائع الماركسية دخلت الأمة العربية في تناقضات، وبالتالي إضعاف قدرتها على الصمود، لتسقط لقمة سهلة في أيدي القوى الاستعمارية، فالاستعمار والانقسامات الداخلية عملت على تشويه استقلال الجنوب العربي، وتقوية أسباب الصراع على أرضه في عهد الاستقلال⁽²⁾.

وبعد فوز الجناح اليساري بأغلبية الأصوات، وعقد الجبهة القومية للمؤتمر الرابع وبرز الخلاف الأيديولوجي بين المجموعة المحافظة برئاسة القحطاني والجناح التقدمي في الجبهة القومية، وفي سنة 1968 اعتقل ضباط الجيش والبوليس غالبية أعضاء القيادة الجديدة للجبهة القومية المنتخبين من قبل المؤتمر الرابع للجبهة القومية، ومن بينهم عبد الفتاح إسماعيل وعبد الله ياديب، وجرت هذه الاعتقالات تحت شعار إنقاذ البلاد من (الخطر الشيوعي) وتم استيلائهم على دار الرئاسة، وطالب المتمردين من الرئيس قحطان الشعبي بإعادة تشكيل الحكومة وتحويل البلاد إلى

¹ سمير العبدلي ، المصدر السابق ، ص 40 .

² عبد الله الجابري : الجنوب العربي في سنوات الشدة، ص 191

طريق التطور الرأسمالي وإقامة أفضل العلاقات مع الدول الغربية ولم تؤيد المجموعة الحاكمة في الجبهة القومية، المتمردين ولم تستغل حركتهم لتصفية حساباتها مع اليسار .

إن تأييد الرئيس للضباط الرجعيين كان من المحتمل أن يؤدي إلى الصدام المسلح بين اليمين واليسار، وقد يكون النصر حليف ممثلي اليسار الذين تقدموا ببرنامج اقتصادي واجتماعي واضح وقريب من طموحات الشعب، وبفشل المحاولة الانقلابية اليمينية توقفت حكومة جمهورية اليمن الجنوبية عن تنفيذ الإجراءات الموجهة لإعادة البناء الاجتماعي الجذري للمجتمع .

فصدر قانون الإصلاح الزراعي والذي يطمئن الجناح اليساري للجبهة القومية الذي ضغط على تنفيذ قرارات المؤتمر الرابع، لكن هذا القانون نص على إصلاحات زراعية وعدم إمكانية بناء الاشتراكية في البلاد، المعتمد اقتصادها على التجارة والخدمات لخلق القاعدة الصناعية والمادية وبناتجاه قحطان الشعبي بسياسة التوازن، بين اليسار المعبر عن مصالح العمال والفلاحين والجنود والمتقنين الثوريين وأفراد القبائل من جهة، وقوى اليمين من جهة أخرى المعبرة عن كبار الضباط من كبار القبائل ووجهاء العشائر والإقطاع، وسار في تقديم التنازلات لهم، وكان من نتيجة ذلك اندماج المجموعة الحاكمة مع العناصر التقدمية سنة 1968 .

فالأوضاع الجديدة لم تعكس في المرحلة الانتقالية الإصلاحات الاجتماعية الاقتصادية القائمة على أسس الاشتراكية، وتضمن البرنامج تطوير الاقتصاد الوطني والحد من تأثير الجبهة القومية وسحب أجهزة سلطة الدولة من تحت رقابتها، وتقوية الجيش بعيداً عن مشاركة الجبهة القومية، كل ذلك أقنع القوى اليسارية في الجبهة القومية تكثيف نشاطها، لإزاحة العناصر اليمينية من المناصب القيادية في أجهزة الدولة والحزب، ومن جديد تم الحديث عن بناء المجتمع الاشتراكي على مبادئ الاشتراكية العلمية، وعزم القوى اليسارية على أن تأخذ بزمام الأمور، ولكن نتيجة المظاهرات والتعسف اضطر ممثلو القوى اليسارية مغادرة عدن، وقسم منهم إلى حضرموت، حيث جرت في

حزرموت انتفاضات ضد قحطان الشعبي، وفي هذه الفترة حدثت الانتفاضات المسلحة بقيادة الجناح اليساري للجبهة القومية وغطت المحافظة الأولى والثانية، وأن قحطان الشعبي في صراعه مع القوى اليسارية تعاون مع القوى الأخرى في الشرطة والجيش، وعندما حاولت الدول الامبريالية والعربية السعودية استغلال الحالة المعقدة، وقذفت بهم إلى جمهورية اليمن الجنوبية، دعم اليساريون قحطان الشعبي لعدم اندفاعه نهائياً إلى التعاون مع السعودية والامبريالية، ومنذ منتصف سنة 1968 بدأت السعودية وأوساط الشمال اليمني (المتعاونة) مع القوى التقدمية، والحاقدين على الجنوب اليمني المعادين للنظام الجمهوري، وفي تلك الفترة انفجرت انتفاضات القبائل في المحافظة الثانية والثالثة .

إن اغتصاب السلطة المطلقة ومن قبل قحطان الشعبي، وتكثيف نشاط القوى اليمينية المضادة للثورة ومحاولة الرجعية دفع المصادمات على الحدود مع جمهوريي اليمن الشعبية، كل ذلك أرغمت الجناح التقدمي في الجبهة القومية إلى اتخاذ إجراءات لتصحيح الأوضاع المستجدة، وفي العام التالي ظهر عدم الرضا لسياسة قحطان الشعبي طابعاً حاداً، وكان السبب المباشر لحدة الخلافات المطالب التي تقدم بها قحطان الشعبي و المليبة لمصالح اليمنيين، الذين اتهموا قحطان بالعمالة للشبوعيين، وسقوطه تحت سلطة (الحرر) فوقفوا القوى اليسارية ضد مواقف قحطان الشعبي الاستسلامية .

لقد حققت ثورة 22 حزيران تغييرات في الجهاز الحكومي أحدثت دفعات ايجابية في طريق التقدم، أقصى اليمينيون من السلطة ، وفتحت أمام البلاد طريق التطور الغير رأسمالي المؤدي إلى الاشتراكية، وبانتصار الحركة (التصحيحية) سنة 1969 وقضائها على سلطة التجمعات الموالية

للبرجوازية، وانتقال القوى اليسارية الثورية الديمقراطية إلى قيادة البلاد، وانتقال البلاد إلى طريق التطور الوطني الديمقراطي المؤدي إلى الاشتراكية (1).

ويرى الباحث في هذه الفترة بداية مرحلة ثورية جديدة في الجنوب (الوطنية الديمقراطية) .

(4- 3 - 2) مهام مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية :

بعد خطوة 22 حزيران و إبعاد قوى اليمين داخل التنظيم والدولة، فكان على الثورة مواصلة مهامها التحررية، فمن أبرز المهام أمام التنظيم السياسي للجهة القومية استكمال الاستقلال الوطني، بتحرير الاقتصاد الوطني الذي تمارسه الشركات الأجنبية في المدينة واستغلال الإقطاعيون وكبار الملاك في الريف، وشرعت الثورة لأول مرة بتخطيط وبرمجة الاقتصاد الوطني، ووضع الخطط في مجال الزراعة والصناعة ووسعت من قاعدة القطاع العام، فأكدت تجربة القطاع العام، قدرة النظام التقدمي في اليمن الديمقراطية على إدارة اقتصاده الوطني وتوجيهه في طريق التطور، ورفع مستوى الحياة المادية للشعب، واكتساب الكوادر خبرة ومهارة في العمل وإدارة القطاع العام، وأقدمت الثورة على تنظيم السوق الداخلية من أجل القضاء على الاستغلال في الأسعار وفوضى التسويق .

نشأت لاحقاً أشكال اقتصادية من العمال والفلاحين والفئات الكادحة، فوجد أسلوب الإنتاج النامي في اليمن الديمقراطية، فتم لاحقاً تطوير الزراعة والصناعة، لتتوسع قاعدة الطبقة العاملة اليمنية التي تلتزم (بالاشتراكية العلمية) واستخراج الثروات المعدنية، وتحقيق مهام الثورة الثقافية للشعب والقضاء على الأمية في البلاد فتم تشكيل مجلس الشعب الأعلى والذي شاركت فيه القوى المنتجة (العمال والفلاحون) وفصائل العمل الوطني والقطاعات المهنية، فكانت اللبنة الأولى لتعزيز السلطة، وقيام السلطة التشريعية، وتشكل مجلس الشعب الأعلى المجسد لسلطة العمال والفلاحين وسائر

¹ البحر، المصدر السابق ، ص216 .

الكادحين. وبدأ نشر أفكار الاشتراكية العلمية، وتقوية الوعي الأيديولوجي لدى الأعضاء، فكان هدف الجبهة القومية من نشر الأفكار الاشتراكية العلمية وتنامي قوة الطبقة العاملة، هو قيام الحزب الطليعي، فبدأ الحوار الديمقراطي مع المنظمات التقدمية الأخرى، من أجل وحدة العمل الوطني وقيام الحزب الطليعي، حيث قدمت البلدان الاشتراكية المساعدات لليمن الديمقراطية، من أجل التغلب على مصاعب النمو الداخلية، وبعد ذلك كان يجب توسيع القوة العسكرية الشعبية، خصوصاً بعد ازدياد الأخطار الامبريالية والرجعية المحيطة بالثورة، وإمدادها عسكرياً لحمل السلاح في مواجهة الأعداء، وبدأ العمل على تحرير الفلاحين من الاستغلال الممارس ضدهم من قبل الإقطاعيون وملاك الأراضي، ففي سنة 1970 أصدر قانون الإصلاح الزراعي، للتحرر من ظلم الإقطاع، وحل المسألة الزراعية حلاً جذرياً، وكانت انتفاضة 7 تشرين الأول معركة طبقية بين الإقطاع والفلاحين الفقراء (1).

فتحقيق الوحدة اليمنية من أعظم وأنبئ الأهداف، التي ترتبط بمصالح ومصير الشعب اليمني بأسره في الحاضر والمستقبل، فكانت هذه القضية وما زالت مثار الصراع النظري والسياسي الحاد بين قوى الثورة اليمنية والقوى المعادية لها، فالطبقات والعناصر الأخرى المستغلة المعادية للثورة كانت تطرح شعارات الوحدة في سبيل مصالحها التخريبية، فالوحدة اليمنية المطروحة لا تجرد القضية الوطنية من البعد الاجتماعي، ولا تعزلها عن القوى الاجتماعية، فكان مؤسسو الاشتراكية العلمية مع وحدة الأوطان والشعوب والوحدة الاندماجية، وربطوها بالطابع الديمقراطي والذي يتحقق عن طريق العمال والفلاحون والبرجوازية الصغيرة والوسطى والمتقنون الثوريون وأياً كانت مخططات التمزيق على أساس الطائفة أو القبيلة أو المنطقة، فان مصيرها الفشل، فالثورة اليمنية تواصل المسيرة التي تجسدت ثورة 14 تشرين الأول، والحركة الوطنية عموماً وهي تربط

¹ عبد الفتاح إسماعيل : المصدر السابق، ص39.

الثورة الديمقراطية بالوحدة اليمنية ارتباط الجزء بالكل، فالعصر اليوم ليس عصر القبيلة والطائفة والأسرة والعرق، فعالج عبد الفتاح إسماعيل قضيتي الثورة والوحدة في أكثر من بحث وفند منطق دعاة الوحدة ولو على أنقاض الثورة، ولا يمكن أبداً أن يتوقف مسار الثورة بل مواصلة مسيرها، فالوحدة اليمنية هي التي تحقق الأهداف الإستراتيجية للثورة اليمنية (1).

عقد الحزب الاشتراكي اليمني مؤتمره الأول في مدينة عدن سنة 1978، وكان هدفه بناء الاشتراكية على الأرض اليمنية، واعتبر نفسه طليعة الطبقة العاملة اليمنية المتحالفة مع الفلاحين والمتقنين الثوريين والفئات الشعبية الكادحة، ويؤمن بنظرية (الاشتراكية العلمية) وتحويل المجتمع تحويلاً ثورياً لاستكمال مهمات الثورة الوطنية الديمقراطية، والانتقال نحو بناء الاشتراكية، وكانت سياسة الحزب في السياسة الداخلية، تعزيز وتطوير سلطة الدولة وتوسيع الديمقراطية، كذلك سياسة الحزب الاقتصادية والاجتماعية بتطوير التركيب الطبقي للمجتمع، والحديث عن الوحدة اليمنية كمتطلب وطني أساسي للشعب، وهو يرفض الأساليب الحربية والعدوانية لحل القضية الوطنية، وجميع محاولات الامبريالية والرجعية لفرض إرادتها على شعبنا، وعمل أيضاً على مستوى السياسي العربية بإقامة علاقات مع الدولة العربية الوطنية المعادية للاستعمار وعلاقات مع الحكومات العربية .

ودولياً حرص الحزب على وحدة وتكاتف النظام الاشتراكي العالمي لإنجاح المهمات لثورة الشعب اليمني من أجل التطوير الاقتصادي والاجتماعي ورخاء الشعوب، وانتخب المؤتمر للحزب قيادته الجديدة (اللجنة المركزية) واستمر الصراع في الحزب وتم القضاء على التيار اليمني وعلى التيار الانتهازي اليساري، وقيام الحزب الاشتراكي اليمني، وفيما بعد بدأت الآراء المتناقضة بين أعضاء الحزب حول القضايا الاقتصادية، اتجاهاً يدعم الاشتراكية ممثلة عبد الفتاح إسماعيل

¹ محمد علي الشهاري : جدل حول الثورة والوحدة اليمنية ودور عبد الله ياديب، مدبولي، القاهرة، ط1، 1990، ص169 .

ومناصروه بالاعتماد على البلدان الاشتراكية، والاتجاه الثاني فتغيير أوضاع اليمن ناجمة عن كونه بلد فقير بالموارد وبسبب انغلاقه على البلدان الأخرى ممثل (بمحمد صالح مطيع) واستمرت الخلافات بين الاتجاهين، ف وقعت الحرب سنة 1979 بين الشمال والجنوب اليمني، حيث ظهرت ردود دولية وإقليمية من تحول الحرب إلى حرب أهلية بين أبناء الجنوب والشمال بدلاً من كونها حرباً بين قوى وطنية شمالية ومسلحة وبين قوات النظام، مما أجبر عبد الفتاح إسماعيل والعسكريين عن التراجع وإيقاف الحرب، حيث ظهرت الانتقادات الموجهة لعبد الفتاح إسماعيل من قبل أعضاء اللجنة المركزية الشيوعيين واعتبار موقفه من قضية الوحدة نزعة قومية، وانقلب عليه القادة العسكريون فتقرر عقد مؤتمر القمة العربي سنة 1980، وبعد عودة عبد الفتاح إسماعيل من المؤتمر، وضع علي ناصر وعلي باذيب، الأمين العام للحزب في صورة الموقف والناجم عن أعضاء اللجنة المركزية في غيابه والقاضي بإزاحته عن السلطة، وتولي علي ناصر محمد الأمين العام للحزب إلى جانب كونه رئيس الوزراء⁽¹⁾.

وتم عقد المؤتمر الاستثنائي للحزب، حيث اتساع وتعميق نفوذ النظام الاشتراكي وتنامي دوره الحاسم وتوطيد العلاقات مع الأحزاب الاشتراكية وعلى رأسها الحزب الشيوعي السوفييتي، ولتطور حركة التحرر الوطني تعمق محتواها الاجتماعي، وتوقف الصراع الطبقي وعدم استغلال الدين والصراعات الطائفية، والاستمرار في التطور الاقتصادي والاجتماعي، وأكد على ضرورة استكمال الوحدة وتطوير العمل الأيديولوجي للحزب على أساس الاشتراكية العلمية، وتم انتخاب أعضائه الجدد وعلى رأسهم (علي ناصر محمد، علي سالم البيض)، ويبقى الحزب أخيراً فبدلاً من الإجراءات الثورية، في مواجهة الكتل والتيارات المتصارعة داخل قيادة الحزب اعتمد علي ناصر سياسة ذات طابع برأغماتي، جوهرها ضرورة التحالف مع معارضي عبد الفتاح إسماعيل من أجل

¹ عبد الله البردوني : اليمن الجمهوري، دار الأندلس، بيروت ، ط5، 1997، ص175 .

وحدة الحزب، فبدل تفتيتها الاستفاده منها لتدعيم قوة التيار الذي يمثله، وتكوين كتلة كبيرة مؤثرة، لتحقيق التوازن داخل القيادة وتحقيق الضغط عليه، ولاحقاً تم استبدال علي عنتر بصالح مصلح كان نوعاً من الإزاحة التدريجية، أدركها علي عنتر والآخرين في وقت متأخر.

من هنا بدأت الانتقادات تظهر على السطح في الحياة السياسية في اليمن الجنوبي، وعن الهيمنة المطلقة لعلي ناصر، وفساد الأجهزة الحكومية والاقتصادية فيها، والأخطاء الفادحة في تطبيق الخطة الخمسية (1981-1985) والتقارب مع الغرب، فظهرت المعارضة الشعبية والقبلية، وطالبت بعودة عبد الفتاح إسماعيل إلى الحزب لاحقاً، وبعد خلافات طويلة عقد المؤتمر العام الثالث للحزب بنجاح، وانتخب علي ناصر أميناً عاماً للحزب، وتم انتخاب لجنة مركزية، لكن المؤتمر فيما بعد لم يحل النزاع بين الطرفين وتحول النزاع إلى نزاع مسلح طاحن، واستمر الخلاف بين علي ناصر ومعارضيه، وقرر علي ناصر أن يتغذى بالمعارضة قبل أن تتعش به، وفي 13 كانون الثاني أعدت خطة عسكرية متكاملة، ولكن دون إغلاق باب التفاوض، وفي نهاية المطاف ظهر المعارضين (القيادة الجماعية) وسيطروا على زمام الأمور، مما أجبر علي ناصر وقواته إلى الانسحاب إلى شمال العاصمة، وهكذا سقط خيار الحسم (العسكري) بعد مدة طويلة، وتم انتخاب حيدر أبو بكر العطاس رئيساً للوزراء من قبل مجلس الشعب الأعلى، وتم تشكيل الحكومة الجديدة، وتم اغتيال عبد الفتاح إسماعيل فيما بعد وأخيراً أدى الصراع السياسي على السلطة والذي كان يقوم أساساً على رؤيتي متناقضتين جرت البلاد إلى حروب أهلية، وانفجارات دموية بشعة شهدته اليمن الديمقراطية مما دفع اليمنيين الجنوبيون وقادة الحزب الاشتراكي الجدد، بعد عام 1986 وخلال إلى الاعتراف بمجموعة حقائق ومتغيرات أليمة على الساحة اليمنية، حيث أن حالة الذهول التي أصابت المجتمع جعلت الحزب غير قادر على القيام بواجباته، وال فشل الذي كرسه خطط التنمية و انسحاب الاتحاد السوفيتي من دوره كقوة عظمى عالمية، من أجل البناء فلم يعد اليمن الجنوبي قادراً على

مواصلة الحياة ككيان مستقل، تلك النتيجة التي تأخر اكتشافها أكثر من عشرين عاماً، وبقي باب النداء اليمني مفتوحاً، أعلنت الوحدة قبل موعدها المقرر بستة أشهر لتوفر على الجنوبيين عناء طويلاً كانوا هم في غنى عنه أصلاً⁽¹⁾.

تتطرق الباحث مسبقاً الحديث عن الصراعات والتناقضات التي سادت الشطرين الشمالي والجنوبي، حيث عقدت المؤتمرات والاتفاقيات من أجل تهيئة الوضع، وصولاً إلى الوحدة المطلوبة على الأرض، أضف على ذلك في ظل الوضع المتأزم قامت حركة 13 حزيران التصحيحية ومهد ذلك إلى نزع فتيل الأزمة، واستعادت قيادتا الشطرين الظروف المهيئة للتفاهم بامتداد قوى التيار الوحدوي، والتقاء النظامين في تحديث سلطة الدولة وهذا ما سأحدث عنه بالتفصيل في الفصل القادم (الوحدة اليمنية)⁽²⁾.

هناك مجموعة من الأسباب جعلت اليمن الجنوبي يقدم على الوحدة مع اليمن الشمالي، اليمن الجنوبي عانى معاناة كبيرة من الصراعات التي حدثت فيه منذ الاستقلال أولها كان الصراع بين الجبهة القومية وجبهة التحرير سنة 1967، والثاني عام 1978 بين مجموعة سالم ربيع علي والكتل الأخرى من الجبهة القومية، والصراع الأخير والمدمر كان في 13 كانون الثاني سنة 1986 بين جماعة علي ناصر وجماعة علي عنتر والبيض وعبد الفتاح إسماعيل، وصالح مصلح قاسم وهذا الصراع الأخير لم يكن صراعاً سياسياً فحسب، بل تداخلت فيه عوامل أخرى مثل القبيلة والمناطقية، مما زاده اشتعالاً وجعل نتائجه كارثية على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وقد جعلت تلك الحرب نصف الجيش الجنوبي وقيادته أي جماعة علي ناصر يفرون إلى الشمال، أضف على ذلك سقوط الاتحاد السوفيتي ودول المنظومة الاشتراكية، أدى إلى فقدان

¹ الصراف: المصدر السابق، ص 280.

² <http://www.almotamar.net/22may/showdetails.php>

حليف وداعم قوي لليمن الجنوبي، كذلك طلبت روسيا من اليمن الجنوبي تسديد ما عليها من ديون للاتحاد السوفيتي .

وكان الشمال آنذاك يتربص باليمن الجنوبي، ويراقب الوضع عن قرب وكان له دور في تفجير الأوضاع سنة 1986 حيث كان يقف إلى جانب علي ناصر محمد مما جعلت الحرب، اليمن الشمالي يقوى، والسبب ضعف الجنوب بسبب أحداث 13 كانون الثاني، ووجود علي ناصر وجماعته وقواته في الشمال حيث وضعت القوات في معسكرات وأماكن خاصة، وكانت مستعدة لتنفيذ أي مهمة تعطى إليها لغزو الجنوب، أو القيام بعمليات تخريب فيه، وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي سنة 1989 زاد هذا من رغبة الشمال الاستيلاء على الجنوب باسم الوحدة، فزار الرئيس اليمن الشمالي علي عبد الله صالح اليمن الجنوبي سنة 1989 واجتمع مع الرئيس اليمن الجنوبي علي سالم البيض في حضرموت، وعرض عليه فكرة توحيد اليمن حيث قبل البيض الفكرة، وعرضها على زملائه في المكتب السياسي واللجنة المركزية للحزب والذين وافقوا عليها واعتبروها مخرج لهم من الوضع الذي هم فيه، إضافة إلى الأمور التي ذكرت سابقاً⁽¹⁾.

(4-4) النظام السياسي في اليمن الجنوبي :

في 30 تشرين الثاني سنة 1967 أعلنت فيه ولادة جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية، وحدد بيان التنظيم السياسي للجبهة القومية شكل السلطة الاستقلالية على النحو الآتي :

- الجبهة القومية هي السلطة العليا وقائدة الثورة، والى أن يوضع الدستور المؤقت للبلاد فالقيادة العامة للجبهة القومية هي السلطة التشريعية، وهي التنظيم السياسي الوحيد، ونظام الحكم جمهوري رئاسي، اتسم الدستور بالطابع الاشتراكي وان كان في تنظيمه الدستوري لرئاسة الدولة قد اعتنق الرئاسة الجماعية .

¹ <http://forum.sh3bwah.maktoob.com>

– التولية وانتهاءها :

يتألف مجلس الرئاسة من الرئيس ولا يقل عن عضوين ولا يزيد عن ستة، وينتخب رئيس وأعضاء مجلس الرئاسة بواسطة مجلس الشعب الأعلى ونائب واحد، رئاسة الدولة رئاسة جماعية (مجلس الرئاسة) واختيار رئيس مجلس الرئاسة (رئيس الدولة) وزملائه بواسطة (مجلس الشعب الأعلى) البرلمان، والشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع، وانتهاء ولاية رئيس الدولة تكون عادية بانتهاء المدة المقررة في الدستور، وحدة مجلس الشعب الأعلى ثلاث سنوات، ونهاية غير عادية لأسباب غير عادية ويحدث شغور منصب الرئاسة، والاستقالة تكون عن طريق مجلس الشعب الأعلى بثلاثي أعضائه، وفي حالة الاستقالة ينتهي المجلس، ويختار مجلس الشعب الأعلى مجلس رئاسة جديد .

*السلطات (التنفيذية والتشريعية والقضائية) :

– **التنفيذية** : يمثل الرئيس الجمهورية في الداخل والخارج، يصادق على المعاهدات الدولية، وينشئ الرتب العسكرية والبعثات الدبلوماسية، ويمنح حق اللجوء السياسي، ويرشح رئيس الوزراء والوزراء الذين يتم تعيينهم من قبل مجلس الشعب الأعلى، وتعيين أعضاء المجلس الأعلى للدفاع الوطني والضباط، وتعيين وعزل قضاة المحكمة العليا وعزل المدعي العام، العضو العام.

– **التشريعية**: (مجلس الشعب الأعلى) فالرئيس يدعو إلى انتخابات مجلس الشعب الأعلى، والانعقاد بالاتفاق مع اللجنة الدائمة، ويحدد جدول أعماله ويلغي جلسات انعقاده ومدتها وعقد جلسة سرية بناء على طلب رئيس الدولة، وحل المجلس بناء على موافقة الثلثين .

- التّشريع (القانون): من اختصاص مجلس الشعب الأعلى، لكن رئيس الجمهورية له دور في إعدادة ووضعها عن طريق الاقتراح، وإصدار القوانين بموافقة مجلس الشعب الأعلى ومجلس الرئاسة (1).

¹ السنباني : المصدر السابق ، ص45

الفصل الخامس :

الوحدة اليمنية ، وتشمل :

(1-5) خطوات الوحدة اليمنية ونظامها.

(2-5) دور الجيش السياسي.

(3-5) آثار الوحدة على الشطرين الشمالي والجنوبي .

(4-5) حل جيش اليمن الجنوبي .

(5-1) خطوات الوحدة اليمنية ونظامها :

(5-1-1) كفاح الشعب اليمني (في الشمال والجنوب) نحو الوحدة : -

قام في اليمن قديماً العديد من الممالك القوية ذات الشأن، ولكنها في سنوات الضعف تعرضت للغزوات الخارجية التي عملت على تمزيق وإضعاف وحدتها فاحتل الأحباش اليمن وكذلك الفرس، وتأثرت اليمن بما يحدث من صراعات وخلافات حول كرسي الخلافة كسائر الأمصار الإسلامية، فتعاقب عليها ولاة الرسول الكريم والخلفاء الراشدين والامويين والعباسيين والفاطميين والأيوبيين والعثمانيين وبضعف دولة الخلافة الإسلامية غزا اليمن وتصارع عليها البرتغاليون الفرنسيون والإيطاليون والإنكليز لموقعها البحري الإستراتيجي في قلب العالم، والمتحكم في تجارة أوروبا مع مستعمراتها في الهند وأفريقيا .

وفي أواسط القرن السادس عشر، نجحت غزوات العثمانيين المتلاحقة في إقتطاع بعض المناطق الساحلية لليمن، ولم تستطع بسط هيمنتها الكاملة على اليمن إلا بعد أكثر من عشر سنوات من احتلالها السواحل، وبعد ذلك جاء حكم العثمانيين الأول لليمن، وبعد الاحتلال العثماني الثاني لليمن الشمالي، والاحتلال البريطاني لليمن الجنوبي الذي سعى منذ اللحظة الأولى في أرض اليمن إلى تمزيقها جغرافياً وسياسياً، في منتصف القرن التاسع عشر وبالتحديد 1839 ، ومنذ ذلك التاريخ خضع اليمن فعلياً للتقسيم الاستعماري فالإنكليز في الجنوب والعثمانيين في الشمال، ولكن منذ ذلك التاريخ لم يعرف اليمنيون النوم ولم يهدأ لهم بال ولم تهدأ ثورات الشعب اليمني، والتي كانت كالبركان رافضين منطق التقسيم رافعين سلاح الوحدة اليمنية ضد المستعمرين، والحكام المتخاذلين⁽¹⁾.

¹ العبدلي: المصدر السابق، ص16

فعرف اليمن قيام وضعين مختلفين، على الأرض اليمنية الواحدة وازداد النشاط البريطاني العثماني من اجل تكريس وتجزئة اليمن، خاصة بعد توقيع اتفاقية تحديد النفوذ العثماني البريطاني في اليمن 1904 والتصديق عليها لاحقا، وبعد هزيمة العثمانيين في الحرب العالمية الأولى حصل الشمال على أستقلالة الوطني، الأمر الذي أدى إلى اشتداد النضال الوطني في الجنوب ضد الاستعمار البريطاني وأعوانه في المنطقة من اجل الوحدة، لكن حكم الإمام يحيى جاء غير متوقع لآمال الشعب، خاصة بعد توقيع اتفاقية صنعاء مع الحكومة البريطانية والذي اعترف فيها بالوجود البريطاني في عدن، لموافقته على الحدود القائمة كما هي عليه والتي كانت البداية الفعلية الجادة لطائع الشعب اليمني، بتصديها لسياسة الإمام التي فرضت الجمود والعزلة والتخلف على الشطر الشمالي .

فظهر آنذاك حزب الشعب اليمني كحركة أحرار اليمن والتي عارضت علانية حكم بيت حميد الدين ثم انتقل عناصرها إلى عدن ليعلموا نضالهم العلني، بعد أن جربوا كل الطرق والأساليب، مع أمراء أسرة حميد الدين في سبيل الإصلاح فكانت مهمة الأحرار في البداية نشر آرائهم وأفكارهم حول الإصلاح المطلوب في الشمال ومن ثم النضال ضد التخلف والرجعية، فشكل حزب الأحرار خطا جسيما على حكم الإمامة في الشمال وظهرت (الجمعية اليمنية الكبرى)، منها الكثير من الشخصيات والعناصر البارزة وحشد الطاقات فقامت الثورة 1948 الدستورية، التي انتصرت طوال ثلاثة اسابيع ثم اخمدت وسيطر الأمير أحمد على مقاليد الحكم، وكان نضال اليمنيين في عدن مرتبطا مع إخوانهم في الشمال مع الأمراء والسلطين وثورة حزيران في مرحلة الخمسينيات في مصر حيث تأثر بها رواد الفكر والتنوير والثورة في اليمن، فانتقل المناضلون في الشمال بأفكار جديدة وبطور أعلى فطرح قيام نظام جمهوري ديمقراطي عادلا بدلا من نظام الإمامة وتحقيق الوحدة اليمنية على طريق الوحدة العربية وبعد سلسلة من المحاولات النضالية، قامت ثورة 1962

بقيادة تنظيم الأحرار وأنقذت اليمن من الحكم الإمامي الذي حكم عليه بالعزلة فترة طويلة فشكلت الثورة أهم منعطف في تاريخ اليمن وأول انجاز حقيقي نحو توحيد الوطن المجزأ، وبناء الدولة اليمنية الواحدة على كامل التراب، وكان العمال والفلاحون نواة جيشها وحملة علمها وانطلاقاً من تلك جعلت الثورة هدف قيام الوحدة اليمنية في مقدمة، مبادئها⁽¹⁾ وكان من أهم منجزات الثورة تحويل الشطر الشمالي المستقل فور تخلصه من الاستبداد إلى قاعدة، انطلقت منها القوى الوطنية المحاربة الاستعمار، وقيام النضال المسلح المنظم وقد وفرت السند والقاعدة لانطلاق ثورة 14 تشرين الأول 1963 يهدف تحرير الجزء المستعمر من الوطن، والتي إنطلقت شرارتها من جبال ردفان، وكان أول شهيد بها راجح غالب فالتحم كل أبناء اليمن في سد وطني منيع، حيث منازل الاستعمار ومقاومتهم وفتحت جبهات القتال والنضال في مختلف مناطق وجوده كذلك المقاومة العدنية واحتضنت القوى المناضلي الثورة وحمتهم من ملاحقة الجنود البريطانيين حتى تم جلاء الاستعمار الإنكليزي نهائياً 1967 وبعد هذه المقاومة العنيفة والنضال اليمني، قامت جمهوريتين الجمهورية العربية اليمنية، وجمهورية اليمن الجنوبية الشعبية⁽²⁾.

كما تطرق الباحث سابقاً، إلى القوى والأحزاب السياسية في الجنوب المحتل من أجل الوحدة اليمنية والتي تمثلت في رابطة أبناء الجنوب الغربي وحزب الشعب الاشتراكي في ظل الاحتلال البريطاني، وإتحاد الشعب الديمقراطي، وحزب البعث العربي الاشتراكي والتنظيم السياسي للجبهة القومية والحزب الاشتراكي اليمني وحزب اتحاد القوى الشعبية ما بعد الاستقلال، مما يتضح أن الوحدة اليمنية كانت هدفاً لدى غالبية الأحزاب السياسية والتنظيمات والتي تشكلت عبر مسيرة التحرر اليمني، في الشمال والجنوب الأمر الذي يعكس عمق الإيمان الشعبي بوحدة اليمن الطبيعية

¹ عبد العزيز الشعيبي : <http://may.almotar.net/shodetails.php>

² عدنان الغيلي : <http://welcome123456789.maktoobblog.com>

وظروف التخلص من التجزئة والتشظير، كما لا ننسى دور النخب السياسية في كلا الشطرين من أجل الوحدة.

(5-1-2) الوحدة اليمنية وتحديات النشوء:-

واجه الرئيس علي عبد الله صالح في بداية حكمه، وسعيه نحو إعادة تحقيق الوحدة اليمنية واجه ظروفًا صعبة في جنوب اليمن الذي كان يحكمه نظام ماركسي يعطي القضية الوحدة بعدًا أيديولوجيًا، ويصر على إنجازاتها بالقوة العسكرية ومعتمداً على سياسة إعلامية ضد النظام الحاكم في الشمال، ودعم الجماعات المسلحة المناوئة لنظام الشمال مما جعل الحوار بين الشطرين معقداً، فمهمة الوحدة في هذه المرحلة كانت صعبة حيث أثبتت التجارب الوحدة منذ مطلع السبعينات من القرن الماضي، حيث غياب المعالجة السريعة للخلافات بين الشطرين أو الوصول إلى المواجهة المسلحة، فكان على الرئيس علي عبد الله صالح أن يستفيد من التجارب السابقة التي أثبتت استحالة تحقيق الوحدة، بالقوة المسلحة، فكانت أولى الخطوات العملية التي استهدفت إعادة تحقيق الوحدة اليمنية، تمثلت بتوقيع اتفاقية القاهرة في 1972 بجهود لجنة التوافق العربية، وبقرار مجلس جامعة الدول العربية من أجل تسوية الخلافات بين شطري اليمن بعد حدوث أول اشتباكات بين قواتها، وتبع هذه الاتفاقية بيان طرابلس 1972 بين الأرياني عن الجمهورية العربية وسالم ربيع عن الجمهورية الديمقراطية حيث تشكلت اللجنة الفنية لإعادة الوحدة بين شطري اليمن⁽¹⁾.

كان النصف الثاني من عام 1978 أكثرها تعقيداً، حيث فقد المواطن العادي الأمل في قيام هذه الدولة التي يتراجع نفوذها إلى حدود منشأتها، في المدن الرئيسية وتراجع هيبتها إلى أسوار العاصمة، فلقى الرئيس إبراهيم الحمدي حتفه في حادث غاشم وتبعه المقدم الغشمي في حادث الحقيبة الدبلوماسية القادمة من عدن، وبعدها قتل الرئيس سالم ربيع علي وفي مناطق واسعة من

¹ زايد جابر واخرون: علي عبد الله صالح 25 عاما من القيادة والسياسة، مركز البحوث والمعلومات، صنعاء، ط1، 2003، ص77

جنوب الشمال، قتال عنيف بين الجيش الرسمي والفصائل الماركسية المسلحة، وفي صنعاء يتهيأ قادة عسكريون للانقلاب على النظام، وحراك بعض الأحزاب السياسية المدعومة من الخارج، المؤامرات للانقضاض على الحكم ومن الطرف الآخر القوات السعودية تتقدم داخل الأرض اليمنية، فكان عاما عصيبا في اليمن وعصفت رياح الاضطراب السياسي وصدامات السلطة بقوة في كل من صنعاء وعدن، وفي هذه اللحظة قبل علي عبد الله صالح، ترشيح مجلس الشعب له رئيسا للجمهورية، وقائدا عاما للقوات المسلحة ففي الجنوب كانت الدولة الماركسية تصدر الاضطرابات، وفي الشمال المملكة السعودية تريد اليمن محمية من محمياتها⁽¹⁾.

(5-1-3) التحولات على الصعيد السياسي في الجنوب:-

انتهج النظام في الجنوب سياسة، تمثلت بتبني الحزب الحاكم نظريه ماركسية كدليل لتوجهات النظام السياسة الداخلية والخارجية، وتبعية تطورات بنوية شاملة في المجتمع والدولة على السواء، نتجت عنها مواقف داخلية معادية للطبقات الاجتماعية العليا في المجتمع أمتت كل الممتلكات الزراعية والصناعية والتجارية وأصبحت الدولة مسيطرة على مفاصل الحياة الاقتصادية والسياسية والثقافية، وعلى المستوى الخارجي اتبعت الدولة سياسية محورية تمثلت في التحالف مع الاشتراكية العالمية، وبالتالي انعزال النظام عن محيطه الإقليمي والدولي، حيث بروز الصراعات المختلفة بين صفوف الحزب والمجتمع عن تلك السياسات، وكانت في أحيان كثيرة دموية.

أما في الشمال فقد حدثت تحولات سياسية مغايرة، لما حدث في الجنوب ففي مطلع السبعينات انتهت الحرب الجمهورية - الملكية على أثر المصالحة بين المعسكرين المتحاربين، مما وفر بيئة ملائمة الاحداث تحولات سياسية واجتماعية وثقافية في البلد، إلا أنه لم يظهر تنظيم سياسي محدد يقود تجربة الحكم، فالأرياني وأحمد نعمان وآخرون قد حاولوا إحياء هذه التجربة في مطلع

¹ ناصر الدين النشاشيبي: اليمن ذلك المعلوم ، دار القدس، ط1 ، ص31

الخمسينات، لكن تكرار تلك التجربة لم ينجح بسبب ظروف تلك الفترة وبالتالي وجود فراغ سياسي، وبالتالي عدم استقرار النظام وسلطته السياسية على وجه التحديد فحدثت عدة هزات في قمته، وكان بعضها دمويا إلى أن استقر الوضع في مطلع الثمانينات، بتولي السلطة الرئيس علي عبد الله صالح ولاختلاف التطورات السياسية والاقتصادية في كلا الشطرين والتي عمقت المسافة بينهما، فظهرت حالة الشك باعتقاد الطرفين بأنهما يتآمران على بعضهما البعض، حيث عمقتها الأوضاع المحلية والإقليمية والدولية، وزاد الأمر تعقيدا النظام الماركسي في الجنوب، حيث يروز المناخ العدائي بينهما واستغلال بعض القوى المحلية في الشمال لما حدث في الجنوب، ومن أبرز الصراعات التي نتجت في تلك المرحلة حرب 1972

ونتيجة لقيام الحرب تحت مبرر الوحدة، ومن أجل تحقيقها فإن العوامل المحلية والإقليمية والدولية لم تسمح بأن تحسم لصالح أحد الطرفين، مع قوة النظام الشمالي حيث يتطور مفهومان حول الوحدة فالشمال طالب بالوحدة الفورية دون شرط، أما الجنوب فطالب بتوفير شروط ضرورية للوحدة حيث إحدات تحولات بنيوية في الشمال مماثلة للجنوب، فاعتبره الشمال مدخلا لإشاعة الشيوعية في البلاد مما أزم الوضع بينهما وقيام الحرب بينهما 1972 والتي انتهت بعد تدخل إقليمي ودولي وكانت الجامعة العربية أحد الأطراف الفاعلة، فتم توقيع اتفاقية القاهرة 1972 بإعلان نهاية العمليات العسكرية بينهما، وتبعه التوقيع على بيان طرابلس من أجل تحقيق الوحدة.

ونتيجة تلك الاتفاقيات تم إعادة القوات المسلحة، إلى مناطق التمرکز قبل الحرب وتسوية مشكلات النازحين في كلا الشطرين، وتوالت اللقاءات بين المسؤولين حيث تم لاتفاق على تمديد المدة الزمنية لإنجاز واثائق الوحدة وخطواتها التنفيذية، ووقف الحملات الإعلامية وأعمال التخريب بينهما وتوفير المناخ الملائم لعمل اللجان وبناء الثقة بين الطرفين وبعد حركة 13 حزيران 1974 حدثت انفراجة معينة بين صنعاء وعدن، مما هيا الاتفاقية (قعطبة) 1977 لكن فيما بعد

توترت العلاقات بين الشطرين حتى وصلت إلى نقطة الانفجار العسكري بينهما 1979 مما استدعى تدخل الجانب العربي والدولي الاحتواء الموقف فصدرت اتفاقية الكويت والذي شكل في مضمونة نقلة نوعية في مسيرة العمل الوحدوي بين الشطرين ورغبة صارمة في التطبيق، تلك كانت بإيجاز الخطوات والعثرات التي رافقت مسيرة الوحدة خلال السبعينيات من القرن الماضي (1).

شهدت علاقة الشطرين مطلع الثمانينات استقرار سياسيا كبيرا، بإبعاد عبد الفتاح إسماعيل عن السلطة وتولى علي ناصر محمد رئاسة الدولة، فتميزت سياسته بالاعتدال والميل إلى لفة الحوار في العمل السياسي على عكس سابقه، فأستغل الرئيس علي عبد الله صالح وجود علي ناصر لتحقيق التناقضات التي لا تزال عالقة سياسيا واقتصادية كبيرا أمام الوحدة الاندماجية بين الشطرين، كما تم تكثيف اللقاءات بين الشطرين وبقيادة المؤتمر 1982 وإقرار (الميثاق الوطني) أهمية كبيرة في التأسيس الفكري للوحدة بين الشطرين، حيث تضمن الميثاق الوطني أسس وقواعد عامة لإنجاح العمل الوحدوي والوصول إلى تحقيق الوحدة التامة بين الشطرين حيث الحكم الذي يقوم على الشورى والمشاركة الشعبية وأهمية الديمقراطية والعدالة والاجتماعية، كشرط لتحقيق الوحدة، وتفكك الوحدة اليمنية ناجمة عن انقطاع الممارسة الديمقراطية، كما حدد الميثاق الطريقة المتبعة لإعادة تحقيق الوحدة فتوفير المناخ الديمقراطي الحر النزيه، والحوار الواعي يقود أن إلى تحقيق الوحدة اليمنية وتوحيد الجبهة الداخلية، وحل الخلافات بالطرق السلمية الديمقراطية ونبذ الإرهاب وعدم استخدام السلطة للمصالح الشخصية، والولاء الوطني، وضرورة الوحدة للنمو والتطور، وتميزت مرحلة الثمانينات بالمصالحة الوطنية الشاملة بين المتصارعين وضمان استقرار السلطة تكوين إدارة سياسية قائمة ضمت في صفوفها جميع التيارات السياسية الرئيسية وامتاز حكم صالح بالمرونة السياسية والقيادية ومعالجة الإشكاليات والتوفيق بين بناء الدولة الحديثة، والبنى التقليدية وبين

¹ أحمد غالب مهيب، الوحدة اليمنية وتحديات النشوء، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 15، 2007 م ص 55

عوامل التقدم والمحافظة على الأصالة، وعلى مستوى لقاءات القمة طالب صالح بضرورة الإسراع بالخطى الوجدوية، وتنفيذ الاتفاقيات السابقة وتكوين بعض الشركات المشتركة بين الشطرين، وتوطيد الأمن والاستقرار وإزالة المواقع العسكرية والعمل على اللقاءات الدورية، ولقاء تعز 1981 والذي نجم عنه تشكيل التنظيم السياسي الموحد وتبادل الزيارات بين الشطرين وعلى المستوى المؤسسي بين الشطرين إنشاء (مجلس أعلى) ولجنة وزارية مشتركة تضم رئيس الوزراء والوزراء، والتنسيق والتعاون بين الشطرين في كافة المجالات، ورغم استمرار التوتر بين الشطرين إلا أن الرئيسان كانا يحرصان على احتوائها كذلك المؤثرات الداخلية والخارجية بين الشطرين، والتي كانت تنشب بين صفوف الحزب الاشتراكي الحاكم في عدن وموقع الحزب من الدولة الجديدة، وخارجيا باستمرار نفوذ الاتحاد السوفيتي داخل أجنحة الحكم في عدن، ولكن إنشاء المجلس اليمني الأعلى في تلك المرحلة والذي مثله (اللية العمل الوجدوي) الجاد والمسؤولة بين الشطرين وكان لاجتماعات المجلس اليمني الأعلى 1983 - 1985 م الدور البارز في البناء الوجدوي، والمكمل بالنجاح حيث عقدت أربع دورات في عدن وصنعاء أسهمت في تعزيز البناء الوجدوي وخلق الأسس السليمة، لقيام دولة الوحدة تعز 1982 الذي أزال العوائق وحسن العلاقات بين الشطرين لفترة طويلة، وعدم تدخل أي شطر في شؤون الآخر ونبذ العنف وحل المشاكل سلميا، وعقد في تعز لقاء آخر لاستكمال عدم نشوب صراع بين الشطرين بسبب الخلاف، للتعقيب عن النفط، ومن أبرز إنجازات تلك الفترة إقرار الصيغة الأولية لمشروع دستور دولة الوحدة 1981، ومن منطلق بناء الأوطان يبدأ بناء الإنسان ووحدة الأوطان بوحدة الأجيال وبها يتحقق المستقبل لليمن الواحد المنشود، أدرك صالح أهمية التعليم الموحد في تلك المرحلة من أجل تحقيق الوحدة، وان الاندماج السياسي لا بد أن يسبقه اندماج اجتماعي اقتصادي، لصلاية الوحدة وعدم انهيارها، و بإنشاء المجلس اليمني الأعلى والتنسيق في المجالات، والتوصل إلى الاتفاقيات لوجدوية

بين الشطرين واستمرار اللقاءات وإعطاء الوحدة اليمنية بعدا إقليميا، كل ذلك رسخ بنيت الوحدة اليمنية، بالولاء الوطني والديمقراطية والأمن الاجتماعي ونجاح الاتفاقيات المسبقة والاساس القومي لتحقيق الوحدة اليمنية (1).

(5- 2) الصراع على السلطة في الشطر الجنوبي

رغم مأساة الحدث الذي تفجر في الثالث من كانون الثاني 1986م، في الشطر الجنوبي وسقوط القتلى والجرحى والمشوهين، وإهدار الأموال نتيجة تدمير البنية التحتية بسبب الصواريخ في أوساط الأحياء السكنية للعاصمة عدن، إلا أن العديد من المفكرين ينسبون للحدث الدموي الفضل في الإسراع بتحقيق وقيام الوحدة اليمنية، ففي ذلك اليوم انفجر الصراع الدموي في عدن بين الرفاق الماركسيين، تاركاً مساحة نفسية ومادية يصعب معالجتها على المستوى اليمني كما انعكست آثارها وبشدة على الأحزاب الماركسية العربية، والتي أصيبت بخيبة أمل في النظام الماركسي الوحيد الحاكم في الوطن العربي، وكان لهذه الحرب تأثيرها على قيام الوحدة اليمنية كما ذكرنا سابقاً، حيث اهتزاز ثقة أركان النظام بنفسه، وثقة الشعب به وبتجربته التي يمثلها بالأحداث الدموية التي حصلت لطخت التجربة الماركسية يميناً وعربياً مما احكم طوق العزلة عربياً على رفاقها في عدن كما أكدت الأحداث تخلف التجارب الماركسية في دول العالم الثالث، لغياب الظروف الموضوعية وتجاهل قوانين التطور الاجتماعي، مما دفع الاتحاد السوفيتي إلى رفع يده نهائياً عن دعم تلك الأحزاب، أضف على ذلك عدم مقدرة المتبقيين من الرفاق في السلطة، على الإمكانيات الأيديولوجية والاقتصادية التي تمكنهم على بقاء التجربة خصوصاً بعد دمار البنية التحتية، مما دفعهم للتفكير بالخروج من الأزمة القائمة بالتوجه نحو الوحدة اليمنية، فأحداث كانون الثاني لم تكن وليدة اللحظة فبداياتها كانت في 1978م عندما تم الإطاحة بجناح الرئيس سالم ربيع علي، وتولي

¹ عبد الوهاب الكيالي: قضايا عربية ، الوحدة اليمنية ، العدد السادس ، السنة السابعة ، المؤسسة العربية، بيروت، 1980، ص 77

عبد الفتاح إسماعيل رئاسة الدولة وعلي ناصر رئاسة الوزراء والإعلان عن الحزب الاشتراكي اليمني في تلك الفترة كحزب طليعي، والصراع الذي حدث بين الجناحين علي عنتر وصالح مصلح وعلي سالم البيض وجناح ناصر محمد، حيث تمكنت مجموعة علي عنتر من فرض قرار رجوع عبد الفتاح إسماعيل إلى عدن وعودته للحزب، كما تم أيضاً تنازل علي ناصر عن رئاسة الوزراء لأبو بكر حيدر العطاس لإرضاء الطرف الآخر المناوئ له واستمر كل من الطرفين بعد المؤتمر الثالث يعد العدة لحسم الصراع ودخلت أموال السعودية لعلي ناصر محمد وجماعته، وفي 13 كانون الثاني حدث التفجير الكبير وانقلب الرئيس علي ناصر علي نفسه متخذاً من أسلوب الصدام المسلح طريقاً وحكماً لحل نزاعات الرفاق، واستعداد الطرف الثاني أيضاً لتفجير الموقف مما دفع علي ناصر الهروب وترك السلطة مع جماعة من أنصاره إلى صنعاء، مكنت هذه التحولات جناح عنتر وعبد الفتاح إسماعيل من البقاء في السلطة، ولكن بعد أن دفع الاثنان حياتهما ثمناً لذلك إضافة إلى العديد من الرفاق وآلاف الشعب اليمني بسبب الصراع حول المناصب، فأحداث كانون الثاني رغم أنها تظل ذكرى أليمة ونقطة سوداء في التجربة التقدمية في اليمن الديمقراطي إلا أنها كانت الباب الذي منه انطلقت الوحدة، بتولي قيادات جادة عن سابقها، وأرضية مشتركة في الشطرين لنجاح وتحقيق الوحدة⁽¹⁾.

(5-2-1) آخر سنوات التشطير 1988 - 1989 م

نتيجة للتطورات السياسية التي شهدتها الشطر الجنوبي خلال هذه الفترة، فأحداث كانون الثاني دفعت الجناح المنتصر باتجاه نقد الذات ومراجعة الأخطاء الحزبية والسياسية طوال الفترة السابقة، فضلاً عن التأثيرات التي تركها الاتحاد السوفيتي الحليف الرئيسي للشطر الجنوبي، مما دفع إعادة صياغة تجربة الشطر الجنوبي على صعيد الدولة والحزب، ومن هنا جاءت الدعوة إلى تبني الخيار

¹ العبدلي، المصدر السابق، ص 124

الديمقراطي المقرون بالاعتراف بتعددية سياسية واجتماعية واقتصادية، فغياب الديمقراطية كان سبباً في الطابع الدموي العنيف لصراعات السلطة منذ الاستقلال كما أن اكتشاف النفط في جنوب اليمن في مناطق الحدود المشتركة بين الشطرين قد شكل متغيراً جديداً في علاقة الشطرين فيبرز موقف صالح الراض لعملية تحديد الحدود بين الشطرين، فبدل ترسيم الحدود تحقيق الاستثمار المشترك للثروات النفطية في المناطق الواقعة بين الشطرين، ومن هنا جاء لقاء القمة في — 1988 م بين صالح وعلي سالم البيض ليزيل الجمود الذي ساد علاقة الشطرين لفترة قاربت العامين، حيث تم الاتفاق على أعداد البرنامج الزمني المتعلق بمشروع الدستور، واتفاقيات أخرى، الأمر الذي مثل خطوة متقدمة على صعيد العمل الوجدوي بين الشطرين وبعد أقل من شهر انعقد لقاء القمة الثاني بينهما في صنعاء وتم إضافة بند آخر حول إحياء لجنة التنظيم السياسي الموحد، وتسهيل تنقل المواطنين بين الشطرين بالبطاقة الشخصية، حيث القضاء على ما تبقى من حواجز نفسية بينهما، وإلغاء لنقط العسكرية، وفي الدورة الرابعة للمؤتمر الشعبي تم إقرار وثيقة (برنامج العمل السياسي)، واعتبار التجربة وتعدد الدويلات من عوامل التخلف والضعف والتدهور، وأن وحدة اليمن أرضاً وشعباً هي ضرورية ولا يكون الاستقرار إلا بها، وقدم كلا الشطرين مشروعهما الوجدوي وبالنظر إلى مشروع الشطر الشمالي يتضح بأن الرئيس صالح بدأ يسير بخطى واثقة نحو إعادة الوحدة، مستفيداً من كل الظروف المحيطة آنذاك محلياً وإقليمياً ودولياً وإدراكه تماماً إذ لم يبق أمام القيادة الاشتراكية في جنوب اليمن غير الموافقة على تحقيق الوحدة، وبإنهاء القمة تم المصادقة على مشروع الدستور الدائم لدولة الوحدة (1).

¹ زايد جابر : المصدر السابق ، ص 105

(5-3) آثار الوحدة على الشطرين :

(5-3-1) بناء دولة الوحدة 1989 – 1990 (الديمقراطية والوحدة)

تلك الفترة التي لم تزد عن ستة شهور، شهدت نشاطاً مكثفاً على الصعيدين الشطري والوحدوي ولم يكن هذا النشاط منفصلاً عن بعضه البعض، وتعد أهمية تلك الفترة الزمنية فترة تأسيس دولة الوحدة اليمنية، فعلى مستوى التطبيق اتخذت الجهات الحاكمة مجموعة الإجراءات التنفيذية الخاصة بتطبيق القرارات والاتفاقيات كافة، التي اتفق عليها من قبل وتحويلها إلى واقع، والعنصر الثاني خاص بحسم الخلافات والتباينات حول عدد من القضايا الكبرى التي تتعلق بدمج مؤسسات رئيسية مثل الأجهزة الأمنية والجيش، وشكل النظام السياسي وطبيعته وهل يكون تعددياً أم لا، وضوابط التعددية .

العنصر الثالث: وهو خاص بإزاحة ومواجهة القوى المعارضة للوحدة.

والعنصر الأخير: يتعلق بحماية الوحدة، وتوفير عوامل استمرارها ونجاحها من خلال نسج علاقات وتفاعلات دولية وعربية وإقليمية، تدفع إلى الوحدة ولا تقف عثرة أمامها. لقد مثلت العناصر السابقة معاً مواجهة مركزية لميراث، حقبة التشطير سياسياً واجتماعياً واقتصادياً وفي مجال العلاقات الخارجية حيث لعب التنسيق والحوار المشترك بين الشطرين في هذه المواجهة، والحلول الوسط والتي كان لها الدور الأكبر في الوصول بمشروع الوحدة إلى قيام الجمهورية اليمنية، حيث مثلت في واقع الأمر مشكلات شائكة سياسية واجتماعية على الصعيدين، النظري والعملي كان يمكن لهذه المشكلات أن تعصف بعملية الوحدة وتقود إلى مواجهات غير مشهودة لكن كان الحوار والتنسيق المشترك هو أسلوب المواجهة، والحل الوسط والتنازلات المتبادلة من أجل مسيرة الوحدة، هي المخرج المناسب، وحدث تداخل بين المستوى الرسمي والشعبي وأن الخروج من دوامة التشطير إلى بر الوحدة قام على تفاعل متكامل بين الجهد

السلطوي والشعبي وبالتالي دمج وتوحيد النقابات المتماثلة والمنظمات التطوعية وغير الحكومية المتناظرة وكذلك التجاوب بين الطرفين ساهم في تحقيق انجاز الوحدة ويمده بالقوة والتقدم، حتى الذين عارضوا الوحدة أو تحفظوا على بنود دستورها فموقفهم قاد إلى عكس ما أرادوه، فكانت النتيجة تكاثف الضغوط من أجل الإسراع في انجاز الوحدة، حيث المناخ التعددي الديمقراطي الذي أتاح للقوى السياسية المشاركة في الرأي والعمل الشعبي في قمع مواقف المعارضين، أو الجهد العام في العمل الوحدوي بمشاركة القوى السياسية المختلفة في تأسيس دولة الوحدة لم يكن يعني غيابها أو عدم مشاركتها كلياً في بناء الوحدة ذاتها، فذلك المشاركة كانت موضوعية ومؤثرة رغم أنها أخذت شكلاً سلبياً أحياناً، في ممارسة الضغط السياسي بالإسراع بالوحدة وانجازها وبدون تردد فأثبتت التحولات في الشطر الجنوبي مدى الحيوية السياسية، وانتهاء ميراث الشكوك المتبادلة وحق الجميع في العمل الوطني دون قيود ومعوقات، فلم يبق أمام الشطرين سوى خيارين : إما العودة إلى مشروع اليمن الواحد أو مواجهة تفجير الموقف على نحو يصعب السيطرة عليه، وتضييع فرصة تاريخية بإعادة وحدة اليمن وبناء الدولة المركزية القادرة على تحقيق أفضل سياسياً واقتصادياً، أضف على ذلك الطابع التراكمي لعملية الوحدة، حيث الترابط بين موثيق الوحدة والاتفاقيات والإعلانات المختلفة التي تم التوصل إليها طوال الفترة السابقة، فالوحدة اليمنية سلسلة متصلة من العمليات والتطبيقات التي ساهم بها، كل القادة والمسؤولين في الشطرين، كذلك التحولات الكبرى بين الشطرين، أدت إلى التقارب السياسي والاقتصادي، وفي مواجهة القوى والآراء الأصولية الدافعة للوحدة وفي مجال التعددية والديمقراطية، والربط بين الديمقراطية والوحدة، كذلك ملائمة الواقع الدولي وتقبله لفكرة الوحدة بل وتأثيرها وصياغة الواقع الدولي للنظام السياسي لدولة الوحدة وربط الوحدة بالديمقراطية، وتحديد القوى الإقليمية⁽¹⁾.

¹ أبو طالب: المصدر السابق ، ص 237 .

بعد موافقة الجماهير اليمنية على دستور دولة الوحدة، 1991، واكتساب الدستور الشرعية السياسية من الجماهير وليس من حق شخص في السلطة أو مطالبة أي حزب سياسي بالعودة إلى الدولة الشطرية مستقبلاً واستغلال منصبه في السلطة لتنفيذ ذلك، فمثل هذا العمل خيانة كبرى وخرق للدستور وتعطيلاً لمؤسسات دولة الوحدة والتآمر على الوحدة الوطنية، فالدستور أصبح بمثابة عقد اجتماعي حيث الحق في الانتخابات وممارسة السلطة للشعب اليمني، في وحدة سياسية كاملة وشرعية دائمة فالشعب مالك السلطة ومصدرها، ومجلس النواب هو الهيئة التشريعية للدولة وهو الذي يصدر القوانين، والسياسية العامة للدولة، والخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والميزانية العامة والرقابة على أعمال الهيئة التنفيذية، بعدها جاءت الانتخابات الأولى 1993 بكل تفاصيلها ونتائجها التي لم ترض قيادة الاشتراكي وأمينه العام (البيض)، كي يكون أول مجلس نواب يمني منتخب ديمقراطياً يملك الشرعية الدستورية والوطنية والجماهيرية، وكانت أحزاب الائتلاف الثلاثة وهي:

المؤتمر الشعبي العام _ التجمع اليمني للإصلاح - الحزب الاشتراكي اليمني

وتم التصويت على تشكيل مجلس الرئاسة، عدد أعضاء مجلس الرئاسة (5) أعضاء ينتخبهم أعضاء مجلس النواب والحكومة الجديدة برئاسة حيدر العطاس، والتي تشكلت بعد الانتخابات البرلمانية الأولى، فتولدت ثلاث أزمات ضد دولة الوحدة اليمنية وهي :-

الأولى: مرحلة النمو والانتعاش حيث تم تحريك المظاهرات لمحاربة الفساد وغلاء المعيشة حيث أشاع قادة الاشتراكي، إن السبب في ذلك تمسك الرئيس صالح ببطانة سيئة تعمل على تبذير المال ونشر الفوضى الأمنية وعدم احترام النظام والقانون والحقيقة أن توجهات حكومة العطاس وقراراتها هي التي أفرزت تلك الوضعية السيئة التي كانت محاولة لشل حركة العمل الوطني في الأجهزة الإدارية لدولة الوحدة، مما أدى إلى تدهور الأوضاع المعيشية والاقتصادية والأمنية .

الثانية: مرحلة التصعيد من 1993 - 1994 م ظهور تكتيك أزموي جديد، منذ عودة النائب البيض واعتكافه في عدن، وإيجاد (لجنة الحوار الوطني) ظاهرياً تسعى للتوفيق بين الفرقاء، غير أنها ومجموعة كبيرة من الفرقاء يهدفون إلى إبطال الشرعية البرلمانية والدستورية، أو إلغاء قانونية مجلس النواب والبحث عن بديل يحل مكان دستور الوحدة والقضاء على دولة الوحدة، قوى متفاعلة رجعية زودت الأزمة بقوى تدميرية بالغة العنف تريد عدم الاستقرار، وتدمير دولة الوحدة .

الثالثة : مرحلة الانقراض الكلي على دولة الوحدة اليمنية 1994، حيث رفض النائب البيض الشروط التقليدية المتفق عليها في عمان، لإنهاء الأزمات السياسية وكانت تلك الشروط قبل التوقيع على وثيقة العهد والاتفاق وبعد ذلك قام البيض يعدد من الزيارات إلى الدول العربية التي لا تريد دولة الوحدة اليمنية طالباً منها الدعم لإعلان الدولة الانفصالية الشطرية في عدن، لكن فيما بعد يظهر من خلال دستور دولة الوحدة أن الشعب مالك السلطة ومصدرها ويمارسها بشكل مباشر عن طريق الاستفتاء والانتخابات العامة، ويزاولها بطريقة غير مباشرة عن طريق الهيئات التشريعية والتنفيذية والقضائية والمجالس المحلية المنتخبة، حيث يظهر انعكاسات الديمقراطية على دولة الوحدة والمجتمع والتزام الأحزاب بالنهج الديمقراطي والحقوق الدستورية فيما بعد⁽¹⁾.

شهد اليمن عامي 1993، 1997 عمليتين انتخابيتين لمجلس النواب، اتسمت بنتائج متوازنة وتمثيل أوسع للأحزاب السياسية، في حين غاب هذا التوازن في الثانية وتقلص وجود الأحزاب السياسية، فكان العديد من القوى والأطراف السياسية، يأمل في أن تشكل عملية التنافس في انتخابات الرئاسة نوعاً من بعث الحيوية في الحياة الديمقراطية اليمنية، مع تسليمها جميعاً بأن النتائج محسومة مقدماً لحيازة الرئيس المرشح على عبد الله صالح تأييد أكبر طرفين في البلاد، المؤتمر الشعبي العام وحزب التجمع اليمني للإصلاح الذي يتزعمه الشيخ الأحمد، وفكرة إقامة انتخابات

¹ احمد محمد العشملي: الوحدة والصراع السياسي، مركز البحوث ، صنعاء، ط 1، 2004، ص 182 .

رئاسية تنافسية مباشرة جاءت بمبادرة من الرئيس صالح عند مناقشته التعديلات الدستورية بعد انتهاء حرب 1994 وطرح أيضا فكرة النص الدستوري على فترتين رئاسيتين فقط لأي رئيس منتخب، وفكرة الانتخابات الرئاسية المباشرة وردت للمرة الأولى في اتفاقية (التنسيق ألتحالي على طريق التوحد)، حيث انتخاب الرئيس فقط عند مناقشة مشروع التعديلات الدستورية بين الأحزاب الرئيسية الثلاثة (المؤتمر والاشتراكي والإصلاح)

وعند الحوار الوطني حول وثيقة العد والاتفاق، وخلال تلك الأزمة تم إلغاء فكرة الانتخابات الرئاسية والنص على مجلس للرئاسة من خمسة أعضاء، لينتخبهم مجلسا النواب والشورى في اجتماع مشترك، وهكذا الغ جميع الأحزاب السياسية في تلك الوثيقة فكرة الانتخابات الرئاسية المباشرة وبعد انتهاء حرب 1994 ينتخب مجلس النواب رئيساً للجمهورية، إلا أن مبادرة الرئيس صالح باتجاه النص على الانتخابات المباشرة كانت محل ترحيب، وجرى الاتفاق في تشرين الأول / تشرين الأول 1994⁽¹⁾.

(5-3-2) حرب اليمن عام 1994 م

بعد إغلاق الستار عن أسوأ أزمة عرفتها اليمن بعد توحيد شطريها الشمالي والجنوبي عام 1990، والتي كانت الخطوة الأولى في بناء اليمن الواحد فمن حرب اليمن بين الأمام الجديد (بدر) وبين الضباط آنذاك عبد الله السلال، الذي ألغى الإمامة والإمام بانقلاب عسكري أخرج اليمن من زمن الظلم، فإن مشاكل اليمن لم تنته، فبعد نحو شهر على توقيع (وثيقة العهدة والاتفاق) في عمان 1994، أعرب الأمين العام للحزب الاشتراكي اليمني علي سالم البيض عن وجود رغبة لدى اليمنيين الجنوبيين بالاستقلال عن الشمال، فبدل أن تكون صفحة جديدة في الحياة السياسية اليمنية، بدأت الشروط من قبل الفرقاء على تنفيذ بنود الوثيقة، فطالب المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني

¹ طه نصر مصطفى، هموم آخر القرن (اليمن والتحويلات السياسية الكبرى)، ط1، 2004، ص 91

للإصلاح بضرورة التثام المؤسسات الدستورية، وعودة القادة الجنوبيين إلى صنعاء كشرط أولى لتنفيذ الوثيقة، بينما طالب الحزب الاشتراكي باعتقال المتهمين بالتورط في جرائم الاغتيال السياسي ومحاكمتهم والتي طالت أكثر من مئة وخمسين كادراً، من كوادر الحزب الاشتراكي، ونظراً للمسار السياسي المتعثر والمتأزم، تآزم الوضع الأمني في البلاد ووصل إلى الصدام العسكري بين قوات الشمال والجنوب والذي تم تصعيده بعد ساعات قليلة من توقيع الوثيقة وفي ظل هذا التآزم تدهورت الأوضاع المعيشية في البلاد، وتدهور الوضع ونشبت الحرب وتطور الأمر إلى اشتباكات بالأسلحة الثقيلة وبعد تسعة أسابيع من نشوب الحرب اليمنية سقطت عدن عاصمة (اليمن الديمقراطية) المنفصلة والمعلنة من الجنوبيين من جانب واحد، في أيدي القوات الشمالية الموالية للرئيس صالح وفر علي سالم البيض إلى سلطنة عمان، ودعت الولايات المتحدة الأمريكية صنعاء إلى المصالحة وتطمين الدول المجاورة إلى التزامها استقرار المنطقة، وبعد سلسلة من الصراعات حسمت القوات الكوفية اليمنية الحركة الانفصالية بدخولها اليوم 7/7/1994 الأحياء الثلاثة في وسط عدن وهي كرتير والنواحي والمعلا بعد معارك عنيفة لم تستمر طويلاً⁽¹⁾.

ويرى الباحث أن هناك دور للقوى الإقليمية التي ساندت الجنوب والشمال، ودور القوى الخارجية في الحرب الأهلية اليمنية 1994، حيث ساهم الدعم الخارجي كثيراً في تقوية الجنوب في مواجهة صنعاء خلال الحرب، فقامت بمدد القوى الجنوبية بالدعم العسكري وامتلاكهم الطائرات الحربية وإقناع حكومات عربية أخرى بالاعتراف باستقلال الجنوب، وعقب هزيمة الجنوب أمام الشمال قدمت الدول المجاورة الملاذ للقيادة الجنوبية وأفرادها المسلحة، وهناك خلافات حدودية بين الرياض وصنعاء وفي 1934 نشبت بينهما حرب قصيرة الأجل، وكذلك منطقة عسير، والاتجاه نحو الديمقراطية في اليمن أثار تحفظ القوى الإقليمية أيضاً، فقد تحققت بالفعل حرية سياسية لم

¹ عايدة العلي : المصدر السابق ، ص 207

تعجب البعض. كما ساهمت الكويت وبعض القوى الأخرى، بتقديم دعم مادي للقضية الجنوبية، ولم تكن هذه الحكومات معادية بشدة للنظام اليمني، ولكن كان هدفها الرغبة في إضعاف أي حكم موالٍ للعراق، ونظام صالح ما زال يعتبر كذلك، بينما أعلنت بعض الحكومات في المنطقة عن وقوفها إلى جانب الشمال أو حكومة الوحدة خلال الحرب الأهلية، ومنها قطر رغم حدوث خلافات بين قطر والسعودية على الحدود كذلك الأردن الذي كان يدعم حكومة صالح والعراق والسودان وسياسية ألقاضي المؤيدة لصنعاء وإيران والتي كانت متنافسة مع السعودية لفترة طويلة، أما بالنسبة للقوى الخارجية كأمریکا وروسيا وغيرها فكانت تسعى دائماً لمصالحها الخاصة والتي تمكنها من السيطرة وخصوصاً بعد اكتشاف النفط في اليمن الأمر الذي دفع القوى الخارجية للتنافس على الأطماع في اليمن، أما بالنسبة لتقديم الدعم المادي المباشر للشمال أو الجنوب أثناء النزاع فهذا لم يحدث أبداً .

أما بالنسبة للنتائج المترتبة على انتهاء الحرب الأهلية اليمنية أبرزها ازدياد تدهور العلاقات بين حكومة صالح من جهة، ومعظم دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي من جهة أخرى، وبسبب دعم القوى الإقليمية للجنوب، فتعتبر صنعاء أن هذه القوى الإقليمية قد ساهمت في الحرب الأهلية اليمنية الأخيرة كذلك توتر العلاقة بين اليمن والسعودية، والذي يغذي استمرارها استغلال قوى أخرى لهذا النزاع وأخيراً تبقى دائماً نحن العرب الضحية، والغرب هو المستفيد⁽¹⁾.

(5-4) الهزيمة الجنوبية السياسية والعسكرية وحل جيش اليمن الجنوبي

أيقن الجنوبيون مبكراً وجود محاولات للتلاعب بهم، من قبل أمريكا عبر اتجاهين الأول: مجلس الأمن الدولي والثاني: إنهاء ملف اليمن بسرعة كبيرة وعلى حسابهم، وكان واضحاً أن مهمة الأخضر الإبراهيمي كانت شكلية مع الجنوب، لكن في ثناياها أخرج شكلي لانتصار شمالي منتظر

¹ جمال سند السويدي وآخرون: حرب اليمن 1994 (الأسباب والنتائج) مركز الإمارات للدراسات، أبو ظبي، ط2، 1996، ص101 .

يحتاج مزيد من الوقت وتغطية دولية مدروسة، أضف على ذلك انحيازه إلى قطر نظراً للعلاقة التي تعود إلى مطلع الثمانينات، كذلك بطء حركته وعدم جديته في تقديم تقرير مكتوب حول مهمته، وخطابه الإعلامي المزيف وانحيازه إلى وجهة نظر الشمال، وكشفت الحقائق لاحقاً موقف أميركا إلى جانب صنعاء وسيرها نحو الحسم العسكري، رغم معارضة بعض دول الجوار الإقليمي، فالخديعة الأمريكية لعبت دورا بارزا لصالح الشمال في الحرب ويضاف إلى ذلك الموقفان الكويتي والمصري، فالكويت بدلاً من أن تكون أول المعترفين بدولة الجنوب حيث سحبت نفسها من وعودها للجنوبيين، ومن الأمور التي استغلها الرئيس الشمالي لصالحه ووظفها في الحرب النفسية، في أن الجنوبيين يسعون إلى الانفصال بدعم من الخارج وان الرئيس يقاوم دفاعاً عن الوحدة، أما الموقف المصري فلا يختلف عن موقف الكويت، في البداية الوقوف إلى جانب الجنوبيين وفي النهاية سحب وعودهم بذلك، ولم تقم بترتيب لقاء يجمع الشمال مع الجنوب في القاهرة، وعلى مستوى الحرب النفسية فقد انحاز علي ناصر مع مجموعة إلى الشمال لاعتقاد انه سوف يرث مكان الحزب الاشتراكي في السلطة، فانخراط هذه الفئة مباشرة في المعركة العسكرية والسياسية سهل للرئيس صالح أمام الرأي العام والدولي تسويق خطاب دفاعه عن الوحدة ضد فئة انفصالية من أبناء الجنوب، فلو كانت الحرب بين شمال وجنوب لما قاتلت الزعامات الجنوبية إلى جانب الشمال، كذلك انقسام شمالي الحزب الاشتراكي إلى ثلاث فئات، دعمت الشماليين في الحرب، كذلك اعتبار مغادرة البيض وقيادة بن حسينون لجهة وادي حزموت، من قبيل إنشاء دولة حضرية فتركت هذه الإشاعة أثراً سلبية على الجنوبيين المقاتلين على مشارف عدن وأخيراً سقطت المكلا بسبب الخيانات الداخلية وللدعم الأمريكي للشمال، ولا ننسى المقاومة الجنوبية العتيدة في الحرب وآخرها

سقوط بن حسينون آخر قلاع الجنوب، وبهذا تمت الهزيمة الجنوبية السياسية والعسكرية وانحل جيش اليمن الجنوبي (1).

ويرى الباحث أن للجيش دور كبير بتدخله في الحياة السياسية وتغيير النظام السياسي بالقوة، وهذا الدور يؤثر سلبا على استقرار النظام السياسي والمجتمع ويعيق الديمقراطية والتنمية، حيث لم يثبت الاستقرار وتحقق الوحدة في اليمن إلا بعد قيام صالح بحل جيش اليمن الجنوبي ووقف تدخله في السياسة، ومسلسل الصراعات الدموية وحرب عام 1994 خير شاهد على ذلك.

(5- 4- 1) النظام السياسي للجمهورية اليمنية :

يقوم النظام السياسي في الجمهورية اليمنية على أساس التعددية السياسية والحزبية، ويقر الدستور والقوانين النافذة تداول السلطة والمشاركة فيها سلميا عن طريق الانتخابات العامة المباشرة، كما يزاول الشعب السلطة بشكل غير مباشر عن طريق الهيئات التشريعية والتنفيذية والقضائية وعن طريق المجالس المحلية المنتخبة.

أولا: رأس الدولة:

رئيس الجمهورية هو رأس الدولة وتشمل: سلطات رئيس الجمهورية الحكم بالمراسيم في غياب البرلمان، والدعوة إلى إجراء انتخابات برلمانية، وتعيين رئيس الوزراء وتكليفه بتشكيل الحكومة والدعوة إلى إجراء استفتاء عام، وتشكيل مجلس الدفاع الوطني، شغل علي عبد الله صالح منصب رئيس الجمهورية اليمنية عام 1990 بعد اتفاق وحدوي بين الشطرين، وانتخب رئيسا للجمهورية في أول انتخابات رئاسية في عام 1999 م، عبر الاقتراع الحر والمباشر من قبل الشعب(2).

¹ بشير البكر: حرب اليمن القنبلة تنتصر على الوطن، المؤسسة العربية، بيروت، ط1، 1995، ص 97

² <http://www.mareeb.net/vb/showthread.php?t=27855>

ثانيا : السلطة التنفيذية :

1 _ رئيس الجمهورية :

هو رئيس الدولة ، يتم انتخابه وفقا للدستور ، ويكون له نائبا يعينه الرئيس، ويتم انتخاب رئيس الجمهورية من الشعب في انتخابات تنافسية ، ويحصل على رئيس الجمهورية بالأغلبية المطلقة، يعمل رئيس الجمهورية على تجسيد إرادة الشعب واحترام الدستور والقانون وحماية الوحدة الوطنية ومبادئ وأهداف الثورة، والالتزام بالتداول السلمي للسلطة، والدفاع عن الجمهورية والمرتبطة بالسياسة الخارجية للدولة، ومدته سبع سنوات، ولا يجوز لأي رئيس تولى أكثر من دورتين مدة كل دورة سبع سنوات فقط، ينشأ رئيس الجمهورية مجلس شورى من ذوي الخبرات والكفاءات والشخصيات الاجتماعية ، وتمثل صلاحياته الدستورية فيما يلي :

أ _ تقديم الدراسات والمقترحات التي تساعد الدولة على رسم إستراتيجيتها التنموية وترسيخ النهج

الديمقراطي

ب _ الرأي والمشورة في المواضيع الأساسية التي يرى رئيس الجمهورية عرضها على المجلس

ج _ الرأي والمشورة في رسم الإستراتيجية الوطنية والقومية للدولة اقتصاديا واجتماعيا...الخ

د _ السياسات والخطط المتعلقة بالإصلاح الإداري

هـ _ رعاية الصحافة ومؤسسات المجتمع المدني وتطويرها ، وتقييم السياسات المالية والنقدية

وبرامج الاستثمار

2 _ مجلس الوزراء :

هو حكومة الجمهورية اليمنية والهيئة التنفيذية والإدارية العليا للدولة ويتبعها جميع الإدارات والأجهزة والمؤسسات التنفيذية التابعة للدولة، وتتكون الحكومة من رئيس الوزراء ونوابه الوزراء، ويؤلفون جميعا مجلس الوزراء، ويحدد الأسس العامة لتنظيم الوزارات وأجهزة الدولة المختلفة،

ويختار رئيس الوزراء أعضاء وزارته بالتشاور مع رئيس الجمهورية، ويطلب الثقة لحكومته أمام مجلس النواب، ورئيس الوزراء والوزراء مسئولون أمام رئيس الجمهورية ومجلس النواب عن أعمال الحكومة.

3 _ أجهزة السلطة المحلية : تقسم أراضي الجمهورية إلى وحدات إدارية، وتتمتع الوحدات الإدارية بالشخصية الاعتبارية ويكون لها مجالس محلية منتخبة انتخاباً حراً مباشراً أو متساوياً على مستوى المحافظة، وتمارس مهامها وصلاحياتها في حدود الوحدة الإدارية، وكل الوحدات الإدارية جزءاً لا يتجزأ من سلطة الدولة، ويكون المحافظون محاسبين ومسؤولين أمام رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء⁽¹⁾.

ثالثاً _ السلطة التشريعية : (البرلمان)

مجلس النواب : هو السلطة التشريعية للدولة وهو الذي يقرر القوانين والسياسة العامة للدولة والخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والموازنة والحساب الختامي، ويمارس الرقابة على أعمال الهيئة التنفيذية، ويتألف المجلس من 301 ، ينتخبون بطريقة الاقتراع السري العام الحر المباشر، وتقسّم الجمهورية إلى دوائر انتخابية متساوية من حيث العدد السكاني، وينتخب عن كل دائرة عضو واحد، ويشترط في الناخب ان يكون يمينا وعمره 18 عاما، ويشترط في المرشح لعضوية مجلس النواب: أن يكون يمينا، سنه 25 عاما، مجيدا للقراءة والكتابة، مستقيم الخلق والسلوك.....لخ، ومدة المجلس 6 سنوات، مقر المجلس العاصمة صنعاء، ويضع مجلس النواب لائحته الداخلية متضمنة (سير العمل) في المجلس ولجانه وأصول ممارسته لكافة صلاحياته الدستورية، ولا يجوز أن تتضمن اللائحة نصوصا مخالفة لأحكام الدستور، يعقد المجلس أول اجتماع له خلال أسبوعين من إعلان نتائج الانتخابات بدعوة من رئيس الجمهورية، وينتخب رئيسا

¹ <http://www.yemen-nic.info/contents/Politics/detail.php?ID=1148>

وثلاثة نواب للرئيس، ويشترط لصحة اجتماعات المجلس حضور أكثر من نصف أعضائه، وجلساته علنية وسرية بناء على طلب رئيسه أو رئيس الجمهورية، ويعقد المجلس دورتين عاديتين في السنة، كما يجوز دعوته لدورات غير عادية.

ويقوم مجلس الشورى : بدور استشاري تشريعي وتقييمي للخطط والبرامج الحكومية، ويشترك مع

مجلس النواب في دراسة القضايا الوطنية الكبرى، ويتألف المجلس من سنة 2001، من 111

عضوا يعينهم رئيس الجمهورية⁽¹⁾.

رابعا : السلطة القضائية :

القضاء سلطة مستقلة قضائيا وإداريا والنيابة العامة هيئة من هيئاته، وتتولى المحاكم الفصل في جميع المنازعات والجرائم، والقضاة مستقلون لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون، القضاة وأعضاء النيابة غير قابلين للعزل إلا في حالات يحددها القانون ولا يجوز نقلهم من السلك القضائي إلا برضاهم، يكون للقضاء مجلس أعلى ينظمه القانون ويبين اختصاصاته وطريقة ترشيح وتعيين أعضائه، المحكمة العليا للجمهورية هي أعلى هيئة قضائية، والقانون يحدد كيفية تشكيلها واختصاصاتها وإجراءاتها ومن المهام الموكلة إليها:

أ _ الفصل في الدعاوي والدفع المتعلقة بعدم دستورية القوانين واللوائح والأنظمة والقرارات

ب _ الفصل في تنازع الاختصاص بين جهات القضاء

ج _ التحقيق وإبداء الرأي في صحة الطعون المحالة إليها من مجلس النواب المتعلقة بصحة

عضوية الأعضاء.

د _ محاكمة رئيس الجمهورية ونائب الرئيس ورئيس الوزراء والوزراء ونوابهم وفقا للقانون

¹ <http://www.yemen-nic.info>

تعتبر جلسات المحاكم علنية إلا إذا قررت المحكمة جعلها سرية مراعاة للنظام العام والآداب وفي جميع الأحوال يكون النطق بالحكم في جلسة علنية

تنص المادة (100) من الدستور انه لا يجوز لرئيس الجمهورية حل مجلس النواب الا عند الضرورة وبعد استفتاء الشعب في أسباب الحل، وتمنح المادة (61) من الدستور سلطات تشريعية لمجلس النواب، ويراقب المجلس أعمال السلطة التنفيذية ونشاطها، وتكفل المادة (147) من الدستور استقلالية القضاء⁽¹⁾.

لجنة الحوار الوطني: من رئيس وخمسين عضواً، تقوم بآء جراء حوار مع العناصر الوطنية المختلفة، حول مسودة الميثاق باعتباره ورقة عمل قابلة للتعديل والتغيير⁽²⁾.

¹ المصدر السابق , <http://www.yemen-nic.info>

² بلقيس أحمد أبو إصبع : النخبة السياسية الحاكمة في اليمن (1978 – 1990)، مذبولي ، القاهرة، ط 1، 1999، ص 98 .

الفصل السادس :

(1-6) النتائج .

النتائج

- على الرغم من أن اليمن كان عصياً على السيطرة، بسبب موقعه وجغرافيته الطبيعية والقبلية فإنها كان محط أنظار القوى الاستعمارية.
- اليمن وكيانه القائم كان نتيجة صراعات وخلافات داخلية وخارجية يتأثر كل منهما بالآخر.
- الخلافات والصراعات التي دارت في اليمن، وعلى الرغم من الوحدة بين شقيه فلم تنزل تداعياتها حتى اليوم وإن كانت غير ظاهرة تماماً، وما زالت القبيلة تلعب الدور الأكبر والأهم فيه.
- وأثبتت الدراسة أن الاستقلال لم يحقق الوحدة لليمن والاستعمار لم يكن السبب الوحيد في تجزئة اليمن، فتاريخ اليمن منذ عهد الأسود العنسي لم يكن مهيناً لتحقيق الوحدة على المستوى الخارجي والداخلي.
- كما أثبتت الدراسة أن الدولة العثمانية منحت الإذن لبريطانيا بالدخول إلى اليمن الجنوبي وعزز وجودها الإمام الزيدي مقابل حصة من اليمن الشمالي، وبهذا يكون اليمن في تلك الفترة ما زال خاضعاً للقوى الخارجية المسيطرة، والحراك الداخلي في اليمن كان بيد القوى الخارجية لإضعاف طرف باستخدام الطرف الآخر.
- إن سعي الإمام للسيطرة على اليمن الشمالي منذ عام 1918 واسترداد الأرض اليمنية لم يكن بدافع الحفاظ على الوحدة، بدليل أنه أطلق يد بريطانيا في اليمن الجنوبي، وسياسة الإمام المنغلقة كانت الدافع الأقوى، كما لا ننسى دور الجيش في تغيير الخريطة السياسية وبإقامة النظام الجمهوري عام 1962، على الرغم من أن ثورات قبلها أخدمت فإن هذه الثورة كانت الأقوى ضد النظام الملكي، وهذه المرة كانت رغبة حقيقية لدى الشعب اليمني للتحرر.
- وأثبتت الدراسة انقسام العالم إلى قسمين من الثورة: قسم مؤيد لها وقسم معارض لها، فكانت

مصر والاتحاد السوفييتي مع ثورة الضباط، وذلك للحس القومي والوطني الأخوي، وبناء على تجربة سابقة للثورة المصرية، بينما وقفت السعودية وبريطانيا وأميركا ضد أهداف الثورة؛ وذلك بتأثير الحرب الباردة بين القطبين (الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي)، وخشية السعودية من انهيار النظام الملكي في شبه الجزيرة العربية كما كانت بداية للتحرك العسكري الفعال ضد الاستعمار البريطاني في الجنوب.

— بانطلاق ثورة الأحرار في اليمن الشمالي بدأ تراجع وضعف الاستعمار البريطاني، وأخذت بريطانيا تحاول تغيير سياستها كمحاولة للصدود أمام الثورة، وإثارة الخلاف بين القوميين والتحرريين بدعم من مصر والوعي السياسي والاجتماعي الذي راح ينمو ويتطور في محافظات الجنوب وخصوصاً الأيدي العاملة والاحتكاك مع الثقافات، وكان نتيجة ذلك انطلاق الكفاح المسلح في العام 1967 إلى أن رحل جندي بريطاني من ميناء عدن عام 1968 بقيادة الجبهة القومية.

— الانقسام بين القوميين أوجد امتداداً للاشتراكيين لتقام في الجنوب الدولة الديمقراطية الشعبية، وحاول الاشتراكيون النهوض والتنمية، وكان الدور الروسي واضحاً ثم كانت الاشتراكية دافعاً إلى الوحدة ليس بقوتها بل لضعفها وتفككها بتفكك الدول الاشتراكية وانهيار الاتحاد السوفييتي هذا من جهة ومن جهة أخرى الصراعات الداخلية والتفكك والحروب التي أضعفت البلاد اقتصادياً وسياسياً، ودعم اليمن الشمالي لتلك الخلافات لتصل إلى ذروتها عام 1986 ثم ستكون سبباً في الانشقاق والمشاركة في الحرب الأهلية فيما بعد

— أثبتت الدراسة أن الصعوبة في تحقيق الوحدة كانت نتيجة تاريخ طويل من الصراعات وسيطرة قوى مختلفة على كل طرف، فالعثمانيون والأئمة في الشمال والإنكليز في الجنوب القوميون في الشمال والاشتراكيون في الجنوب...الخ وعلى الرغم من سعي اليمنيين إلى الوحدة فإن

الفجوة بين اليمينيين كانت تظهر بوضوح، وحتى هذا اليوم هل يمكننا أن نقول إن الوحدة حقيقية أم هي وحدة سياسية ظاهرة واختلاف ظاهري متجذر، فكيف نفسر حتى هذا اليوم أصواتاً تنادي بانفصال اليمن الجنوبي، وأن الوحدة ما زالت هي وحدة القبيلة حتى بعد أن تم التوصل من قبل لجنة الحوار الوطني في اليمن إلى اتفاق لتسوية الأزمة السياسية بين الرئيس اليمني علي عبد الله صالح ونائبه علي سالم البيض، بعد أكثر من ستة أشهر على الأزمة حول إدارة شؤون البلاد، ليتم التوقيع على وثيقة العهد والوفاء ليسدل الستار عن أسوأ أزمة عرفتها اليمن بعد توحيد شطريها عام 1990، ليعرب الأمين العام للحزب الاشتراكي اليمني ونائب الرئيس علي سالم البيض عن رغبة الجنوب في الانفصال عن الشمال بدل أن يفتح صفحة جديدة في الحياة السياسية اليمنية، لتتفاهم الأوضاع وتصل إلى حرب لم ترحم البشر أو الحجر، ومع إجراء أول انتخابات عامة في اليمن بعد توحيد البلاد تفجر الوضع العسكري وضحي الحزب الاشتراكي بالمشروع الوحدوي الأهم في تاريخ اليمن عام 1994.

— إن السنوات الأخيرة التي سبقت الوحدة سادتها ظروف دفعت باتجاه الوحدة أهمها القناعات والوعي بأن الديمقراطية والتعدد السياسي هو السبيل الأجدر للتخلص من العنف والدموية، واكتشاف النفط في المناطق الحدودية ليكون عاملاً قوياً للشراكة والوحدة

— للجيش دور كبير بتدخله في الحياة السياسية وتغيير النظام السياسي بالقوة، وهذا الدور يؤثر سلباً على استقرار النظام السياسي والمجتمع ويعيق إنجاز الديمقراطية والتنمية، ولم يثبت الاستقرار وتتحقق الوحدة في اليمن إلا بعد قيام الرئيس علي عبد الله صالح بحل جيش اليمن الجنوبي ووقف تدخله في السياسة.

— أثبتت الدراسة أخيراً أنه لم يكن للجيش دور بارز وواضح على الساحة اليمنية وأبرز ما قدمه هو دعم وإسناد الثورة من عام 1962 — 1967 واستقلال اليمن، والسبب كان دور القبيلة السياسي الأقوى من دور الجيش، فالمجتمع اليمني مبني على القبيلة، هذا مع عدم تغييبنا لدور الجيش السياسي.

المصادر والمراجع :

1. أباطة، فاروق عثمان: الحكم العثماني في اليمن 1872 – 1918، مدبولي، القاهرة، ط2، 1979 .
2. إبراهيم، حسنين توفيق: النظم السياسية العربية : الاتجاهات الحديثة في دراستها، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005 .
3. أبو طالب، حسن: الوحدة اليمنية: دراسات في عملية التحول من التشطير إلى الوحدة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1994 .
4. أبو عز الدين، نجيب سعيد: الإمارات اليمنية الجنوبية 1937 – 1947، دار الباحث للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 1989 .
5. إسماعيل، عبد الفتاح: حول الثورة الوطنية الديمقراطية وآفاقها الاشتراكية، دار الفارابي، 1979 .
6. إصبع، أبو بلقيس: النخبة السياسية الحاكمة في اليمن 1978 – 1990، مدبولي، القاهرة، ط1، 1999 .
7. ألسائدي، احمد قايد: حركة المعارضة اليمنية في عهد الإمام يحيى بن محمد حميد الدين 1904 – 1948، دار الاداب، بيروت، ط1، 1983 .
8. ألقاسمي، خالد بن محمد: الحركات السياسية والاجتماعية في اليمن (1918 _ 1967) ، دار الكاتب، بيروت ، ط 1 ، 1929 .
9. الأنصاري، محمد جابر: التآزم السياسي عند العرب، دار الشروق، عمان، ط1، 1999 .
10. الأنصاري، محمد جابر: تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطرية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط3، 2000 .

11. ايفا نوف، نيقولاي، ترجمه، يوسف عطا الله : الفتح العثماني للأقطار العربية (1516 _ 1574)، دار ألفا رابي، بيروت، ط2، 2004 .
12. باذيب، سعيد محمد : الصراع السعودي المصري حول اليمن الشمالي (1962 _ 1970)، إيران، ط5، 1990 .
13. باذيب، عبد الله: كتابات مختارة، الجزء 2، الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1978 .
14. البحر، محمد علي وآخرون: تاريخ اليمن المعاصر 1917 _ 1982، مدبولي، القاهرة، 1990.
15. البردوني، عبد الله: اليمن الجمهوري، دار الأندلس، بيروت، ط5، 1997.
16. البكر، بشير: حرب اليمن القبيلة تنتصر على الوطن، المؤسسة الوطنية، بيروت، ط1، 1995.
17. بلقزيز، عبد الإله وآخرون: الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2002.
18. بيطار، نديم: من التجربة إلى الوحدة، القوانين الأساسية لتجارب التاريخ الوحدوي، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية، ط5، 1983، ص297 .
19. ترسيبي، عدنان: اليمن وحضارة العرب (مع دراسة جغرافية كاملة)، دار مكتبة الحياة، بيروت.
20. ترسيبي، عدنان: اليمن وحضارة العرب _ مع دراسة جغرافية كاملة، الوحدة العربية، بيروت، ط1 .
21. تيلي، تشارلز : الدولة والفسر ورأس المال، ترجمة: عصام الخفاجي، بيروت، 1993، ص167

22. ثناء، عبد الله: الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، ط1، 2001.
23. جابر، زايد وآخرون: علي عبد الله صالح 25 عاما من القيادة والسياسة، مركز البحوث والمعلومات، سبا، ط1، 2003 .
24. الجابري، محمد عابد: إشكاليات الفكر العربي المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1989.
25. جان جاك، روسو: العقد الاجتماعي ومبادئ الحقوق الإنسانية، ترجمة: عادل ازعيتير، بيروت، 1995، ص17 .
26. الجرو، أسهمان سعيد: موجز التاريخ السياسي القديم لجنوب شبه الجزيرة العربية – اليمن القديم – المكتبة الوطنية، 1996 .
27. جزيلان، اللواء عبد الله: التاريخ السري للثورة اليمنية 1956 – 1962، مدبولي، القاهرة، ط2، 1979 .
28. الجمل، يحيى: الأنظمة السياسية المعاصرة، دار النهضة العربية، بيروت، 1969 .
29. جميل، سيار: بقايا وجذور التكوين العربي الحديث، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 1996 .
30. الجوهرى، شاكرا: الصراع في عدن، مدبولي، القاهرة، ط1، 1992 .
31. جويس، جريجري: العلاقات اليمنية السعودية بين الماضي والمستقبل، مدبولي، القاهرة، ط1، 1993 .
32. الديب، فتحي: عبد الناصر وحركة التحرر اليمني، دار المستقبل، القاهرة، ط1، 1990.
33. دينار، تشارلز، وهديس، مايكل: حرب اليمن 1994 الأسباب والنتائج، مركز الإمارات للدراسات والبحوث، أبو ظبي، ط2، 1996 .

34. ذيب، فرج الله صالح: اليمن هي الأصل – الجذور العربية للأسماء، بيروت، ط1، 1988
35. الرحومي، مقدم احمد وآخرون: أسرار ووثائق الثورة اليمنية، دار العودة، بيروت، صنعاء، ط1 – 6، 1978
36. الريس، رياض نجيب: رياح الجنوب ودوره في الجزيرة العربية (1990 _ 1997)، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، 1998 .
37. سالم، السيد مصطفى: تكوين اليمن الحديث والإمام يحيى 1904 – 1948،المطبعة العالمية، القاهرة، 1963
38. سري الدين، عايدة العلي: اليمن بعد الوحدة، مؤسسة الرحاب الحديثة، بيروت، لبنان، ط1، 1996 .
39. سعد الدين ، إبراهيم ،الملل والنحل والأعراق – هموم الأقليات في الوطن العربي ،دار الأمين ، القاهرة ، ط1 ، 1999
40. السقاف، احمد عبد الرحمن: مملكتا قنبان وسبا – استكشاف الممالك القديمة الواقعة على طريق التوابل المذكور في العهد القديم، المؤسسة العربية، بيروت، 2002
41. السلال، المشير عبد الله وآخرون: وثائق أولى عن الثورة اليمنية، دار الاداب، بيروت، ط1، 1985.
42. السنباني، فاضل احمد: النظام الدستوري لرئيس الدولة في الجمهورية اليمنية،رسالة دكتوراه .
43. السويدي، جمال سند وآخرون: حرب اليمن 1994 الأسباب والنتائج، مركز الإمارات للدراسات والبحوث، أبو ظبي، ط4، 1998 .
44. السياغي، القاضي حسين بن احمد،تحقيق وتقديم، لمؤلف مجهول، صفحات مجهولة من تاريخ اليمن، مركز الدراسات اليمنية، صنعاء، ط1، 1978 .

45. شرابي، هشام: البنية البطر كية بحث في المجتمع العربي المعاصر، دار الطليعة، بيروت، ط2، 1987 .
46. الشرجي، قائد: القرية والدولة في المجتمع اليمني، دار التضامن للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 1990 .
47. الشهابي، محمد علي: المطامع السعودية التوسعية في اليمن، دار ابن خلدون، بيروت، 1979.
48. الشهاري، محمد علي: جدل حول الثورة والوحدة اليمنية ودور عبد الله باذيب، مدبولي، القاهرة، ط1، 1990 .
49. الصراف، علي: اليمن الجنوبي (الحياة السياسية من الاستعمار إلى الوحدة)، قبرص، ط1 ، 1992.
50. طه، جاد: سياسة بريطانيا في جنوب اليمن، دار الفكر العربي، القاهرة، 1970 .
51. الظاهري، محمد محسن: الدور السياسي لقبيلة في اليمن – 1962 – 1990، مدبولي، القاهرة ط1، 1996 .
52. عبد الرحمن، ابن خلدون: مقدمة ابن خلدون، دار الفجر للتراث، القاهرة، ط1، 2004، ص221 .
53. العبدلي، سمير: ثقافة الديمقراطية في الحياة السياسية لقبائل اليمن، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2007 .
54. العبدلي، سمير محمد احمد: الوحدة اليمنية والنظام الإقليمي العربي، مدبولي، القاهرة، ط1، 1997.
55. العبدلي، فضل محسن: التحول الديمقراطي في اليمن 1990 – 1995، النهضة المصرية، القاهرة، ط1 .

56. العجلوني، صلاح: الصراع السياسي العربي وهزيمة حزيران 1967 – الموقف الاردني من الثورة اليمنية 1962 – 1967، اربد، ط1، 2004 .
57. العشملي، احمد محمد: الوحدة والصراع السياسي، مركز البحوث، صنعاء، ط1، 2004 .
58. عفيف، جابر أحمد: الموسوعة اليمنية – المجلد الثاني، بيروت، ط2، 2003 .
59. علي، هشام: المثقفون اليمنيون والنهضة، مكتبة الإرشاد، صنعاء، ط1، 2002 .
60. العمري، حسين عبد الله وآخرون: في صفة بلاد اليمن عبر العصور من القرن السابع قبل الميلاد إلى نهاية القرن التاسع عشر الميلادي، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط1، 1990 .
61. عوبلي، محمد حسن: اغتيال بريطانيا لعدن والجنوب العربي، أسرار تنشر لأول مرة، العصر الحديث، بيروت، ط1، 1971 .
62. العيني، محسن : خمسون عاما في الرمال المتحركة (قصتي مع بناء الدولة الحديثة في اليمن)، دار الشروق، القاهرة، ط 1، 2001 .
63. الغنام، سليمان: فصول من تاريخ الجزيرة العربية وجوارها الإقليمي، المركز الثقافي العربي، المغرب، ط1، 2005 .
64. فاضل، سمير: كنت قاضيا لحادث المنصة – مذكرات قاض عسكري من حرب اليمن الى اغتيال السادات، مديولي، القاهرة، ط1، 1993 .
65. فاينان، كلودي :كنت طبيبة في اليمن، دار الآداب، بيروت، ط3، 1963 .
66. الفتاح، فتحي عبد: تجربة الثورة في اليمن الديمقراطية، منشورات صلاح الدين، القدس، ط1، 1975 .
67. قاسم، أنيس فوزي: النظام السياسي العربي والديمقراطية، فلسطين، الأردن، اليمن...لخ، مؤسسة عبد الحميد شومان، عمان، 2001 .

68. القاسمي، سلطان بن محمد: الاحتلال البريطاني لعدن 1839، دار الغرير للطباعة والنشر، دبي، ط2، 1992.
69. كامل، محمود: اليمن شماله وجنوبه تاريخه وعلاقاته الدولية، دار بيروت، بيروت، 1968 .
70. لاثين، عبد الخالق محمد: الحرب في اليمن (دراسة الثورة والحرب حتى عام 1970)، الدوحة، 1985 .
71. لانس، ادجاد أوبا: اليمن الثورة والحرب حتى عام 1970، مدبولي، القاهرة، ط2، 1990 .
72. لقمان، حمزة علي: معارك حاسمة من تاريخ اليمن، مركز الدراسات اليمنية، صنعاء، ط1، 1978 .
73. المؤلف مفقود: الأدب والثقافة في اليمن عبر العصور، دار الآداب، بيروت، 1977 .
74. ماكرو، اريك، العمري، تعريب حسين عبد الله: اليمن والغرب 1571 – 1962، الجمهورية العربية اليمنية، صنعاء.
75. مانع، الهام: الأحزاب والتنظيمات السياسية في اليمن 1948 – 1993 دراسة تحليلية، المؤتمر الشعبي العام، صنعاء، ط1، 1994 .
76. المقحفي، إبراهيم احمد: معجم المدن والقبائل اليمنية، دار الكلمة، صنعاء، 1985 .
77. منقوش، ثريا: التوحيد في تطوره التاريخي: التوحيد يماني، دار النهضة، بيروت، ط1، 1977 .
78. منقوش، ثريا: قضايا تاريخية وفكرية من اليمن، مطبعة الكرمل، ط1، 1979.
79. الموسوعة العربية العالمية: مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، السعودية، ط1 ، ص319 .

80. ناؤومكين، قيتابي: الجبهة القومية في الكفاح من اجل استقلال اليمن الجنوبية والديمقراطية الوطنية، دار التقدم، موسكو، ط1، 1984 .
81. ناجي، سلطان: التاريخ العسكري لليمن 1839 – 1967 .
82. نبهان، يحيى محمد: أطلس الوطن العربي الجغرافي والطبيعي والسياسي، دار يافا العلمية للنشر، عمان، 2006.
83. النشاشيبي، ناصر الدين: اليمن ذلك المعلوم، دار القدس، القدس، ط1.
84. نصر، طه مصطفى: هموم آخر القرن (اليمن والتحولت السياسية الكبرى)، ط1، 2004 .
85. نعمان، محمد احمد: الأطراف المعنية في اليمن، منشورات مؤسسة الصبان وشركاه.
86. هادي، نبيل: 17 ساعة تاريخية عند باب المنذب – ثورة اليمن الديمقراطية من حزيران 1967 – 1978) الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1972 .
87. الوزير، زيد بن علي: محاولة لفهم المشكلة اليمنية، منشورات العصر الحديث، بيروت، ط2، 1971 .
88. الوزير، عبد الله بن علي: تاريخ اليمن خلال القرن الحادي عشر الهجري – السابع عشر الميلادي، مركز الدراسات اليمنية، صنعاء، ط1، 1985 .
89. يحيى محمد نبهان: أطلس الوطن العربي الجغرافي والطبيعي والسياسي، دار يافا العلمية للنشر، عمان، 2006، ص133.
90. يحيى، الجمل: الأنظمة السياسية المعاصرة، دار النهضة العربية، بيروت، 1969، ص70 .

– مجلات :

1. الرازق، حسين عبد: اليسار، اليمن بين الحسم العسكري والحل السياسي، العدد 53، 1994

2. الكيلاني، عبد الوهاب: قضايا عربية، الوحدة اليمنية، العدد السادس، السنة السابعة، بيروت،
1980

3. الموسوعة العربية العالمية ، الناشر : مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع ، السعودية ،
ط1

4. يوسف، احمد: قراءات سياسية، السنة الرابعة، العدد الرابع، 1994

- مواقع انترنت

www.almotamar.net

<http://www.khayma.com/adencity/yemen0.htm>

www.1001arabian.net/yemen

<http://www.khayma.com/adencity/yemen0.htm>

الدور السياسي للقبيلة بعد ظهور الإسلام،

<http://www.najran999.com/vb/showthread.php?t=11751>

ثلاثية الدولة والقبيلة والمجتمع المدني ،

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=62972>

<http://forums.ibb7.com/ibb2619.html> ، الدور السياسي للقبيلة قبل ظهور الإسلام ،

دور القبيلة في الحياة السياسية اليمنية خلال فترة حكم المتوكلية (1918 – 1962)

<http://www.yemen-nic.info/contents/studies/detail.php?ID=4538>

الحكم المحلي والقبيلة في اليمن ،

<http://www.26sep.net/newsweekarticle.php?lng=arabic&sid=24339>

<http://www.almotamar.net/news/22278.htm> ، القبيلة والدولة في اليمن (صدام التطور) ،

مشروع دراسة الدور السياسي للقبائل في اليمن ،

www.idrc.ca/uploads/user.../12053390931Project_Description_in_Arabic.doc

ندوة بعنوان : الدور السياسي للقبيلة في اليمن ،

http://marebpress.net/news_details.php?sid=9431

<http://www.mareeb.net/vb/showthread.php?t=27855>

<http://www.yemen-nic.info/contents/Politics/detail.php?ID=1148>

<http://www.yemen-nic.info>

<http://www.yemen-nic.info/contents/Geog&envirmaps/detail.php?ID=1603>

<http://ar.wikipedia.org/wiki>

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
أ	اقرار
ب	شكر وتقدير
ج	تعريف المصطلحات
هـ	ملخص الدارسة العربية
ز	ملخص الدارسة بالإنكليزي
1 – 31	الفصل الأول
2	المقدمة
6	(1 _ 1) مشكلة الدراسة
7	(2 – 1) فروض البحث
8	(3 – 1) منهجية البحث
8	(4 – 1) اهمية الدراسة
8	(5 – 1) اهداف الدراسة
9	(6 – 1) ادوات الدراسة
9	(7 – 1) مسلمات الدراسة
9	(8 – 1) حدود الدراسة
10	(10 – 1) وصف المكان
17	معالجة نظرية
21	الدراسات السابقة
29	تحليل الدراسات
32-55	الفصل الثاني
33	(1 – 2) مقدمة تمهيدية
39	(2 – 2) الاحتلال العثماني الأول (1538-1635)
43	(3 – 2) الاحتلال العثماني الثاني لليمن الشمالي (1849-1919)
47	(4 – 2) الاحتلال البريطاني لليمن الجنوبي (1839-1967)
52	(5 – 2) توحيد اليمن الشمالي تحت سلطة الإمام يحيى (1918- 1925)

94-56	الفصل الثالث
57	(3-1) بذور التشطير
59	(3-2) تطور النظام السياسي في اليمن الشمالي
64	(3-3) القوى الاجتماعية ودورها في بناء النظام (الجيش، القبائل)
82	(3-4) النظام السياسي
86	القبيلة والنظام السياسي في اليمن
120-95	الفصل الرابع
96	(4-1) تطور النظام السياسي في اليمن الجنوبي
101	(4-2) القوى الاجتماعية ودورها في بناء النظام (القبائل، حركات التحرر)
107	(4-3) الاستقلال
118	(4-4) النظام السياسي الاشتراكي
145-121	الفصل الخامس
122	(5-1) خطوات الوحدة اليمنية ونظامها
130	(5-2) دور الجيش السياسي
133	(5-3) آثار الوحدة على الشطرين
139	(5-4) حل جيش اليمن الجنوبي
141	النظام السياسي للجمهورية اليمنية
164-146	الفصل السادس
147	(6-1) النتائج
151	المصادر والمراجع
162	الملاحق